المملكة الليبية

صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي

كتبه بالانكليزية وعربه بتصرف

عبد الأمير قاسم كبة

المستشار الاقتصادي المساعد في لجنة البترول
الليبية سابقاً

المركز العربي للبحوث البترولية والاقتصادية
ص. ب. رقم ٣٨٧
بغداد — العراق

المملكة الليبية

صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي

كتبه بالانكليزية وعربه بتصرف

عبد الأمير قاسم كبة

المستشار الاقتصادي المساعد في لجنة البترول
الليبية سابقاً

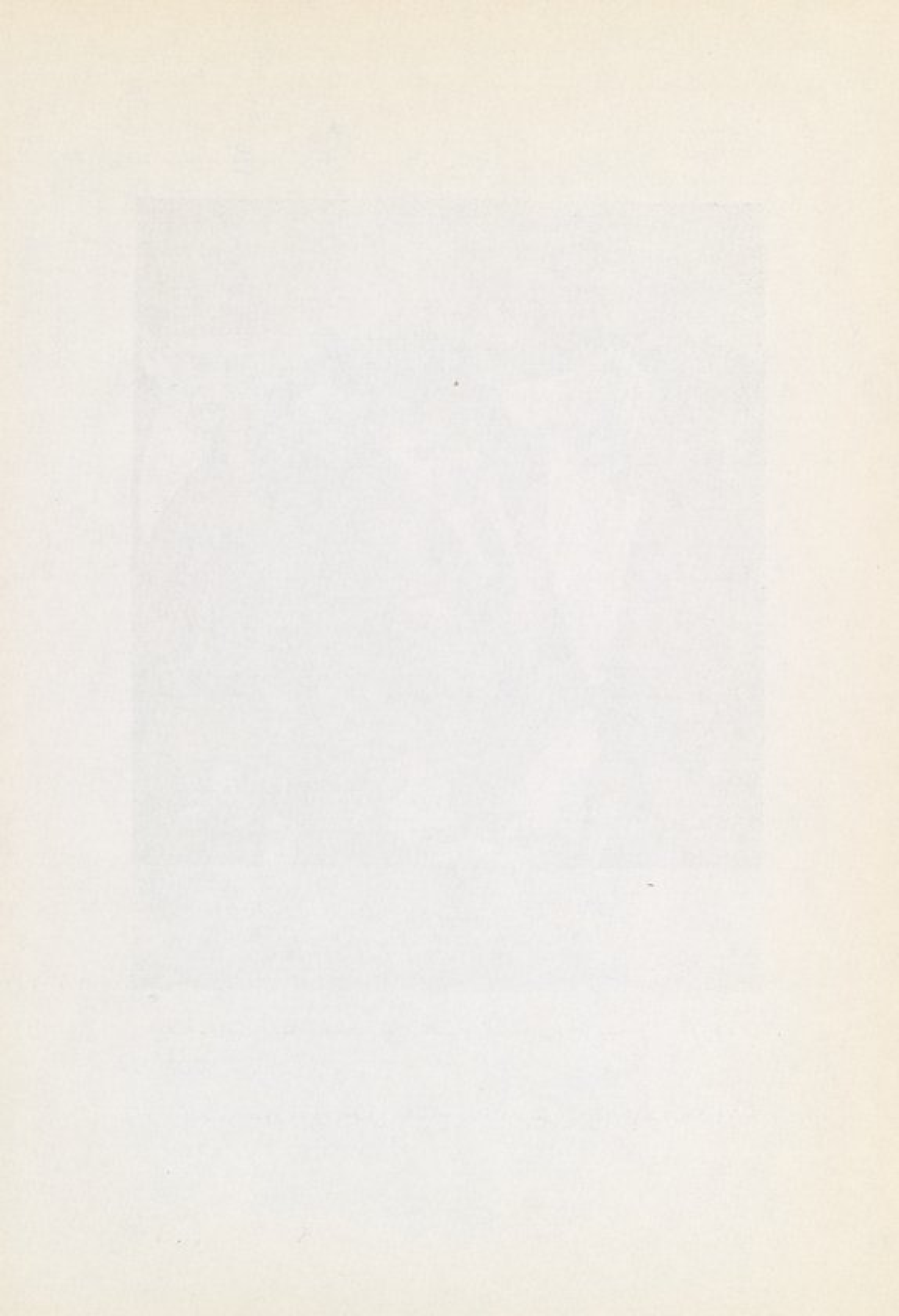
المركز العربي للبحوث البترولية والاقتصادية
ص. ب. رقم ٣٨٧
بغداد — العراق

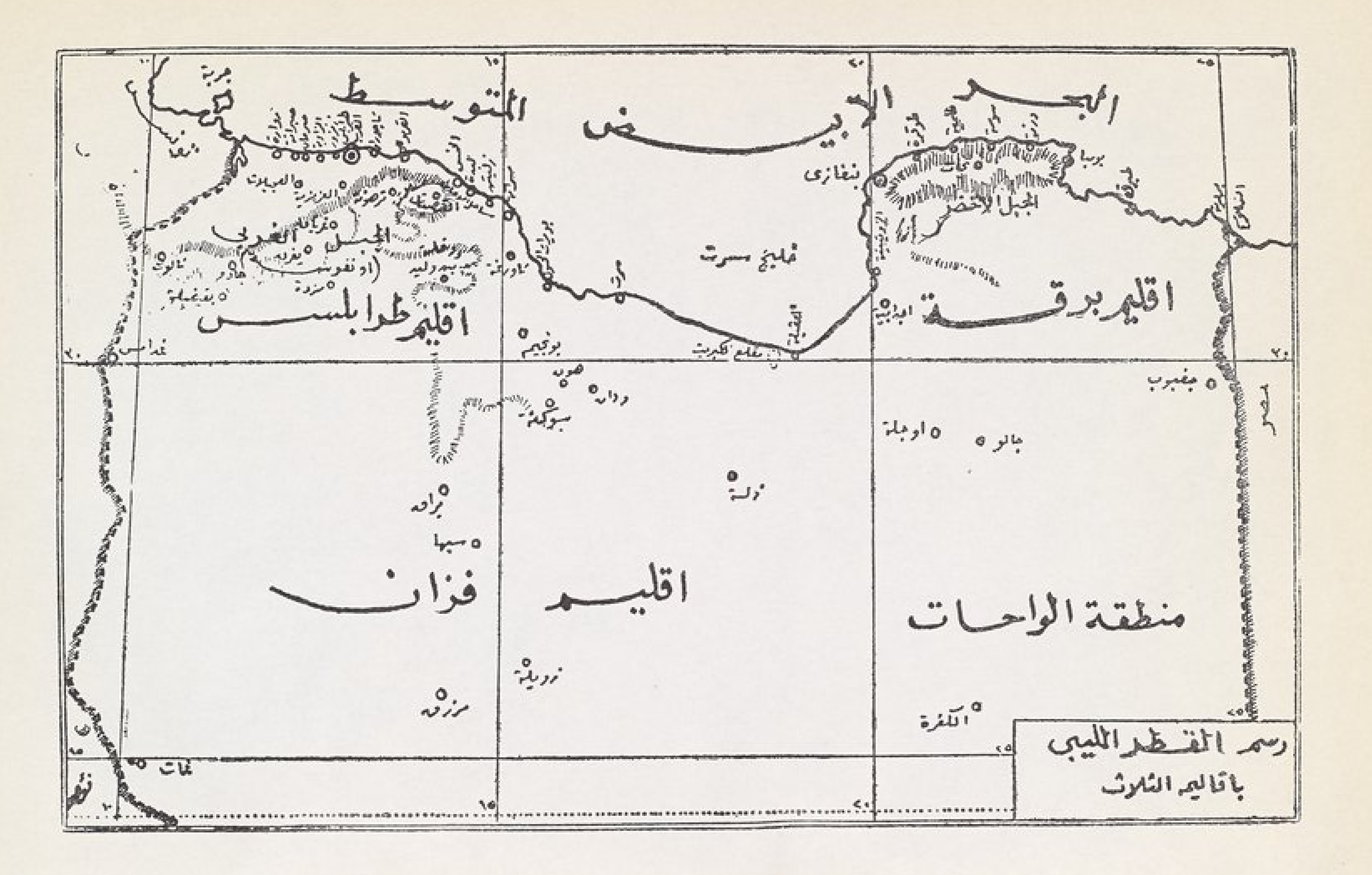
دار الأندلس
للطبع والنشر



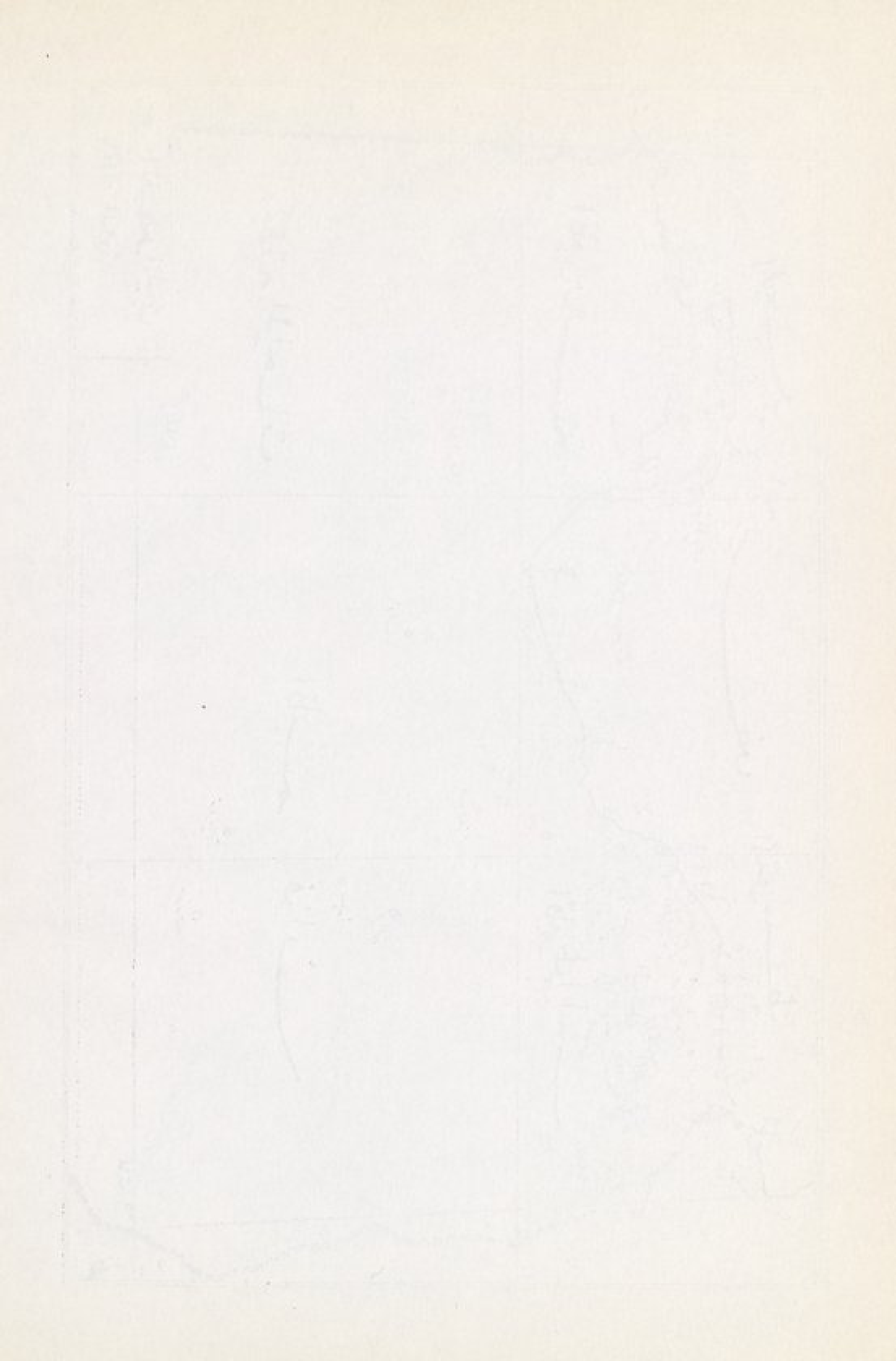
جلالة ملك ليبيا يضغط على صمـام فينساب الزيت الى أوروبا ... تحمله الناقلة اسّو كنتربري .

(اخذت الصورة في حفل افتتاح ميناء مرسي بريقه في ٦١/١٠/٢٥)





رسم القطر الليبي
باقاليمه الثلاث
البحر الابيض المتوسط
اقليم طرابلس
اقليم برقة
اقليم فزان
منطقة الواحات
خليج سرت
الجبل الغربي
الجبل الاخضر
بنغازي
بومبا
جغبوب
اوجلة
جالو
الكفرة
غدامس
بونجيم
سبها
براك
مرزق
زويلة
ودان
سوكنة
هون
مصر
تونس
نفوسة
غات



المقدّمة

لقد احتلت المملكة الليبية في غضون فترة وجيزة مكانة مرموقة بين الاقطار المصدرة للزيت الخام ، واخذت واردات البترول تتدفق باسرع مما يستطيع المسئولون تخطيط سبل سليمة للأنفاق . وقريباً جداً سيصل دخل ليبيا من البترول الى حدود المائة مليون باون استرليني سنوياً . ان هذا التطور المذهل في موارد قطر متخلف ليستتبع تطورات اجتماعية واقتصادية يصعب التكهن بطبيعتها ومداها ، فهي حقل خصب للدراسة الواعية والتأمل العميق .

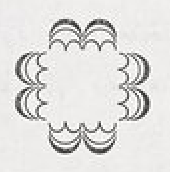
لقد اتيح لي شرف الخدمة في المملكة الليبية لمدة سنتين كمستشار اقتصادي مساعد في لجنة البترول التي ادمجت مؤخراً بوزارة شئون البترول . وقد حز في نفسي اني لم أجد عند وصولي بنغازي مصدراً علمياً يركن اليه في تلمس معالم البلد الذي جئت لخدمته ، باستثناء كراسات صغيرة تعالج نواحي ضيقة من اقتصاديات ليبيا أو تاريخها أو ما الى ذلك . لذلك كان أول همي محاولة سد هذا الفراغ بجمع المعلومات المبعثرة في نشرات الحكومة وفي عشرات من الكتب والكراسات والصحف والمجلات المحلية والأجنبية وإضافة ما توصلت اليه بالاتصالات المباشرة والملاحظات

الشخصية والخروج من كل ذلك بكتاب شامـل يتناول بالأضافة الى موضوعه الرئيس وهـــو الصناعة البترولية وتطورهـــا في ليبيا شتى جـوانب المجتمع الليبي .

واني اذ أقدم هذا الجهد المتواضع بين يـدي القارىء الكريم ليسعدني ان اتلقى أي تصويب أو توجيه أو نقد استرشد به في الطبعة القادمة ان شاء الله ، والله من وراء القصد .

بغداد في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٣

عبد الأمير قاسم كبه



الفصل الأول

المملكة الليبية

١ – جغرافية البلاد وسكانها .

المملكة الليبية قطر عربي شاسع الأرجاء قليل السكان في شمال افريقيا . وهو يمتد من تونس والجزائر غرباً الى حدود القطر المصري شرقاً ومن البحر الأبيض المتوسط شمالاً الى النيجر وتشاد جنوباً ويقع على وجه التقريب بين خطي طول ٩° و ٢٥° وبين خطي عرض ٣٣° و ١٨° – ٤٥َ . وتبلغ مساحة المملكة الليبية ٦٨٠,٠٠٠ ميل مربع (نحو مليون وثلاثة ارباع المليون كيلو متر مربع) أو ما يعادل مجموع مساحة المانيا وفرنسا والدول الأسكندنافيه وهولنده أو ما يقرب من سبعة اضعاف مساحة المملكة المتحدة [١] . وتأتي ليبيا في المرتبة الثالثة من بين أقطار افريقيا من حيث المساحة وذلك بعد السودان وجمهورية الكونغو (ليوبولدفيل) . ويبلغ طول الخط الساحلي الليبي

---

١ – وزارة التجارة البريطانية ، ليبيا الأوضاع الأقتصادية والتجارية في ليبيا ، لندن ١٩٥٦ ، ص ٣ (بالأنكليزية) .

الممتد بين تونس والجمهورية العربية المتحدة ١١٤٠ ميلا . وباستثناء شريط ساحلي ضيق وقليل من الواحات المنبثة هنا وهناك وبعض الهضبات المعشوشبة في الشمال فيمكن اعتبار ليبيا قطراً صحراوياً مترامي الأطراف تؤلف كثبانه الرملية المتموجة جزءاً من فيافي الصحراء الكبرى التي لا تنبض فيها حياة .

كانت المملكة الليبية مؤلفة من ثلاث ولايات غير ان التعديلات الدستورية التي اجريت مؤخراً اقامت كياناً موحداً واصبحت الحدود الولائية مجرد حقيقة تاريخية .

وتقسم البلاد من الوجهة الطبوغرافية الى ثلاثة أقسام رئيسية [١] وهي :

١ – السهول الساحلية في الشمال .

٢ – المرتفعات الشمالية بما في ذلك جبال طرابلس والجبل الأخضر وتلال البطنان ودفنه .

٣ – المناطق الصحراوية بما فيها الواحات المختلفة مثل واحة الجغبوب ومرادا وجالو وغدامس وغيرها .

مناخ ليبيا استوائي صحراوي باستثناء الشريط الساحلي والمناطق الجبلية حيث يغلب مناخ البحر الأبيض المتوسط خلال الجزء الأعظم من السنة . يناير هو ابرد الشهور عادة كما ان اغسطس واحياناً يوليو هو أحر الشهور . وفي حالات نادرة يكون يونيو أو سبتمبر أحر الشهور . ودرجة

---

١ – الدكتور عبد العزيز طريح شرف ، جغرافية المملكة الليبية المتحدة ، مطبعة المصري ، الاسكندرية ، ١٩٦٣ ، ص ٨٤ – ٨٥ .

الحرارة صيفاً في المناطق الساحلية لا يصعب احتمالها وقلما تدعو الحاجة الى استعمال وسائل تكييف او تبريد الهواء الحديثة . على ان هبوب الرياح الجنوبية المثقلة بالرمال أحياناً (القبلي) أو حصول زيادة مفرطة في الرطوبة قد يولد بعض الضيق والحرج .

أما هطول الأمطار فلا يتبع نمطاً رتيباً بل يتخذ في الغالب اتجاهاً عشوائياً لذلك فالأرقام التي تمثل متوسط هطول الأمطار لا تغني كثيراً . فقد يهطل الجزء الأكبر من الأمطار السنوية خلال فصل واحد أو ربما خلال أيام قلائل بينما يوزع الباقي توزيعاً خفيفاً على الفصول الأخرى أو ربما يهطل كله خلال فتره قصيرة اخرى . واغزر الأمطار تهطل عادة بجوار طرابلس والجبل الأخضر . ويبلغ المعدل السنوي لهطول الأمطار في طرابلس حوالي ١٦ بوصة . وتتلاشى الأمطار كلما توغلنا في الصحراء حتى تنعدم كلية في أعماقها .

ان سكان المملكة الليبية ، باستثناء الأقليات الأيطالية واليهودية وغيرها ، متجانسون في تركيبهم وان اختلفوا في الأصول التي ينحدرون منها . فسوادهم أما عرب انحدروا من قبائل بني هلال وبني سليم أو برير تعربوا . ومن العسير تمييز هذه الفئة عن تلك لأن كلتا الفئتين تتكلم اللغة العربية وتدين بالأسلام ولها تقاليد واحدة وتتحسس بروابط وطنية مشتركة . وليس ثمة مميزات جسمية واضحة تنفرد بها احدى الجماعتين باستثناء كون بشرة البربر تميل قليلاً الى البياض . على ان هناك بعض مناطق منعزلة فيها جماعات بربرية لا تزال تحتفظ بتقاليدها الخاصة وعاداتها وتتكلم اللغة البربرية . فمن هذه الجيوب البربرية نالوت وجادو وغيرهما من البلدان الجبلية ومدينة زواره الساحلية وواحات غدامس وسوكنه واوجله وغيرها . وهناك مزيج زنجي في الشعب الليبي ولا سيما في فزان . ولعل أصل هذا العنصر الزنجي — وهو متعرب

تماماً في الوقت الحاضر – يتصل بتجارة الرقيق التي كانت رائجة في القرن التاسع عشر ، أو ربما امكن تفسير وجود الدم الزنجي في تكوين سكان ليبيا بوجود حدود مشتركة بين هذا القطر وبعض اقطار افريقيا الوسطى .

واهم الأقليات الليبية في الوقت الحاضر الجالية الأيطالية التي كان يبلغ عدد أفرادها في سنة ١٩٤١ حوالي ١١٠،٠٠٠ نسمة ولكن هذا العدد اخذ بالتضاؤل حتى ليقدر عددهم الآن بخمسة وثلاثين الف فقط [١] . ويلي الجالية الأيطالية بالأهمية الأقلية اليهودية التي كان عدد أفرادها في وقت ما نحو ٣٤،٠٠٠ نسمة ولكنهم نزحوا عن البلاد رويداً رويداً منذ سنة ١٩٤٨ حيث هاجر اكثرهم الى الجزء المحتل من فلسطين العربية ولم يبق منهم سوى ٧٠٠٠ على وجه التقريب [٢] .

لقد جرى أول احصاء رسمي شامل للسكان في ليبيا في سنة ١٩٥٤ . ولا شك ان عدد السكان ارتفع منذ ذلك التاريخ ارتفاعاً ملحوظاً عن طريق الهجرة وعودة الليبيين الذين نزحوا خلال عهد الاستعمار الايطالي وعن طريق التكاثر الطبيعي .

كان عدد السكان حسب احصاء ١٩٥٤ المذكور ١،٠٨٨،٨٨٩ نسمة منهم ٧٣٨،٣٣٨ في ولاية طرابلس و ٢٩١،٢٣٦ في برقه و ٥٩،٣١٥ في فزان . واكثر السكان مسلمون من اتباع المذهب السني المالكي ، ولم يكن هناك سوى ٢١٤ مسيحياً من أصل ليبي ، بينما بلغ

---

١ – مكتب التجارة الخارجية ، وزارة التجارة الأمريكية ، مدلولات اساسية عن اقتصاد ليبيا ، واشنطن ١٩٦١ ، ص ٣ (بالأنكليزية) .

٢ – تفيد دائرة الأحصاء والتعداد لبلدية طرابلس ان عدد اليهود في مدينة طرابلس كان في سبتمبر ١٩٦٢ ستة آلاف ومائتين واربعة وعشرين .

عدد المسيحيين الأجانب ٤٣،٦٧٤ . وكان يومئذ توزع الجاليات الأجنبية على الشكل الآتي : ٣٧،٩٥٤ ايطاليا و ١،٨٤٩ بريطانيا و ١،٤٩٠ مالطيا و ٧٠٩ من الألمان و ٦٠٩ من الأفرنسيين و ٦٩٢ مصريا و ٥٤٤ تونسيا و ٤٨٦ جزائريا و ٢،٨٩١ من جنسيات اخرى . ولا بد ان نموذج توزع السكان الأجانب قد تغير تغيراً محسوساً خلال السنوات القليلة الماضية بنتيجة اكتشاف الثروة البترولية في البلاد والشروع باستثمارها وبسبب وجود القواعد العسكرية في طرابلس وطبرق ، فقد زاد حتماً العنصر الأنكلو امريكي . لقد صنف السكان بمقتضى احصاء سنة ١٩٥٤ الى ثلاثة اصناف : « المستقرون » ويبلغ عددهم ٨٠١،٥٤١ ، أي حوالي ٧٤ ٪ ، و « نصف الرحل » ويبلغ تعدادهم ١٩٦،٥٧١ نسمة أي حوالي ١٨ ٪ و « رحل » وعددهم ٩٠،٧٧٢ ، اي نحو ٨ ٪ .

ويقدر الدكتور شرف الأستاذ في الجامعة الليبية عددسكان ليبيا في سنة ١٩٦٣ بحوالي ١،٣٣٠،٠٠٠ نسمة ، منهم ٨٨٥،٠٠٠ في طرابلس و ٣٧٠،٠٠٠ في برقه و ٧٥،٠٠٠ في فزان [١] . وتعزى هذه الزيادة في نظر الأستاذ شرف الى ثلاثة عوامل رئيسية وهي :

١ — عودة عدد كبير من المهاجرين الليبيين .

٢ — زيادة طبيعية معتدلة .

٣ — استقدام عدد كبير من الفنيين والأساتذة والأطباء والقضاة وذوي الاختصاص الآخرين للخدمة في المملكة الليبية .

وقد قدر عدد سكان مدينة طرابلس في نهاية سبتمبر ١٩٦٢ حسب الأرقام التي نشرتها دائرة الأحصاء والتعداد بحوالي ١٩٦،٩٢٤ منهم

---

١ — شرف ، نفس المصدر المشار اليه سابقاً ، ص ٤٢٠

٢٦,٩١٠ من الأيطاليين بينما قدر عـــدد سكان بنغازي بنحو ٨٤,٣٨٧ نسمة . ومن جهة اخرى فقد قدرت دائرة الأحصاء والتعداد في برقة عدد سكان الولاية بـ ٣٥٣,١٩٣ نسمة . فلو اتخذنا تقدير الدائرة المذكورة لسكان برقـــة في سبتمبر اساساً وقارناه بالرقم الذي يناظره من احصاء سنة ١٩٥٤ الرسمي وحسبنا من ذينك الرقمين النمو النسبي خلال الفترة ١٩٥٤ – ١٩٦٢ ثم ضربنا نسبة النمو ذاتها بمجموع سكان ليبيـا لسنة ١٩٥٤ لتوصلنا الى تقـــدير قريب لعدد السكان في سنة ١٩٦٢ . فباستعمال هذه الطريقة نجد ان عدد سكان برقة ارتفع بنسبة ١٢٪ خـــلال الفترة موضوع الدراسة . وبضرب عدد السكان في سنة ١٩٥٤ بهذه النسبة نتوصل الى زيادة قدرها ١٣٠,٦٦٦ نسمة . وبذلك يصبح مجموع السكان المقدر لسنة ١٩٦٢ هو ١,٢١٩,٥٥٥ نسمة .

على ان هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن نمو السكان في طرابلس يفوق كثيراً نموهم في برقة وفزان ولذا فمن الصواب ان نفترض ان سكان ليبيا حالياً لا يقـل عددهم عـــن مليون وربـع المليون نسمة ، بينما الرقم الذي توصل اليه الدكتور شرف هو ١,٣٣٠,٠٠٠ نسمة .

وعلى فرض صحة التقديرات الآنف ذكرهـــا بصورة تقريبية فيبدو ان معدل التكاثر الطبيعي للسكان في ليبيـا واطىء جداً بالقياس الى معدلات النمو في اقطار الشرق الأوسط ، وقد لا يزيد عـن الواحد والنصف في المـــائة سنوياً . ويعزو البعض انخفاض هـــذه النسبة الى كثرة الوفيات لا الى قلة الولادات .

٢ – التنظيم السياسي .

كانت ليبيا مستعمرة ايطالية قبل الحرب العالمية الثانية ، بيد ان الليبيين لم يستخذوا للسيطرة الأيطالية بـل ناضلوا باستبسال للأفلات من ربقة

المستعمر ونيل الاستقلال . وقد تمكن الأيطاليون اخيراً من القضاء على آخر اثر من آثار المقاومة الوطنية ضد حكمهم البغيض في سنة ١٩٣٢ واضطر عدد كبير من المجاهدين الليبيين على النزوح الى مصر حيث نظموا من هناك حملة دعائية واسعة ضد العدو لكسب تأييد شعوب العالم لقضيتهم . وبنشوب الحرب العالمية الثانية اتيحت الفرصة المرتقبة لليبيين لينقضوا على خصمهم ايطاليا . عقد الزعماء الليبيون اجتماعاً في ٢٠ اكتوبر ١٩٣٩ في دار الأمير السيد محمد ادريس السنوسي في الأسكندرية ، وفي ذلك الاجتماع التاريخي خول الحاضرون الأمير بأن يمثلهم وان يجري باسمهم جميع الأتصالات الضرورية التي تقتضيها مصلحة البلاد . وفي التاسع من اغسطس ١٩٤٠ دعا الأمير الجالية الليبية الى اجتماع خطير حضره الجنرال ولسن القائد العام للقوات البريطانية في مصر وتم الاتفاق في ذلك الاجتماع على اشتراك الجيش الليبي بقيادة الأمير السنوسي مع القوات البريطانية في تحرير ليبيا من الحكم الايطالي . وفي سنة ١٩٤٧ وقعت ايطاليا على معاهدة الصلح مع الحلفاء وبمقتضاها تخلت عن المطالبة بالاراضي الليبية .

ولم يتخذ مستقبل ليبيا السياسي حتى سنة ١٩٤٩ شكلاً واضحاً . فالحلفاء ، على عادتهم في المطل والمراوغة ، شرعوا في مساومات عنيفة فيما بينهم حول مستقبل البلاد . واخيراً توصلوا الى حل وسط دعي بعدئذ اتفاق بيفن – سفورزا (نسبة الى واضعيه وزيري خارجية المملكة المتحدة وايطاليا) ، ويقضي هذا الاتفاق بوضع ولاية طرابلس تحت الوصاية الأيطالية وفزان تحت الوصاية الفرنسية وبرقه تحت الوصاية البريطانية . بيد ان هذه الخطة اللئيمة لتقطيع اوصال البلاد واخضاع شعبها المكافح باءت بالفشل نتيجة للمظاهرات الصاخبة التي عمت ليبيا لبضعة ايام من جهة ولتعبئة تأييد الشعوب الأفروسيوية في الأمم المتحدة ضد ذلك المشروع من جهة اخرى . وقد كان التصويت في الأمم المتحدة

متقارباً جـداً حيث هزم القرار بصوت واحد هـو صوت جمهورية هايتي [١] .

وفي ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ كانت الجمعية العموميـة للأمم المتحدة تناقش مشروعاً آخر لليبيا يختلف تمام الاختلاف عـن سابقه ، مشروع منح البلاد سيادة وطنية كاملة واستقلالاً ناجزاً . وقد تمخض النقاش عن موافقة الجمعيـة على قرار بهذا المآل في ذلك اليوم الخالد .

وقد أوفدت الأمم المتحدة مندوباً عنها الى ليبيـا للشروع باتخاذ الخطوات العملية الكفيله بتنفيذ قرار الأمم المتحدة . وفعلاً طار الى ليبيا على عجل هذا المندوب ، وهو السيد أدريان بلت الهولندي الجنسية ، وباشر بالاتصالات اللازمة مع الفئات المختلفة والأشخاص مستهدفاً تكوين لجنة تحضيرية لاعداد بنود الدستور الليبي بمساعـدة خبراء من الأمـم المتحدة . وقد تم الاتفاق على ان تضم هذه اللجنة سبعة ممثلين عن كل ولاية .

لقد اتخذت اللجنـة التحضيرية التي عرفت بعدئـذ بلجنة الواحد والعشرين الخطوات اللازمة لتأليـف مجلس وطني يدعى للأجتماع في ٢٥ نوفمبر ١٩٥٠ . وقـد تألف المجلس فعلاً وتوالت اجتماعاته حتى انتهت بالموافقه الاجماعية على قرار يدعو الى اقامة دولة اتحـادية دمقراطية في ليبيا والمناداة بالأمير محمد ادريس المهدي السنوسي ملكاً عليها . [٢]

لقد نص الدستور الليبي الذي شرع في اكتوبر ١٩٥١ على ان يكون شكل الحكومة اتحادياً ولعل المشرع كان يهدف من ذلك الى حـل موقت للتوفيق بـين الاتجاهات السياسية المتعارضة والمنافسات الاقليمية الضيقة التي كانت تسود آنذاك ، مع ادراك طبيعة المصاعب التي تترتب

---

١ ــ محمد مرابط ، حقائق عن ليبيا ، مطبعة التقدم ، مالطه ، ١٩٦١ ، ص ٥٥ (بالانكليزية) .

٢ ــ نفس المصدر ، ص ٥٨ .

على تطبيق النظام الاتحادي في بلد قليل السكان لا يكاد يقوى على القيام بأوده والنهوض باعبائه الاقتصادية . وقـد ايدت التطورات اللاحقه ضرورة ايجاد كيان سياسي موحـد بمستطاعه تنسيق برامج التطور الاجتماعي والانماء الاقتصادي على أساس قطري واسع . بيد ان الفرصة لم تؤات لاتخاذ الخطوة التوحيدية النهائية إلا في ابريل ١٩٦٣ حيث وجدت الحكومة الاتحادية ان قد آن الأوان لتعديل الأحكام الدستورية الخاصة بشكل الحكومة وتم فعلاً اتخـاذ هذه الخطوة الاصلاحية الهامة والغي النظام الأتحادي .

لقد اعلن الأدريس استقلال ليبيا في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ ، فكان ذلك ، كما قال السيد مرابط « النهاية السعيدة لنضـال الشعب الليبي وتضحياته طوال عشرات من السنين من اجل حقوقه المشروعه وحريته واستقلاله »

دخلت ليبيا الجامعة العربية في ٢٨ مارس ١٩٥٣ ، وفي ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ انضمت الى عضوية الأمم المتحدة .

ان اهم المبادىء التي تضمنها الدستور الليبي هي مـا يلي : ليبيا مملكة اتحادية دمقراطية دستورية وراثيـة . الليبيون سواسية امـام القانون ويتمتعون بحقوق مدنية وسياسية متساوية . الحرية الشخصية مضمونة . لكل فرد حق اللجوء الى المحاكم . يكون للدولة عاصمتان هما طرابلس وبنغازي . علم الدولة يتألف من ثلاثة الوان هـي الأحمر والأسود والأخضر مرتبة بصورة أفقية مع هلال أبيض ونجمة في الوسط .

وقـد قسمت البلاد الى ثلاث ولايات وهي طرابلس وبرقة وفزان ، وكان على رأس كل ولاية وال يمثل الملك ويعين من قبلـه . وكان لكل ولاية دستورها ومجلسهـا التشريعي الذي ينتخب ثلاثة ارباع اعضائه بانتخابات عامة ويعين الباقون من قبل الملـك . وكانت السلطة التنفيذية الولائية بيد رئيس المجلس التنفيذي الذي يعينـه الملك بالتشاور مع

الوالي . وكان كل عضو في المجلس التنفيذي مسئولاً عن احدى الدوائر . اما على الصعيد الإتحادي فهناك برلمان يتألف من مجلسين هما مجلس الأعيان ومجلس النواب . ويضم مجلس الأعيان ٢٤ عضواً كانوا يمثلون الولايات بصورة متساوية (أي ثمانية اعيان عن كل ولاية)وكان الملك يعين نصف اعضاء مجلس الأعيان ، اما النصف الآخر فكان ينتخب من قبل المجالس الولائية الثلاثة . وكان مجلس النواب يتألف من اعضاء ينتخبون على اساس نائب واحد لكل ٢٠,٠٠٠ نسمة من السكان ، ففي سنة ١٩٦١ كان عدد النواب ٥٥ نائباً . وكان حق الانتخاب قبل التعديل الدستوري الأخير منحصراً في الذكور . وهناك محكمة عليا يعين الملك رئيسها واعضاءها . وكان من صلاحية هذه المحكمة النظر في الخلافات التي تنشأ بين الحكومة الإتحادية والسلطات الولائية او بين الولايات نفسها .

وفي نوفمبر ١٩٥٦ اعلن الملك تعيين سمو الأمير الحسن الرضا ولياً للعهد .

وبمقتضى التعديل الدستوري الصادر في ٢٥ أبريل ١٩٦٣ الغى النظام الإتحادي الغاء تاماً واصبح اسم البلاد « المملكة الليبية » بدلاً من « المملكة الليبية المتحدة » . وقد قسمت البلاد بموجب التعديل الجديد الى وحدات ادارية تعين بقانون خاص . وريثما يصدر هذا القانون سيكون هناك عشر وحدات ادارية يرأس كلا منها موظف اداري يعين بمرسوم ملكي . وينص التعديل ايضاً على تعيين جميع اعضاء مجلس الاعيان من قبل الملك . ويحق منذ الآن للمرأة ممارسة حق الانتخاب وفقاً للشروط التي ستوضع في قانون الانتخابات . وتبقى القوانين القديمة سارية المفعول حتى تلغى او تعدل .

لقد أنشئت حديثاً عاصمة جديدة في مدينة البيضاء ،على بعد حوالي

٢٠٠ كلو متر من بنغازي ، في ولاية برقة .وحيث ان هذا الموقع الجبلي ناء وغير ملائم للاتصالات اليومية فقد اولت الحكومة مؤخراً تفكيراً جدياً لقضية اتخاذ طرابلس او بنغازي عاصمة دائمية للمملكة بدلاً من التنقل مرة كل سنتين كما كان يجري سابقاً .

٣ – الصحة والتعليم .

يسكن معظم الليبيين على امتداد شريط ساحلي ضيق وليس هناك سوى نسبة ضئيلة من السكان في الواحـات الداخلية والجبال . والمناخ في هذا الشريط الساحلي صحي ومنعش فالحرارة معتدلة والشمس مشرقة في أكثر الأيام . اما الرياح الرملية التي تهب احياناً من الصحراء والتي يطلقون عليها اسم (الغبلي) فهي مزعجة ولكنها لا تؤثر في التطـور الجسمي المعتاد . فلا يعزى انخفاض المستوى الصحي العـام في ليبيا وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال اذن الى اسباب مناخية . ومن جهة اخرى يلاحـظ ان ليبيا خلو من الأوبئة التي كثيراً ما تجتاح البلاد الشرقية الأخرى ، كما ان الأصابات بالأمراض المستوطنة قليلة جداً باستثناء التدرن الرئوي . والذي يعتقده المؤلف استناداً الى ملاحظاته الشخصية وتحرياته الخاصة ان المشكلة الصحية ناشئة عن امرين اولهـما نقص في الثقافة الصحية والثاني سوء التغذية الناتج عن عدم توازن الطعام وانخفاض قيمته الغذائية .

وقد عزا أعضاء بعثة البنـك الدولي التي زارت ليبيا في سنة ١٩٥٩ ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال (يموت طفل واحد من كل طفلين في ليبيا خلال السنة الأولى من حياته) الى التهابات المعدة والتيتانوس[١] .

---

١ – البنك الدولي للاعمار والانماء ، تطور ليبيا الاقتصادي ، مطبعة جون هوبكنز ، بالتيمور ١٩٦٠ ، ص ٢٥٣ (بالأنكليزية) .

ويستدل من احصاءات وزارة الصحة عــن الفترة١٩٥٥ – ١٩٦١ ان جهوداً كبيرة بذلت في سبيل رفع المستوى الصحي العام وتحسين الخدمات الصحية وتوسيعها في جميع انحاء البلاد . فقد زاد عدد الاطباء خلال هذه الفترة من ١٠٧ الى ٢١٨ طبيباً وزاد عدد أطباء الاسنان من ٦ الى ١٨ في نفس المدة . وارتفع عــدد الاسرة في المستشفيات من ٢٨٤٣ الى ٤٠١٨ سريراً ، وهي زيادة تعادل ٤١ ٪ . وازدادت المصروفات الصحية ، باستثناء مصروفات الاعمار ، من ٦٣٠,٠٠٠ جنيه ليبي في عام ١٩٥٤ / ٥٥ الى ١,٧٩٠,٠٠٠ جنيه ليبي سنة ١٩٦٠ / ٦١ . وتعادل هذه الارقام بالنسبة الى مجموع الانفاق العام ٧,٢ ٪ و ٩,١ ٪ على التعاقب . وتكتسب هذه التوسعات الصحية أهمية خاصة إذا أخـذنا بنظر الاعتبار ان حجم السكان لم ينم بنفس النسبـة وان معدل عدد الاصابات المرضية يتناقص تدريجياً نتيجة الارتفاع المطرد في مستوى المعيشة كما سيرد ذكره بعدئـذ .

وكان التقدم في مجال التعليم أعم واشمل خلال العقـد المنصرم . ففي سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ كان عدد التلاميــذ في شتى المستويات ، باستثناء الجامعات ، ٣٢,٧٤١ منهم ٣٦٦٤ أو حوالي ١١٪ من الاناث . أما في سنة ١٩٦٠ / ٦١ فقد بلغ هذا العدد ١٤٦,٧٢٥ تلميذاً ، منهم ٢٩,٥٤٣ أو ما يعادل ٢٠٪ تقريباً من الاناث . وخلال نفس الفترة ارتفع عدد تلاميــذ المدارس الثانوية من ٣٠٠ الى ١٢,٣٢٠ تلميذاً (بضمن ذلــك الدراسة الأعدادية – اي المتوسطة –) . وازداد عدد المدارس في هـذا العقد من ٢٠٨ مدارس الى ٧٥١ وهي جميعاً مدارس حكومية باستثناء ٦٢ مدرسة خصوصية . ويوضح الجدول رقم ١ تطور التعليم ما قبل الجامعي في ليبيا خلال الفترة موضوع الدراسة .

وزاد عدد المعلمين من جميع المستويات عــدا المستوى الجامعي من ١,١٠٤ في سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ الى ٥,٥٦٥ في سنة ١٩٦٠ / ١٩٦١ .

الجدول رقم ١ – عدد المدارس والتلاميذ ١٩٥٠ / ٥١ – ١٩٦٠ / ٦١

السنة	رياض الاطفال والمدارس الابتدائية		الاعدادية والثانوية		التعليم المهني		المجموع	
	المدارس	التلاميذ	المدارس	التلاميذ	المدارس	التلاميذ	المدارس	التلاميذ
١٩٥٠ / ٥١	١٩٤	٣٢,١١٥	٤	٣٠٠	١٠	٣٢٦	٢٠٨	٣٢,٧٤١
١٩٥١ / ٥٢	٢٠٢	٣٦,٩٤٩	٤	٤٠٢	١٠	٥٦٨	٢١٦	٣٧,٩١٩
١٩٥٢ / ٥٣	٢٢٨	٤٢,٥٠٠	٥	٥٥٨	١٣	٧٧٦	٢٤٦	٤٣,٨٣٤
١٩٥٣ / ٥٤	٢٦٦	٤٨,٢٧٨	٧	٧١٢	١٣	١,٠٩٣	٢٨٦	٥٠,٠٨٣
١٩٥٤ / ٥٥	٣١٩	٥٧,٠٠١	١١	٩٥٧	١٣	١,٣٣٩	٣٤٤	٥٩,٢٩٧
١٩٥٥ / ٥٦	٣٨٢	٦٥,٨٣١	١٨	٣,٧٥٥	١٣	١,٦٥٩	٤١٣	٧١,٢٤٥
١٩٥٦ / ٥٧	٤٢٥	٧٨,٧٢٤	٢٨	٤,٢٩٣	١٣	٢,٠٧٦	٤٦٦	٨٥,٠٩٣
١٩٥٧ / ٥٨	٤٤٦	٩١,٦٣٢	٤٣	٥,٦٨٢	١٦	٢,١٧٥	٥٠٥	٩٩,٤٨٩
١٩٥٨ / ٥٩	٤٨٧	٩٩,٣٨٨	٦١	٦,٦٣٩	١٩	٢,٣٨٩	٥٦٧	١٠٨,٤١٦
١٩٥٩ / ٦٠	٥٥٩	١١٣,٦٩٤	٧٥	٩,١٨٦	٢٠	٢,٧٣٧	٦٥٤	١٢٥,٦١٥
١٩٦٠ / ٦١	٦٣٢	١٣٠,٠٧٧	٩٥	١٢,٣٢٠	٢٤	٤,٣٢٨	٧٥١	١٤٦,٧٢٥

المصدر وزارة الأقتصاد الوطني ، شعبة الأحصاء والتعداد ، النشرة الأحصائية للمملكة الليبية ١٩٥٨ – ١٩٦٢ ، طرابلس ، فبراير ١٩٦٣ ، صفحة ١٤٥ – ٦

كان هناك في سنة ١٩٦٠ / ١٩٦١ ٧٨ مدرسة فقط من بين المدارس الليبية ذات تعليم مختلط وكانت جميع هـــذه المدارس المختلطة باستثناء ١٨ مدرسة مدارس خصوصية تديرها جاليات اجنبية .

لقد بلغ مجموع ما صرفته الحكومة على التعليم ، باستثناء نفقـــات الاعمار ، ٥٩٩,٠٠٠ جنيه ليبي في سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ حسبما جاء في احصاءات البنك الوطني الليبي ، وهذا المبلغ يمثل ٩,٦ ٪ من مجمـــوع الأنفاق العام لتلك السنة . اما في سنة ١٩٦٢ / ١٩٦٣ فقد ارتفع الرقم الى ٥,٤٦٦,٠٠٠ جنيه ليبي وهو يعادل ١٦ ٪ من مجموع الأنفاق العـام لتلك السنة .

انشئت كلية الفنون في بنغازي سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ كنواة للجامعة الليبية وقد سجل فيها ٣٢ تلميذاً فقط في تلك السنة . امـــا في سنة ١٩٥٧ / ١٩٥٨ فقد ظهرت الى حيز الوجود الجامعة الليبية مؤلفة مـــن ثلاث كليـــات وهي كلية الفنون وكلية التجارة والأقتصاد في بنغازي وكلية العلوم في طرابلس . وكان عـدد التلاميذ ١٩٧ تلميذاً . وفي سنة ١٩٦٢ / ١٩٦٣ اضيفت كلية رابعة وهي كلية الحقـــوق التي سجل فيها ٤٧ تلميذاً . وقد ارتفع مجموع تلامذة الجامعة الليبية الى ٩١٧ في سنة ١٩٦١ / ١٩٦٢ ولعله جاوز الألف في سنة ١٩٦٢ / ١٩٦٣ .

واضافة الى الجامعة الليبية هناك كلية الصنائع العـــالية وتضم ٥٢ تلميذاً و١٢ أستاذاً ومعهد ديني يدعى جـامعة محمد بن علي السنوسي الأسلامية حيث تدرس اللغة العربية والفقة الأسلامي لخمسة وخمسين طالباً.

يتضح من الأحصاءات السالفة ان المملكة الليبية استطاعت في غضون فترة وجيرة من الوقت بلوغ شأو عال في التعليم وان البلاد تسير حثيثاً نحو تطبيق مبدأ التعليم الألزامي (للمرحلة الأبتدائية) الذي نص عليه

قانون التعليم المؤرخ ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ . وكما قالت بعثة البنك الدولي : « من رأي البعثة استناداً الى الأحصاءات المتيسرة ان ما بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من الأطفال الليبيين الذين هم في سن الدراسة الأبتدائية (٦ – ١٢ سنة) هم الآن في المدرسة وهذه نسبة عالية اذا ما قورنت بالأقطار النامية الأخرى » . وجدير بالملاحظة ان بعثة البنك الدولي تنبأت في سنة ١٩٥٩ بأن يزداد عدد طلاب الدراسة الابتدائية الى نحو ١٢٥,٠٠٠ طالب في سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ ، بينما بلغ الرقم الفعلي لسنة ١٩٦٠ / ١٩٦١ اكثر من ١٢٦,٠٠٠ طالب ابتدائي !

ان نظام التعليم في ليبيا مماثل لنظام التعليم في الجمهورية العربية المتحدة ، حيث يقضي الطالب ست سنوات على الأقل في المدارس الأبتدائية وثلاثاً في المدارس الأعدادية وثلاثاً في المدارس الثانوية . والشهادة الثانوية الليبية معترف بها في الجامعات الغربية باستثناء الجامعات الأنكليزية التي تطلب مؤهلات اضافية . واقصر مدة للحصول على الدرجة الجامعية في ليبيا هي اربع سنوات . وتمتاز الجامعة الليبية بوجود تسهيلات لتلاميذ المنازل لتقديم الامتحان النهائي دون حاجة للدوام الفصلي خلال السنة .

ويشكو البعض من تركيز الأهتمام في مراحل الدراسة المختلفة على الكم دون الكيف . لا شك في ان مناهج الدراسة في شتى المستويات بحاجة الى تقييم دقيق واصلاح ، مع ايلاء عناية اكثر للتدريب العملي واستعمال العدد الميكانيكية في المعامل . ولعل من المستحسن تأسيس نواد طلابية مجهزة بمكائن نجارية واخرى لقطع المعادن وتكييفها حيث تستطيع الناشئة تطوير مهاراتها الميكانيكية وصقل ذوقها الفني تحت اشراف مدربين ذوي خبرة . ومثل هذه النوادي موجودة بكثرة في الولايات المتحدة .

٤ – الموارد الطبيعية .

كانت ليبيا قبل اكتشاف البترول في اراضيها بـــلداً فقيراً لم يحب بموارد طبيعية ذات بال . وكان شح الطبيعة هذا سبباً في نشوء ملابسات وتعقيدات سياسية قبل منح القطر استقلاله وكاد يؤدي الى وضع البلاد تحت وصاية طويلة وحرمانها من الأستقلال الذي تصبو اليه (لأن من مقومات الأستقلال ، في نظر مانحيه ، قدرة البلد على العيش من موارده دون الأعتماد على مساعدات أجنبية) . وقد غير اكتشاف البترول كل هذا ، فاذا بالمملكة الليبية ترفل بالنعيم وتنعم بالأستقلال الأقتصادي بعد ان ظفرت باستقلالها السياسي .

واهم مورد طبيعي بعد الزيت خصب التربة والثروة الحيوانية وسوف نتطرق الى هذين عند الكلام عن الزراعة .

لم يجر حتى الآن مسح معدني شامل في البلاد ، باستثناء البحث عن البترول . ومن المشكوك فيه ان يكون هناك مبرر اقتصادي كاف للقيام بمسح كهذا نظراً لسعة المنطقة الواجب مسحها وطبيعة التركيب الجؤلوجي السائد في ليبيا . وحتى لو امكن العثور على خامات معدنية في جوف الصحراء فمن العسير نقلها الى الساحل على اساس اقتصادي . وقـــد صدرت التعليمات الى شركات البترول بوجوب اشعـــار السلطات المختصة بوجود اي رواسب معدنية قد تعثر عليها اثناءالقيام بالعمليات الأستطلاعية عن الزيت .

لقد عثر على الحديد الخام في ولاية فزان وجرى التعاقد مؤخراً مع احدى الشركات العالمية لمسح هذه المدخرات وتقييمهـا . وكان من رأي بعثة البنك الدولي التي اشرنا اليها سابقاً ان هذا الحديد الخام يحتوي على نسبة كبيرة من السليكا (الرمل) وان تنقيته باهظة الكلفة نظـــراً

لاستهلاكه قدراً غير معتاد من فحم (الكوك) والسائل المساعد في افران الصهر . وعدا ذلك فان كلفة النقل وحدها قد تحول دون استغلال هذه الرواسب على اساس تجاري . على ان هناك امكانية طريقة للاستفادة من هذا الحديد وهي انتاج الفولاذ من الحديد الخام بطريقة الأختزال المباشر التي نجح استعمالها في المكسيك وغيرها ، حيث يستعمل الغاز الطبيعي وقوداً . وطريقة الأنتاج هذه تخدم غرضاً مزدوجاً وهو الأستفادة من رواسب الحديد التي قد تبقى لولا ذلك مطمورة في جوف الأرض ومن الغاز الطبيعي الذي قد يحرق لولا ذلك . وقد استرعى المؤلف انتباه لجنة البترول الى هذه الامكانية بمذكرة رفعها الى رئيس اللجنة في ٥ يناير ١٩٦٣ حيث اقترح الأتصال بشركة كيلوك التي اسست مثل هذا المشروع في المكسيك للحصول على تفاصيل العمليات اللازمة ومعرفة اقتصاديات الأختزال المباشر .

وعثر في ليبيا ايضاً على الجبس (في ولاية طرابلس) ، وهذه المادة ذات فائدة كبيرة للصناعات الأنشائية الآخذة في التوسع بخطوات سريعة ويقال ان هذا الجبس ذو نوعية جيدة .

ووجد البوتاز في واحة مرادا ، وتعاقدت الحكومة مؤخراً مع احدى الشركات للكشف عن هذه الرواسب البوتازية وتقييمها . وكانت بعثة البنك الدولي قد قدرت مجموع كلفة نقل البوتاز المصفى من مرادا الى طرابلس بمبلغ ٢٠٫٣٠ دولار للطن الواحد . وحيث ان شركة البترول اخذت على عاتقها الآن تبليط الطريق الموصل الى مرادا فلعل من الممكن تخفيض هذه الكلفة . ان اهم استعمالات البوتاز هو تسميد التربة ، وتقدر الكمية التي تحتاجها ليبيا سنوياً من هذه المادة بالفي طن .

هناك رواسب صغيرة من الكبريت في صحراء (سرت) ، وقد استخرج منه بضع مئات من الأطنان وصدر حوالي ٣٠ طناً في سنة ١٩٥٤ .

وعثر على معادن اخـــرى قليلة الأهمية كالشب والنطرون وحجر الكلس والفسفات واللكنايت .

ومن المرافق الطبيعية الهامة التي يجدر ذكرها هنا – وان كان نصفها طبيعياً ونصفها من صنع الأنسان – المفاتن السياحية المتوفرة في المملكة الليبية . وهذا المرفق السياحي اهم ، كمصدر للتحويل الخارجي ، من جميع الموارد المعدنية (باستثناء البترول) .

ان امكانيات ليبيا السياحية لم تمسها بعد يد التشذيب والتهذيب الا بقدر يسير . فالشواطىء الرملية والمناخ المعتدل والشمس المشرقة والجبال الخضراء والمناظر الساحرة المنبثة في السهول والهضاب قادرة على اجتذاب اعداد ضخمة من سياح الغرب الذين ملوا من المطر والضباب . ثم هناك مخلفات الحضارات الأغريقية والرومانية في لبتس مـاغنا وسبراتا قرب طرابلس وفي سايرين (شحـــات) وابولونيا في برقة وغير ذلك من الآثار العربية التي قد تغري الوفاً من السياح من شتى انحاء العالم بزيارة هذه البلاد .

ان وحشة الصحراء في امتدادها وعمقها هي في ذاتها مصدر اغـــراء لعشاق الطبيعة الذين يسعون الى مخـرج من زحمـــة المدنية الغربية في متاهات البوادي الهادئة وسط الطبيعة الحنون . وقـد ذكرت الصحف مؤخراً ان عريسين المانيين قدما الى ليبيا لقضاء شهر العسل في جـــولة في الصحراء .

وكثيراً ما تستهوي الغربيين الأزياء الليبية البراقة والتقاليد القبلية في الواحات المنبثة في الصحراء .

انا لنرجو ان لا يصرف انظار الحكومة المال المتدفق من عوائـــد البترول عن الأهتمام بالمرفق السياحي ، وان لا تدخر الحكومة وسعاً في

سبيل تشجيع دخول السياح الأجانب . وقد يكون من المفيد تبسيط اجراءات « المهاجرة » عند الدخول والخروج . ومن الضروري تهيئة سكن مريح في المراكز المهمة . واخيراً لا بد من القيام بحملة دعائية واسعة لجذب اكبر عدد ممكن من السياح . ولا يغرب عن البال ان الأقتصاد الليبي غير متوازن والمرفق السياحي هو من جملة الأمكانيات القليلة المتيسرة لتنويع الأنتاج .

يؤخذ من الأحصاءات الرسمية ان عدد الزوار الأجانب الذين دخلوا ليبيا في سنة ١٩٥٧ كان ٣٨,٢٣١ شخصاً وفي سنة ١٩٥٨ كان ٣٩,٦٠٣ وفي سنة ١٩٥٩ كان ٤٢,٨٩٨ وفي سنة ١٩٦٠ كان ٥٦,٢٢٧ وفي سنة ١٩٦١ كان ٥٣,٩٥٥ . على ان جلّ هؤلاء الزوار لا يمثلون كسباً حقيقياً للمرفق السياحي بل اقتضت حضورهم صناعة البترول والأمكانيات الجديدة التي خلقتها تلك الصناعة .

وقد نظمت الحكومة حديثاً معرضاً سنوياً هو معرض طرابلس الدولي الذي لقي نجاحاً باهراً والذي امّه عدد غفير من الأجانب .

ومن الموارد الطبيعية المنسية أيضاً الثروة السمكية . فهناك مصائد اسفنج واسعة بمحاذاة الساحل الليبي كان يستغلها صيادو الأسفنج اليونانيون على نطاق ضيق . ثم منحت جماعة من الصيادين المحليين احتكاراً بصيد الأسفنج ولكن بدلاً من استثمار الأحتكار بنفسها اخذت تصدر اجازات صيد للصيادين اليونانيين . ويقدر مجموع ما صيد من الأسفنج في سنة ١٩٦١ بنحو ٥٠٠٠ كيلو غرام تبلغ قيمته حوالي ٣,١٢ جنيهات للكيلو الواحد . ومن فعاليات الصيد الأخرى اصطياد سمك التونه والساردين على الساحل الطرابلسي والصيد الداخلي بالأساليب البدائية . وقدر مجموع السمك الذي اصطيد في العام المذكور بحوالي ٢٠٠٠ — ٢٥٠٠ طن ، قيمته نحو ٢٠٠,٠٠٠ — ٢٥٠,٠٠٠ جنيه ليبي . ولعل بمقدور ادارة

الأسماك المنشأة حديثاً اسداء معونة قيمة عن طريق نشر المعلومات الخاصة باساليب الصيد الحديثة والأشتراك المباشر في تشغيل سفن الصيد وتشجيع قيام صناعات سمكية جديدة وتنظيم ناحية التسويق بضمان شراء انتاج صغار الصيادين وحتى النظر في تقديم اعانات مالية مباشرة لصناعة الأسماك بشتى مستوياتها . ومن واجب الحكومة اعداد منهاج مدروس وذي نطاق واسع لتطوير هذا المرفق الهام بما يتناسب وامكانياته الأقتصادية .

٥ – النقل والمواصلات .

ان اكثر عمليات النقل في ليبيا تسلك الطرق البرية . وليس هناك شبكة هامة من السكك الحديدية ، بل كل ما هنالك خطوط قصيرة ذات ممر واحد ومن المقياس الضيق تمتد بين بنغازي وسلوق والمرج في برقة (١٦٤ كلو متراً) وبين طرابلس وزواره (١٢٠ كلو متراً) وطرابلس والعزيزية (٥٠ كلو متراً) وطرابلس وتاجوراء (٢١ كلو متراً) في ولاية طرابلس . وتدار السكك الحديدية بخسارة نظراً لعجزها عن منافسة وسائل النقل البرية الأخرى بالرغم من انخفاض الأجور المعروضة .

والطرق الرئيسية في ليبيا هي :

١ – الطريق الساحلي الممتد من الحدود التونسية غرباً حتى حدود الجمهورية العربية المتحدة شرقاً . ويبلغ طول هذا الطريق الذي بناه الأيطاليون في سنة ١٩٣٧ حوالي ١٨٢٢ كلو متراً ، وهو يصل المدن الساحلية ببعضها وله اهمية قصوى من الناحية الأقتصادية . وقد اتيحت للمؤلف فرصة السفر براً عدة مرات في فصول مختلفة بين بنغازي وطرابلس وبين بنغازي والأسكندرية فوجد هذا الطريق أميناً ومريحاً للغاية . وجدير بالملاحظة انه بانتهاء الحرب الجزائرية واستتباب الأمن في تلك

الربوع صار عدد متزايد من أصحاب السيارات الخاصة يفد الى شمال أفريقيا عبر مضيق جبل طارق ، حيث هناك معبر لنقل السيارات والأشخاص من اسبانيا الى الساحل الأفريقي .

٢ – الشريان الثاني في شبكة المواصلات البرية طريق فزان الذي افتتح في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ . ويبلغ طول هذا الطريق ٦٢٠ كلو متراً وهو يصل سبها ، المركز الاداري لفزان ، بالساحل .

واضافة الى هذه الطرق المعبدة هناك طرق لا بأس بها تصل شتى المدن الأخرى ببعضها .

وهناك خطوط باصات بين المراكز الساحلية المهمة لا سيا بين بنغازي وطرابلس وبين بنغازي والبيضاء ودرنه وطبرق ثم إلى الأسكندرية في الجمهورية العربية المتحدة .

وبتوسع النشاط البترولي اكتسب النقل البري أهمية اضافية . فهناك كميات هائلة من الأنابيب واجهزة الحفر والمواد الأخرى تنقل يومياً في سيارات الحمل إلى مواقع نائية في الصحراء الليبية . وقد ازداد عدد اللوريات من ٣٧٠٢ بمجموع حمولتها ١١,٦٨٥ طناً في سنة ١٩٥٦ الى ١٢,٠٣٢ حمولتها ٥٩,٤٥٢ طناً في سبتمبر ١٩٦٢ [١] .

وخلال الفترة ذاتها ارتفع عدد السيارات الخاصة من ٧٨٣٧ سيارة إلى ٢١,٩٩٢ سيارة وزاد عدد سيارات الأجرة (التاكسي) من ٣٨٨ إلى ٨٩٨ سيارة [٢] .

---

١ – وزارة الأقتصاد الوطني ، دائرة الأحصاء والتعداد ، النشرة الأحصائية للمملكة الليبية ، ١٩٥٨ – ١٩٦٢ ، طرابلس ، فبراير ١٩٦٣ ، ص ١٢ .

٢ – نفس المصدر .

وتمر في ليبيا خطوط طيران عالمية كثيرة ، وفيها ثلاثـــة مطارات دولية هي مطار أدريس قرب طرابلس ومطار بنينه قرب بنغازي ومطار صغير في سبها ، مركز ولاية فزان . وهناك اتصال جوي يومي بـــين بنغازي وطرابلس وروما ولندن والمراكز الهامة الأخرى ، كما ان هناك سفرات متقاربة الى بيروت والقاهرة وأثينا ومالطه وتونس وغربي افريقيا . واضافة الى المطارات المدنية هناك قاعدتان جويتان عسكريتان كبيرتان في طرابلس وطبرق . ويؤخذ من آخر احصاءات النقل الجوي أن عدد الطائرات التي زارت ليبيا ارتفع من ٦,٢٠٤ في سنة ١٩٥٦ إلى ١٣,٣٠٩ في سنة ١٩٦٢ بينما ازداد عدد المسافرين الذين هبطوا في مطارات ليبيا من ٢٤,٤٢٧ خلال سنة ١٩٥٦ الى ٦٤,٦٥٥ خلال ١٩٦٢ . وفي نفس الفترة ازداد وزن البضائع المفرغة في الموانى الجوية الليبيـــة من ٤٥٨ إلى ١,٣٣٤ طناً .

وترتبط المملكة الليبية باوربا والولايات المتحدة والشرق الأوســـط بخطوط بحرية منتظمة ، كما ان طرابلس وبنغازي تتصلان بالموانىء الأيطالية بسفرات متقاربة . وتزور بواخر الخطوط الأمريكيـــة الكبرى ميناء طرابلس .

ان أكثر من ٨٠٪ من البضائع المشحونة إلى ليبيا تفرغ في طرابلس . أما ميناء بنغازي فلا يستطيـع الا استقبال السفن الصغيرة في الأحـــوال الجوية الملائمة . وهناك موانىء أخرى من قبيل طبرق ودرنه وزواره الا ان أهمية هذه الموانىء مقيدة بحجم المناطق الداخلية التي تخدمها . ويبدو من أحصاءات الموانىء الأخيرة ان هناك نمواً ملحوظاً في حركة الشحن البحري ، فقد ازداد وزن البضاعة المفرغـة في الموانىء الليبيـــة من ١,١١١,٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٦ الى ٢,١٩١,٠٠٠ طن في ١٩٦٢ . ومن المتوقع ان يرتفع معـــدل النمو المستخلص من الأرقام السابقة نتيجة

للعوامل التالية :

١ – الزيادة الكبيرة في الأستيرادات المدنية من البضائع الرأسمالية والاستهلاكية التي سترافق او تعقب حتماً تدفــق عوائد البترول التي يقدرها المؤلف بثلاثين مليون جنيه ليبي (باون استرليني) لسنة ١٩٦٣ وباكثر من ستين مليون لسنة ١٩٦٤ ، كما سيرد تفصيله في الفصل السابع.

٢ – احتمال توسع عمليات الاستطلاع عــن البترول بنتيجة عرض المساحات الشاغرة التي تخلت عنها الشركات القائمة بالمزايدة . وهــذه الفعاليات تستلزم استيراد انواع مختلفة من المواد والأجهزة .

٣ – انشاء منطقة حرة في ميناء طرابلس . لقد تم الآن انشاء هذه المنطقة وشرعت مديرية الكمارك بعرض مساحات منها للايجار لمدد تتراوح بين ثلاثة أشهر وخمس عشرة سنة . وفي الأمكان تجميع اجزاء المكائن في هذه المنطقة .

تدير الحكومة الليبية خدمات البريد ادارة كفــوءة . وتفتح دوائر البريد ابوابها من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثامنة مساءً . وهناك اتصــال مباشر بالراديو – تلفون – بين طرابلس وبنغازي وأهم المراكز الأوربية واتصال غير مباشر بالولايات المتحدة وكندا . امــا التلفونات فليس من الهين الحصول عليها في ليبيا نظرا لقلة الخطوط المتيسرة حالياً.

هناك إذاعة لا بأس بها في ليبيا وقد وسعت برامج البث مؤخــراً ونوعت محتوياتها . وهناك محطة تلفزيون صغيرة تديرها القاعدة العسكرية الأمريكية في طرابلس .

الفصل الثاني

المملكة الليبية ـ تتمة

١ ـ تركيب الأقتصاد الليبي .

الأقتصاد الليبي زراعي في الدرجة الأولى ، فقد بلغ عــدد الذين يعتمدون على الزراعة وتربية الحيوانات حسب الأحصـاء الزراعي لسنة ١٩٦٠ نحو سبعين في المائة من عــدد السكان . ويشتغل قسم كبير من السكان الباقين في تصنيع منتجات الحقول او نقلها او تسويقها او مـا يتصل بذلك من فعاليات .

ان ٩٠ ٪ من القطر الليبي صحراء قــاحلة ونسبة ضئيلة من الباقي مزروعة فعلاً ويبدو ان المشكلة المزمنة في ليبيا هي عدم كفاية المياه الجوفية لاستيعاب مشاريع ري على نطاق واسع . ومن جهة اخــرى لا يمكن الاعتماد على زراعة (الديم) التي تغذوها مياه الأمطار نظراً لعدم انتظام هطول الامطار وتعرض المحــاصيل في كثير من المواسم للتلف بنتيجة الجفاف .

ويتأرجح حجم الأنتاج تأرجحاً عنيفاً بين سنة واخــرى . فحاصل

الشعير مثلاً لم يتعدّ الألف طـن في سنة ١٩٤٧ بينما قفز الى ٢٢,٠٠٠ طن في سنة ١٩٤٨ والى ١٤١,٠٠٠ طن في سنة ١٩٤٩ [١]

واضافـة الى شح مصادر الميـاه في ليبيـا فالأنتاج الزراعي محفـوف بعديد من المشاكل تتصل بحيازة الأراضي وطرق الانتـاج . وعلى النقيض من أقطار الشرق الأوسط تشكو ليبيا من تفتت الملكيات الزراعية لا من تحكم الأقطاع . فاكثر الملكيات أصغر مـن ان تستغل استغلالاً كفؤاً على أسس اقتصادية سليمة . وثمة تبذير عظيم في استعمال التربة والمياه وشح ملحوظ في استخدام الأساليب الزراعية الحديثة والقوة الميكانيكية والأسمدة وما الى ذلك [٢] . ويستخدم الزراع الليبيون عدداً لا لزوم له من العمال في مزارع يمكن ادارتها بجزء صغير مـن العدد الموجود فيها فعلاً .

لقد كانت الزراعة على العموم راكدة خلال السنوات العشر الماضية ، وما لم تتخذ الحكومة اجراءات حازمة لوقف هجرة الفلاحين الى المدن بحثاً عن فرص الأستخدام في شركات البترول والصناعات المتصلة بهـا ، فسوف يدرك الريف بوار عاجل .

بلغ انتاج القمح في سنة ١٩٦٠ حوالي ٣٣,٩١٠ أطنان وانتاج الشعير ١١٦,٤١٩ طناً ومجموع انتاج الحبوب الأخرى ٢٣٨١ طناً . وبلغ مجموع انتاج الخضروات في نفس السنة ٢٤,٥٠٣ أطنان . ويجد القارىء في الجدول رقم ٢ تفاصيل غلة الأثمار في ليبيا في سنة ١٩٦٠ .

---

(١) الشعبة التجارية ، مكتب التجارة الخارجية ، مدلولات اساسية عـن الأقتصاد الليبي ، واشنطن ١٩٦١ ، ص ٥ (باللغة الأنكليزية) .

(٢) مهدي الازان وعلي احمد عتيقة ، تحليل موجز للمدلولات الزراعية المتيسرة فيما يتعلق بالانتاج والتخطيط الزراعي ، تقرير مطبوع بالرونيو ، طرابلس ، اغسطس ١٩٦٢ ، ص ٤ (بالأنكليزية) .

الجدول رقم ٢ – محاصيل الأشجار في سنة ١٩٦٠

نوع الشجرة	عدد الاشجار	عدد المنتجة	عدد غير المنتجة	الانتاج بالطن
الزيتون	٣،٩٦٢،١٠٠	٢،٠١٣،٠٠٠	١،٩٤٩،١٠٠	٣٢،٦٧٦
البلح (التمر)	٣،٢١٥،٣٠٠	٢،٠٧٢،٢٠٠	١،١٤٣،١٠٠	٣١،٦٩٠
اللوز	١،٠٣٢،١٠٠	٥٨٣،٠٠٠	٤٤٩،١٠٠	٢،٩٠٥
العنب	١٠،٠٨١،٤٠٠	٨،٤٣٠،٤٠٠	١،٦٥١،٠٠٠	٨،٤٢١
البرتقال	٦٥٧،٧٠٠	٤١٩،٦٠٠	٢٣٨،١٠٠	٥،٣٣٠
التانجرين	٢٧،٠٠٠	٢١،٧٠٠	٥،٣٠٠	٥٤٧
الليمون	٥٥،٨٠٠	٢٥،٣٠٠	٣٠،٥٠٠	٧٩٦
الكريب فروت	٢٠،٩٠٠	١٧،٧٠٠	٣،٢٠٠	١٦٥
التفاح	١١٨،٩٠٠	٥٩،٥٠٠	٥٩،٤٠٠	٨٧٥
الكمثرى	٢٢،٢٠٠	١٠،٩٠٠	١١،٣٠٠	١٥٠
المشمش	٤٦،٨٠٠	٢٥،٩٠٠	٢٠،٩٠٠	٦٤٢
الخوخ	٧٦،٢٠٠	٣٩،٠٠٠	٣٧،٢٠٠	٣٤٣
برقوق (اجاص)	٢٨،٩٠٠	١٩،٥٠٠	٩،٤٠٠	٢٩٤
الموز	٤٨،٩٠٠	٣٢،٧٠٠	١٦،٢٠٠	١٦٥
التين	٦٠٦،٨٠٠	٤٣٨،٦٠٠	١٦٨،٢٠٠	٤،٥٣٨
الرمان	١٣٨،٦٠٠	٩٢،٠٠٠	٤٦،٦٠٠	١،٤٠١

المصدر : التعداد الزراعي لسنة ١٩٦٠ ، وزارة الزراعة ، طرابلس
٣

تؤلف الثروة الحيوانية في ليبيا مصدراً هاماً للمعيشة والدخـــل في المجتمع الريفي . ويؤخذ من تعداد ١٩٦٠ انه كان هناك ١,٢٥٤,٦٦١ رأســاً من الغنم و ١,١٩٥,٦٣٥ من المعز و ١١١,٤١١ من الماشيـــة و ٢٥٥,١٥٠ من الجمال و ٢٨,٩٦٨ من الخيـــل و ١٢٢,١٦٥ من الحمير و ٣,٢٥١ من البغـال و ٣٠٤,٦٠٢ من الدجـــاج و ٢٣,١٩٣ من الأرانب .

وبلغ انتاج الحليب في نفس السنة نحواً من ٤٥,٨ مليون لتره ثلثاه تقريباً من حليب الغنم والمعز . وبلغ انتاج البيض (أو الدحّى كما يسميه الليبيون) ٢٦٩ مليون بيضة .

ومن الفعاليات المهمة في ليبيا بعـد البترول والزراعـــة النشاط الانشائي .

يبدو ان من مميزات الدول النامية ان تتجه المدخرات الخاصة صوب التجارة والانشاء . ففي ليبيا الآن حركة انشائية واسعة يغذيها الارتفاع المستمر في بدلات الايجار بنتيجة تزايد الحاجة الى المساكـن العصرية في أعقاب الارتفاع السريع في مستوى المعيشة . وقد بلغ الايجار في بنغازي ذروة من الارتفاع غدا معها في الامكان استرداد رأس المـــال المنفق في البناء خلال أربع سنوات أو خمس لذلك صارت تبرز كل يوم تقريبـــاً عمارة ضخمة من طوابق عديدة تتلهف الى أمثالها بعض العواصم العربية التي سبقت ليبيا أشواطاً في صناعة البترول . أمـــا في طرابلس حيث تتوفر بعض الأحصاءات الانشائية التي هيأتها الدائرة الفنية في بلدية طرابلس فقد بلغت المساحة التي شيدت في سنة ١٩٥٦ حوالي ٧٣,٤١٦ مـــتراً مربعاً بينا بلغت مساحة ما شيد في سنة ١٩٦٢ نحو ١٤٧,١٩٠ مـــتراً

مربعاً . وتقتصر هذه الأرقام على القطاع الخاص فقط .

أما الحكومة فلديها برنامج انشائي خاص بها وهو يمثل عادة نحو ٥٠٪ من مجموع الأعمال الانشائية . وقد أدى تنفيذ مشروع بناء مدينة البيضاء (التي اتخذت عاصمة للمملكة) بما فيها من عشرات المكاتب ومئات الدور الى ضغط شديد على الموارد الانشائية ولا سيما العمال الماهرين بحيث ازدادت تكاليف الانشاء زيادة حادة . وبالرغم من هذا التقدم المطرد في القطاع الانشائي فما زال العرض عاجزاً عن مجابهة الطلب وقد تستمر الايجارات في مسيرتها التصاعدية . ومن بين العوامل التي تعرقل التوازن المطلوب بين العرض والطلب ما يأتي :

١ – عدم وجود العدد الكافي من عمال الانشاء الماهرين ، فقد أحدث جلاء الايطاليين عن البلاد ثغرة يقتضي ملؤها بعض الوقت . وقد استورد عدد كبير من عمال البناء المصريين في محاولة لحل هذا الأشكال .

٢ – صعوبة الحصول على قروض للأغراض الانشائية ، فليس هناك جمعيات تسليف ولا بنوك عقارية ولا مرابون لتمويل الانشاءات الخاصة .
٣ – عدم السماح للأجانب بتملك العقار في ليبيا .

٤ – ضرورة استيراد حوالي ٧٥٪ من مواد البناء . وحتى السمنت الذي يصنع محلياً في أكثر أقطار الشرق الأوسط يستورد من الخارج في الوقت الحاضر .

أما القطاع الصناعي فليس ذا أهمية كبيرة في الاقتصاد الليبي وليس من المتوقع ان تتجه الرساميل الخاصة نحو الصناعة ما دامت المدخرات المحدودة تستثمر بمردود مجز في النشاط العقاري وفي التعهدات البترولية من

نقل وتموين وغيرهما وفي التجارة الخارجية . ولم تخط الحكومة فيما يبدو حتى الآن خطوات جادة في طريق التصنيع سواء على الصعيد الرسمي المباشر أو بتشجيع القطاع الخاص . من رأي المؤلف ان اقتصاداً غير متوازن كالأقتصاد الليبي لا غنى له عن قدر معين من التصنيع . غير ان اختيار الصناعات الملائمة للمملكة الليبية ليس بالأمر الهين الذي يصح تركه لرأي الساسة والمشرعين بل لا بد من تكليف هيئة استشارية ذات شهرة عالمية بالقيام بمسح صناعي مفصل ووضع تقرير شامل يحدد نوع المشاريع وسلّم الأسبقية واساليب التنفيذ . وقد استخدمت الحكومة العراقية لهذا الغرض شركة آرثر دي ليتل ، وهي شركة استشارية امريكية معروفة قامت مؤخراً بدراسة مستوى أرباح شركات البترول بتكليف من منظمة الأقطار المصدرة للزيت الخام (او بيك) . قامت هذه الشركة بدراسة مستفيضة لامكانيات العراق الصناعية ورفعت تقريراً ذا أربعة مجلدات يتضمن وصفاً مسهباً للمشاريع الجديدة الموصى بانشائها والمشاريع القائمة الموصى بتوسيعها ، مع تقدير الكلف والتفاصيل الأخرى التي لها مساس بالموضوع .

يبدو للمؤلف ان هناك عدداً من العقبات التي تعترض سبيل التصنيع السريع في ليبيا ، وأهمها ما يأتي :

١ – ان صغر حجم السوق الليبية ونموذج توزع السكان (في مراكز متباعدة) يحولان دون الاستفادة من اقتصاديات الأنتاج الواسع في بعض الصناعات .

٢ – ان مستوى رجال الأعمال في ليبيا ، كما في أي بلد نام آخر ، لا يشجع على قيام صناعات كبيرة على درجة عالية من المكننة . فالصناعات الحديثة تحتاج الى قابليات ادارية وتقنية ممتازة يندر وجودها محلياً .

٣ – في ليبيا شح ملحوظ من العمال الماهرين فلا بد من تنفيذ برامج تدريب واسعة لاقتحام هذه العقبة .

٤ – ان وسائل الائتمان ليست ميسورة بدرجة كافية لاصحاب المشاريع الصناعية . فلم يؤسس حتى الآن بنك صناعي لتقديم قروض طويلة الأجل الى الصناعة وللاشتراك المباشر في بعض المشاريع الصناعية واجبة التشجيع .

٥ – ان ارتفاع مستوى الأجور نسبياً وانخفاض مستوى الانتاجية يجعلان من العسير على الصناعة الليبية الصمود في وجه منافسة الأنتاج الأجنبي دون حماية حكومية ثقيلة ترهق المستهلك . ولهذا السبب نفسه لا يرجى قيام صناعات تنتج للأسواق الخارجية باستثناء بعض الصناعات التي تستهلك وقوداً كثيراً والصناعات البترو كمياوية .

٦ – ان الحماية التي جاء بها قانون تشجيع الصناعات الوطنية الصادر في سنة ١٩٥٦ لا تبدو كافية في هذه المرحلة ، كما ان القانون لم يطبق تطبيقاً سليماً .

٧ – ان الاستثمارات الأجنبية لا تحظى بقدر كاف من التشجيع .

والتشريع الحالي الذي ينظم توظيف الرساميل الأجنبية لا يتضمن حوافز كافية لاجتذاب رجال الأعمال الأجانب . من رأي المؤلف ان على الحكومة بذل قصارى جهدها في سبيل تنقية المناخ الأستثماري من النعرات الضيقة ضد رأس المال الأجنبي ومحاربة الميول الانعزالية . وكخطوة أولى في هذا الاتجاه ينبغي ان يصدر البنك الوطني الليبي بياناً واضحاً يتضمن وعداً صريحاً بالسماح لرجال الأعمال الأجانب بتحويل أرباحهم وإعادة رأس المال بالعملة التي استورد بها . وهناك اجراء بناء آخر يمكن اتخاذه وهو التوقيع على اتفاقية خاصة مع الولايات المتحدة على غرار الاتفاقيات

المعقودة بين تلك الدولة وعدد من الأقطار النامية . وبمقتضى تلك الاتفاقية تضمن الحكومة الأمريكية استثمارات مواطنيها في ليبيا (عدا البترول) على أساس بعض وعود تقطعها الحكومة الليبية . ويمكن اتخاذ ترتيبات مماثلة مع بعض الأقطار الأوربية المتقدمة صناعياً كألمانيا الغربية وبريطانيا . فليس هناك من ضير أو معرّة في التعاون الاقتصادي بين الشعوب المتمدنة على أساس من التكافؤ والمنفعة المتبادلة . وإذا ظهر أي انحراف أو زيغ من المستثمر الأجنبي عن المفاهيم التجارية المستقيمة فبوسع الدولة على الدوام تصحيح الموقف أو تقويم الاعوجاج بفضل مقومات السيادة التي تملكها .

ان أكثر الصناعة الليبية متمركز في طرابلس وان كانت سوق الانتاج الصناعي تتخطى حدود المدينة . واغلب المشاريع الصناعية عبارة عن معامل صغيرة لتصنيع المواد الغذائية أو صناعات يدوية . ومن أهم المشاريع الصناعية القائمة معمل صنع السكاير الذي تديره دائرة احتكار التبغ الحكومي . وهناك عدد من معامل استخراج زيت الزيتون وانتاج النبيذ وتخمير البيرة وصنع معجون الطماطم وتعليب السمك وانتاج المشروبات الغازية والمياه المعدنية والصابون والحلويات . وتصنع المنسوجات على نطاق محدود بانوال يدوية . وهناك بعض الأنوال الميكانيكية لانتاج الحرير الصناعي من غزول مستوردة . أما الصناعات اليدوية فاهمها انتاج « سجاد مصراته » والزخارف الفضية وبعض المصنوعات الجلدية وهذه كلها تلقي تشجيعاً متزايداً من الزوار الأجانب .

وهناك عدد من مكابس التمور التي تديرها الحكومة وعدد من المطاحن ومعامل المكرونة . أما في حقل الصناعات الهندسية الخفيفة فهناك جملة ورشات للتصليح ومسابك حديد ومعامل حدادة .

لم يجر حتى الآن تعداد صناعي شامل ولكن هناك بعض الأرقام عن الصناعة في طرابلس . فمعامل تعليب سمك (التونه) والساردين انتجت ٢٦٤ طناً من المعلبات في سنة ١٩٥٤ مقابل ٩٣٦ طناً في سنة ١٩٦١ ، بينما ازداد عدد العمال في هذه الصناعة خلال نفس الفترة من ٧٣١ إلى ١١٠٠ شخصاً . وازداد انتاج البيرة من ١,٤١٨,٤٧٩ لتراً في سنة ١٩٥٤ الى ٢,٧٩٧,٧٤٣ لتراً في سنة ١٩٦١ . وهذه الزيادة في الأنتاج لم ترافقها زيادة في عدد العمال (١١٠) . أما صناعة السكاير فكانت تستخدم في سنة ١٩٥٤ خمسمائة عامل وقد انتجت في تلك السنة نحو ٤٦ مليون سكاره . وفي سنة ١٩٦١ تقلص عدد العمال الى ٤٥٠ عاملاً بينما زاد الانتاج الى ٦٨٨ مليون سكاره .

وتنوي الحكومة تأسيس عدد من المشاريع الصناعية الكبرى ، من بينها انشاء مصنعين للسمنت أحدهما في ولاية طرابلس والآخر في برقه. وقد وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٩٦٣/٥/١٦ على انشاء مصنع سكر يستعمل الشمندر المحلي كمادة خام . وهذا القرار يبدو مخالفاً لتوصية بعثة البنك الدولي التي نصحت بعدم الاقدام على مشروع من هذا القبيل .

لقد انشىء مؤخراً مصفى لتكرير الزيت الليبي في ميناء مرسى البريقة ولعله بدأ الآن بالانتاج الفعلي . وتبلغ سعة المصفى ٨٠٠٠ برميل في اليوم من الزيت الخام وهذه الكمية تكفي لسد الاحتياجات المحلية من منتجات البترول خلال السنوات القليلة التالية . والأمل وطيد في ان تكون هذه المصفاة نواة لصناعات بتروكمياوية تقام في المستقبل بجوارها .

ويؤخذ من الأنباء الصحفية ان معملاً لانتاج الصابون والمنظفات سيباشر

بالانتاج قريباً ، وهذا المعمل كبير نسبياً وقادر على سد جميع احتياجات ليبيا من هذه المواد ، وقد تنشأ فرص لاصدار الفائض من الانتاج الى الأقطار المجاورة .

٢ – الدخل القومي وتكاليف المعيشة .

ان تقديرات الدخل القومي لا تخرج عن كونها حدساً ، ولا يتفق اثنان على رقم واحد ولو تقريبي . فقد خمن الانتاج الاجمالي بمقدار ١٧٢ مليون دولار لسنة ١٩٦٠ و ١٣٤ مليون دولار لسنة ١٩٥٩ و ٤٠ مليون دولار فقط لسنة ١٩٥١ عشية حصول البلاد على استقلالها[1] . ومن جهة أخرى خمنت بعثة العمليات الأمريكية في ليبيا الدخل الفردي في سنة ١٩٦٠ بمقدار ١٦٢ دولاراً . وقدر مصدر أمريكي ثالث الدخل الفردي في سنة ١٩٦١ بمقدار ١١٤ دولاراً . أما دائرة الاحصاء والتعداد في وزارة الاقتصاد الوطني فقد خمنت الدخل القومي كما يلي : ٤٥ مليون جنيه في سنة ١٩٥٧ ، ٥٢ مليون جنيه في ١٩٥٨ ، ٥٦ مليون جنيه في ١٩٥٩ ، ٦١ مليون جنيه في ١٩٦٠ . ويقدر نفس المصدر ان ٢٤٫٥٪ من دخل ١٩٥٩ يعزى الى الزراعة و ١٤٫٣٪ الى تجارة الجملة والمفرد و ١٣٫٧ الى الادارة العامة والدفاع الوطني و ١١٫٤٪ الى الصناعة والتصليح و ٨٫٩٪ الى ملكية المساكن و ٧٫٣٪ الى النقل والخزن والمواصلات و ٧٫٧٪ الى الاستطلاع عن الزيت .

وأما البنك الوطني الليبي فهو مع اعترافه بعدم كفاية المدلولات المتيسرة عن الانتاج والأسعار فقد حاول استخلاص تقديرات الدخل القومي

---

١ – مكتب التجارة الخارجية الأمريكية ، ليبيا ـ سوق للمنتجات الأمريكية ، واشنطن ، ١٩٦٢ ، ص ٧ .

لسنة ١٩٦٢ من الأرقام الرسمية للدخل القومي المقدر لسنة ١٩٥٨ فتوصل الى ان الدخل القومي الاجمالي لسنة ١٩٦٢ هو في أغلب الظن ما بين ٧٠ و ٨٠ مليون جنيه [١] . ان تجارب المؤلف في ليبيا تحمله على التريث في قبول أي رقم تقديري . وكمثال على البون الشاسع بين التقدير والواقع أذكر ان بعثة البنك الدولي أشارت الى تقدير يضع عدد اشجار النخيل في فزان وحدها في حدود ١٠ – ١٢ مليون نخلة ، بينما أظهر الاحصاء الزراعي الرسمي لسنة ١٩٦٠ ان هناك ٣،٢١٥،٣٠٠ نخلة في ليبيا كلها !

والشيء الوحيد المؤكد فيما يتعلق بالدخل القومي والدخل الفردي هو ان كليهما آخذ في الارتفاع السريع ، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى المعيشة لمجموع السكان بنفس النسبة ، إذ ان الرخاء الذي صحب النشاط البترولي لم يوزع بين الناس بالتساوي بل غذّ السير رعيل من التجار والمقاولين وذوي المهارات الخاصة وتخلف أكثر الناس عن اللحاق بالقافلة .

ان فكرة الدخل القومي لا تفهم أحياناً على وجهها ، لا سيا عند مقارنة سنتين متباعدتين ، إذ يهمل البعض تعديل الأرقام بحيث تعكس التغير في مستوى الأسعار . فالأسعار في ليبيا في صعود مستمر وما لم تعطَ أرقام الدخل القومي للسنين المتعاقبة على أساس أسعار ثابتة فقد نخرج بصورة مشوهة للدخل القومي .

ولا يخفى ان هناك ثلاثة أساليب لتقدير الدخل القومي . فهناك أولاً طريقة

---

١ – البنك الوطني الليبي ، التقرير السنوي الى مجلس الادارة ، طرابلس ، ١٩٦٢ ص ٢٩ .

الانتاج الصافي أو القيمة المضافة حيث يقدر الانتاج القومي الصافي بجمع القيمة المضافة لجميع الصناعات والفعاليات الاقتصادية في البلاد . والطريقة الثانية هي جمع الدخل الناتج لجميع عوامل الانتاج . أما الطريقة الثالثة فتعتمد على قياس المصروفات في القطاعين العام والخاص للتوصل الى حجم الدخل القومي [١] .

وباعتبار ظروف ليبيا الخاصة يبدو ان حساب الدخل القومي بحساب القيم المضافة هو الأسلوب السليم .

وتسير تكاليف المعيشة في ليبيا باتجاه صعودي مستمر ولكن ليس هناك أرقام قياسية يمكن الرجوع اليها لترسّم مسيرة الأسعار خلال السنوات القليلة الماضية . وقد أصدرت شعبة البحوث في البنك الوطني الليبي في مارس ١٩٦١ دراسة ممتعة بعنوان « التضخم في ليبيا » حيث استُقْصِيت العوامل التي افضت الى هذا الاتجاه التضخمي ووُصِف العلاج لمحاربته .

لقد تضخمت الأسعار بنتيجة وجود فيض من القوة الشرائية عجزت عن استيعابه أو امتصاصه السلع والخدمات المتيسرة بالأسعار الدارجة . وليس الأسلوب السليم لتصحيح هذا الأختلال في التوازن محاولة فرض السيطرة الحكومية على الأسعار كما فعلت السلطات الليبية بل العمل على اجتثاثه من جذوره وذلك بتوفير السلع والخدمات عن طريق تشجيع الاستيراد من الخارج وزيادة الانتاج في الداخل .

التضخم مشكلة خطيرة وما لم تتخذ اجراءات فعالة لوقف اللولب التضخمي فسيتعرض اكثرية الشعب الى عنت وارهاق شديدين كما ان

---

١ – راجع الدكتور خير الدين حسيب ، « مساهمة المصارف في الدخل القومي في العراق » ، مجلة الاقتصادي ، بغداد ، سبتمبر ١٩٦٢ ص (٢٣) .

الحكومة نفسها ستكون الضحية الأولى لتضخم شرود لأن برامج الأعمار ستصبح باهظة الكلفة . ولا يسعنا بهذه المناسبة الا الثناء على الحكومة لاتباعها سياسة استيراد حرة نيرة وخروجها عن بدعة السياسة التجارية الضيقة التي اجتاحت حكومات الشرق الأوسط ما عدا لبنان في السنوات الأخيرة ، ولولا ذلك لظهرت الميول التضخمية بشكل اعنف بكثير . اما الآن فان تكاليف المعيشة في ليبيا ما زالت حسب تقدير الأمم المتحدة في المرتبة الثامنة عشرة بالنسبة الى الأقطار التي يشتغل فيها موظفو الأمم المتحدة [١] .

يجد القارىء في الجدول رقم ٣ أدناه مقارنة بين اسعار بعض السلع الغذائية في سنة ١٩٥٥ واسعارها في سنة ١٩٦٢ لمدينة طرابلس .

الجدول رقم ٣ — مقارنة اسعار بعض السلع الغذائية في سنة ١٩٥٥ واسعارها في سنة ١٩٦٢ في مدينة طرابلس .

نوع السلعة	الوحدة	السعر بالمليمات في ديسمبر ١٩٥٥	السعر بالمليمات في ديسمبر ١٩٦٢
الخبز (اجود نوع)	كلو غرام	٦٨	٧٥
البيض	٤	٥٨	٧٥
زيت الزيتون	لتر	٢٩٥	٣١٠
المخضرات (معدّل)	كلو غرام	٤٦	٦٧
الفواكه (معدّل)	كلو غرام	٧٢	١٣٤
الحليب (الطازج)	لتر	٤٨	٦٥
اللحم (اجود نوع)	كلو غرام	٢٧٢	٤٨٤

المصدر : النشرة الأحصائية ، ١٩٥٨ — ١٩٦٢

(١) سندي غبلى في ١٢ /٥/ ١٩٦٣ ، ص ٨ (جريدة اسبوعية تصدر باللغة الأنكليزية في طرابلس)

٣ – التجارة الخارجية

تعتمد ليبيا اعتماداً كبيراً على التجارة الخارجية . وقد تضافرت جملة عوامل خلال السنوات القليلة الماضية على احداث زيادة كبيرة في حجم الأستيراد . واهم تلك العوامل ما يلي :

١ – التطورات البترولية التي تستلزم استيراد المكائن والأجهزة والمواد .

٢ – وجود اجانب مدنيين وعسكريين ذوي طاقة استهلاكية عالية .

٣ – توفر قوة شرائية تزيد كثيراً عما يمكن ان يمتصه الأنتاج المحلي .

٤ – توسع الحركة الانشائية في القطاعين العام والخاص وضرورة استيراد اكثر من ٧٥٪ من المواد المطلوبة لذلك الغرض .

اما الصادرات فقد كانت خلال العقد المنصرم في ركود او لعلها تقلصت قليلاً .

واهم ملامح السياسة التجارية التي نهجتها المملكة الليبية يمكن وصفها بايجاز كما يلي : بعض السلع حكر على الحكومة ولا يجوز استيرادها الا من قبل الدائرة المختصة . وهذه المواد هي السكر والملح والتبغ والقمح . والسلع الأخرى مصنفة في مجموعتين ، احداهما يمكن استيراده باجازة استيراد عامة مفتوحة . اما المجموعة الثانية فهي تحتاج الى اجازة استيراد قبل طلبها من المجهز الأجنبي ولا بد من اذن بالتحويل الخارجي قبل ان يتمكن المستورد من دفع ثمنها وذلك باستثناء الأقطار الداخلة في المنطقة الأسترلينية .

لقد اصدرت الحكومة في يوليو ١٩٥٩ قانون الوكالات التجارية الذي تحدد بمقتضاه عدد الوكالات التي تستطيع اي شركة بمفردها اخذها بعشر وكالات فقط اعتباراً من ١٥ سبتمبر ١٩٦١ .

الرسوم الكمركية معتدلة على العموم وتتمتع شركات البترول ومقاولوها الفرعيون باعفاءات وفق شروط معينة بالنسبة للسلع التي لا تتوفر نظائرها في السوق المحلية باسعار مماثلة . كذلك تتمتع المشاريع الصناعية التي توافق عليها السلطات باعفاءات عن المواد الخام والمكائن المستوردة لتمشية اعمالها .

لقد عقدت الحكومة الليبية مؤخراً جملة اتفاقيات تجارية تتضمن بند اكثر الدول حظوة وتشمل جداول بالسلع المتفق على تبادلها . وآخر اتفاقية من هذا النوع هي المعقودة في مايو ١٩٦٣ مع الأتحاد السوفيتي .

اعترت تجارة ليبيا الخارجية خلال السنوات الأخيرة تغيرات تركيبية هامة . فقد سد البترول الآن الفجوة الواسعة بين الواردات والصادرات وحول العجز التجاري الى فائض . وتوقف اصدار الحيوانات الحية واصبحت البلاد تستورد الغنم والماشية للذبح ، كما انها اخذت تستورد كميات ضخمة من اللحوم المجمدة ومنتجات الألبان والدجاج . وتضاءلت صادرات حشيش الأسبارتو الذي يستعمل في صناعة الورق .

بلغت قيمة ما استوردته المملكة الليبية خلال عام ١٩٦٢ نحواً من ٧٣,٤٤٤,٠٠٠ جنيه ليبي . وتتألف هذه الواردات على الشكل الآتي : ٤٠,١٪ مكائن ومعدات نقل ، ٢٦,٧٪ سلع مصنوعة مصنفة اكثرها حسب مادتها ، ١٠,٤٪ مواد غذائية وحيوانات حية ، ٩,١٪ بضائع مصنوعة متنوعة ، ٦,٩٪ مواد كيماوية ، ٣,٨٪ منتجات بترولية ، ٣٪ سلع اخرى .

اما الصادرات فقد بلغ بمجموع اقيامها في سنة ١٩٦٢ حوالي ٤٩,٠١٧,٠٠٠ جنيه ليبي يمثل الزيت الخام ٩٥,٨ ٪ منها ، والباقي موزع كما يلي : ١,٥ ٪ فستق عبيد (فول سوداني) ، ٠,٦ ٪ زيت زيتون ، ٠,٤ ٪ بذر زيت الخروع والباقي صادرات منوعة .

لقد جهزت ايطاليا ٢٤,١ ٪ من قيمة المستوردات الليبية في سنة ١٩٦٢ وتليها في الأهمية الولايات المتحدة (١٩,٣ ٪) ثم المملكة المتحدة (١٨,٤ ٪) ثم المانيا الغربية (١٣,٥ ٪) وبعدها هولنده (٤,٨ ٪) . وتحتل المملكة المتحدة المرتبة الأولى من بين زبائن ليبيا حيث استوردت في السنة نفسها ٣٤,٨ ٪ من الصادرات الليبية (بما في ذلك البترول) . وتلي المملكة المتحدة ايطاليا (١٨,٦ ٪) ثم المانيا الغربية (١١,٦ ٪) ثم هولنده (١٠,٧٪) ، ثم بلجيكا (١٠,٣ ٪) واخيراً فرنسا (٤,٨ ٪).

وخلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ ازدادت قيمة المستوردات من ١١,١٩٨,٠٠٠ جنيه ليبي الى ٧٣,٤٤٤,٠٠٠ جنيه ليبي بينما ازدادت قيمة الصادرات من ٣,٦٦٨,٠٠٠ جنيه ليبي في سنة ١٩٥٤ الى ٦,٥١٩,٠٠٠ في سنة ١٩٦١ ثم الى ٤٩,٠١٦,٠٠٠ في سنة ١٩٦٢ .

٤ – ميزان المدفوعات .

كانت ليبيا حتى قبل فترة وجيزة تستورد سلعاً تزيد اقيامها كثيراً عما تستطيع صادراتها تسديده . وكان العجز الكبير في الميزان التجاري يواجه بالسحب من ثلاثة مصادر رئيسية للتحويل الخارجي وهي : المعونة الاقتصادية بالدولار والاسترليني ، المصروفات التي تنفقها القوات العسكرية الأجنبية المقيمة في ليبيا ، مصروفات شركات البترول العاملة في ليبيا . وقد تمكنت البلاد بهذه الصادرات غير المنظورة مجتمعة ان تردم الثغرة في الميزان التجاري وتحقق فضلة من شأنها تقوية احتياطيها من العملات

الاجنبية . أما المستوردات غير المنظورة فلم تستوف كثيراً من التحويل الخارجي ، وهي تشمل ما تحوله الأقلية الايطالية الى ايطاليا ومصاريف المقيمين الليبيين عند سفرهم الى الخارج وتحويلات الأساتذة المصريين والموظفين الأجانب الآخرين وما تنفقه الحكومة الليبية على بعثاتها السياسية والثقافية في الخارج وما تدفعه الى الأمم المتحدة والجامعة العربية والمنظمات الدولية الأخرى .

لقد أحدثت صادرات ليبيا من البترول وضعاً جديداً ، فالعجز المزمن في الميزان التجاري تحول الى فائض كبير كما قلنا بحيث لم يعد من حاجة الى المصادر الأجنبية لضمان التوازن في المدفوعات وسوف تتراكم قريباً أرصدة ضخمة من التحويل الخارجي لا تبقى معها ضرورة للأستمرار في نظام السيطرة على التحويل الخارجي المعمول به حالياً . وهذه الأرصدة الأجنبية يمكن ان تكون مصدر دخل لا يستهان به فيما لو استثمرت استثماراً سليماً ريثما يتهيأ منهاج أعماري واسع لامتصاصها .

٥ – النظام النقدي والنظام المصرفي .

كانت الليرة الايطالية في عهد الاستعمار تستعمل في شتى انحاء ليبيا . وقبيل حصول البلاد على استقلالها كان هناك ثلاث عملات على الأقل في التداول وهي ليرة الاحتلال العسكري البريطاني في ولاية طرابلس والجنيه المصري في ولاية برقة والفرنك الجزائري في فزان [١] .

وفي اكتوبر ١٩٥١ صدر قانون العملة الليبي الذي نصّ على أنشاء لجنة عملة مهمتها اصدار عملة وطنية ووضعها في التداول . وقد تألفت

---

١ – البنك الوطني الليبي ، التقرير السنوي لمجلس المدراء طرابلس ١٩٥٧ ، ص ٥ .

فعلا لجنة العملة في فبراير ١٩٥٢ . وفي ٢١ مارس ١٩٥٢ صدر الجنيه الليبي المعادل للباون الاسترليني . وكانت العملة الجديدة مغطاة ١٠٠٪ بالاسترليني الذي وضعته بريطانيا تحت تصرف الحكومة الليبية ، وهي تتألف من سبع فئات وهي عشرة جنيهات وخمسة وجنيه واحد ونصف جنيه وربع جنيه وعشرة قروش وخمسة قروش . ويقسم الجنيه الى ١٠٠ قرش ويقسم القرش الى عشرة مليمات . وكانت المجموعة الأولى من النقود الورقية تحمل صورة جلالة ملك ليبيا ولكن بناء على طلب جلالته أصدرت اللجنة سلسلة جديدة استعيض فيها عن الصورة بمناظر أثرية والشعار الملكي . ومازالت ليبيا عضواً في المنطقة الاسترلينية .

كان عرض النقود ، كغيره من المؤشرات الاقتصادية ، في اتجاه صعودي مطرد خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث يؤخذ من احصاءات البنك الوطني الليبي ان مجموع العملة في التداول في نهاية سنة ١٩٥٦ كان ٥ ملايين جنيه ثم ارتفع الى ٨،٩٥٦،٠٠٠ جنيه في نهاية ١٩٥٩ والى ١٢،٨٠٠،٠٠٠ في نهاية ١٩٦١ والى ١٤،١٠٠،٠٠٠ في نهاية يوليو ١٩٦٢ والى ١٥،٣٠٧،٠٠٠ في نهاية يناير ١٩٦٣ . اما الجزء الآخر من عرض النقود اي الودائع عند الطلب فكان ايضاً في ارتفاع ولكن بسرعة اقل ، فقد زادت هذه الودائع خلال الفترة ذاتها من ٨،٨٣٥،٠٠٠ في سنة ١٩٥٦ الى ١٤،٩٦١،٠٠٠ في يناير ١٩٦٣ . وهذه النسبة بين العملة المتداولة والودائع تحت الطلب تتماشى فيما يظهر مع النسب المماثلة في اقطار الشرق الاوسط . ولو اخذت سرعة التداول بنظر الأعتبار ، وينبغي ان تؤخذ ، لظهر ان دور الودائع تحت الطلب في النظام النقدي قد نما باسرع مما يدل عليه معدل اقيام الودائع الموجودة في البنوك . فقد زادت سرعة التداول من ١،٧ في ديسمبر ١٩٥٨ (وهو اول شهر امكن الحصول فيه على رقم) الى ٢،٤ في يناير ١٩٦٣ .

يتألف النظام المصرفي في ليبيا في الوقت الحاضر من البنك الوطني الليبي والبنك الزراعي وجملة فروع لمصارف تجارية أجنبية . وليس هناك مؤسسات للائتمان الاستثماري تطمن احتياجات المصالح الصناعية والعقارية الى قروض طويله الأجل .

شرع قانون البنك الوطني في ٢٦ ابريل ١٩٥٥ ، واسس البنك في طرابلس في أول ابريل ١٩٥٦ برأسمال قدره مليون جنيه ليبي دفع منها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه عند التأسيس ، ثم دفع بعدئذ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فاصبح رأس المال المدفوع ٧٠٠,٠٠٠ جنيه ليبي . وفي أول ابريل ١٩٥٧ فتح فرع للبنك الوطني في مدينة سبها ، مركز ولاية فزان وفي ١٢ اغسطس من السنة ذاتها فتح فرع آخر في بنغازي مركز ولاية برقة . وقد فتح مؤخراً فرع للبنك الوطني في مدينة البيضاء التي اتخذت عاصمة للبلاد .

ويدير البنك مجلس مدراء يتألف من محافظ ونائب محافظ وخمسة مدراء . وتوزع فعاليات البنك بين أربعة أقسام أو دوائر ، وهي قسم الاصدار وقسم الصيرفة ، وقسم الحسابات وقسم السكرتارية . ويشمل نشاط البنك سلسلة واسعة من العمليات منها ما يتصل باصدار العملة ومنها ما يتعلق بالفعاليات الصيرفية المعتادة التي تمارسها البنوك التجارية . وقد ورث البنك الوطني واجبات لجنة العملة التي انقضت حياتها بتأسيس البنك المذكور . ومن بين الأعمال التي يمارسها قسم الصيرفة التجارية ما يلي : فتح الحسابات الجارية للشركات والأفراد ، إعادة الخصم ، حساب الودائع ذات الفائدة ، حساب التوفير (من جنيه واحد الى ٥٠٠ جنيه) ، اقراض الحكومة ، سلف ذات آجال قصيرة (لا تتعدى ثلاثة أشهر) وسحب على المكشوف لزبائن مختارين ، شراء وبيع العملات

الأجنبية ، كتب اعتماد لتسهيل التجارة الخارجية ، الصكوك السياحية ، خصم الكمبيالات وجبايتها ، اصدار كتب ضمان ، عمليات التحويل الخارجي ، إيجار خزانات لحفظ الوثائق والمجوهرات وغير ذلك .

أما قسم الاصدار فيتولى تنظيم اصدار العملة وفقاً لاحكام قانون البنك الوطني . وينص القانون على تغطية العملة ١٠٠ ٪ على ان يشمل الغطاء ٧٥ ٪ من الأصول الاسترلينية .

يزاول البنك الوطني الليبي الجزء الأعظم من فعاليات المصارف المركزية ولكنه لم يتطور بعد الى بنك مركزي . فهو لا يملك صلاحية تنظيم عرض النقود ولا يمكن وصفه كبنك البنوك بصورة صحيحة والنص القانوني الذي يوجب غطاء كاملاً للعملة لا يتيح مجالاً لتكييف كمية العملة في التداول . ومن جهة أخرى فان قانون الصيرفة الصادر في سنة ١٩٥٨ يترك بيد وزير المالية أمر تنظيم الاحتياطي النقدي الواجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به وعدداً من الواجبات التنظيمية والاشرافية التي تناط عادة بالبنوك المركزية . ويبدو ان الأطار القانوني الذي يحيط بالنظام المصرفي في ليبيا مرتبط بالتزامات تعاقدية مع الحكومة البريطانية . وعلى ذلك فان أي اصلاح مصرفي يستلزم تعديل الترتيبات المالية المتفق عليها مع الحكومة البريطانية .

لقد دخلت المملكة الليبية الآن بيئة اقتصادية جديدة ، وما كان يصلح من نظم وأساليب لاقتصاد راكد قد لا يصلح لمواجهة اقتصاد متوثب سريع التطور . وعلى ذلك فمن المستحسن جداً قيام الحكومة باستقدام أحد أقطاب الصيرفة العالميين لدراسة الوضع النقدي والصيرفي عن كثب وتقديم توصيات في هذا الشأن [1] .

---

١ – استقدمت الحكومة العراقية لنفس الغرض البروفسور كارل آيفرسن ، الاستاذ في جامعة كوبنهاجن وقد رفع تقريراً قيماً وتوصيات هامة للحكومة .

يبدو من بيان الربح والخسارة للبنك الوطني للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ١٩٦٢ ان البنك حقق ربحاً اجمالياً قدره ٩٥٩,٤٩٩ جنيهاً ليبيا مقابل ٧٦٨,٩٥٠ جنيهاً للسنة التي قبلها . وتمثل المصروفات الادارية نحو ثلث الربح الاجمالي . ان مثل هذه النسبة من الأرباح عالية جداً بالنسبة لمؤسسة عامة لا تستمد مبررات وجودها من قدرتها على جني الأرباح بل من طاقتها على اداء خدمات للشعب .

بلغ مجموع الأصول والذمم لقسم الصيرفة في البنك الوطني ٢٢,٥٨٧,٥٧٧ جنيهاً في ٣١ مارس ١٩٦٢ مقابل ٦٤٩ , ٦٤١ , ١٨ جنيهاً للسنة السابقة .

وفي ليبيا بنك حكومي آخر هو البنك الزراعي الوطني الذي انشيء لتقديم الائتمان اللازم وقبول الودائع من الزراع والجمعيات التعاونية . ويبلغ رأسمال هذا البنك المدفوع ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه ليبي . وكان مجموع الأصول والذمم في يناير ١٩٦٣ ما قيمته ٣,٤٣٥,١٣٤ جنيهاً . ويقدم البنك ثلاثة أنواع من القروض وهي (١) قروضاً قصيرة الأجل بفائدة قدرها ٦,٥ ٠/. في السنة لتمويل العمليات الزراعية الجارية . وهذه القروض تسدد من ريع غلة الموسم التالي . (٢) قروضاً ذات آجال متوسطة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس بفائدة ٦,٥ ٠/. في السنة لمساعدة الزراع في شراء المكائن الزراعية الحديثة . واقصى ما يمكن اقراضه يعادل ٧٥ ٠/. من قيمة المكائن المراد شراؤها . (٣) قروضاً طويلة الأجل تقدم للمواطن الليبي الذي يروم شراء مزارع من الأجانب المقيمين في ليبيا . وسعر الفائدة في هذا النوع من القروض ٣ ٠/. فقط .

لقد أقر البنك خلال السنة ١٩٦١ – ٦٢ المالية ٦٥٥١ قرضاً قصير الأجل و ٢٨١ قرضاً متوسط الأجل و ٦٣٦ قرضاً طويل

الأجل بلغت أقيامها ٦٤٨٫٨٠١ و ٩٨٫٣٦٠ و ٧٥٧٫٤٨٤ جنيهاً على التعاقب .

ليس في ليبيا بنوك تجارية ذات جنسية ليبية في الوقت الحاضر . فجميع البنوك العاملة في البلاد هي فروع لبنوك أجنبية . وفيما يلي قائمة بالبنوك الموجودة حالياً :

اسم البنك	الفروع
البنك العربي	طرابلس وبنغازي
البنك الايطالي	طرابلس
بانكو دي نابولي	طرابلس
بانكو دي روما	طرابلس وبنغازي
بنك مصر	طرابلس وبنغازي
بنك باركليز	طرابلس وبنغازي ومصراته ودرنه وطبرق وحمص والزاوية والبيضاء والزهراء
البنك البريطاني للشرق الأوسط	طرابلس وبنغازي
كريدي فونسيه للجزائر وتونس	طرابلس وسبها

والنشاط الصيرفي في البنوك التجارية آخذ في الاتساع لمسايرة التوسع الاقتصادي ، فقد زاد مجموع قيمة الأصول والذمم للبنوك المذكورة من ٣٢٫٩ مليون جنيه ليبي في نهاية سنة ١٩٦٠ الى ٣٩٫٣ مليون في نهاية ١٩٦١ ، وهي زيادة تعادل ١٩٫٥ ٪ في سنة واحدة . واستمرت الزيادة في سنة ١٩٦٢ حيث ارتفع الرقم في آخر ديسمبر من تلك السنة الى ٤٥٫٨ مليون جنيه ، أي بزيادة ١٦ ٪ عن السنة السابقة . وبلغ مجموع

الائتمان المقدم من تلك المصارف ٨٫٤ مليون جنيه في نهاية ١٩٥٨ بينما ارتفع هذا الرقم الى ١٦٫٢ مليون جنيه في نهاية سنة ١٩٦٢ ، أي انه كاد يتضاعف خلال أربع سنوات فقط . وكان حوالي ٧٥٪ من هذا الائتمان على شكل سلف وسحب على المكشوف من الحسابات الجارية . وخلال الفترة نفسها ارتفع مجموع الودائع بشتى الأنواع من ١٠٫٧ مليون جنيه الى ٢٢٫٤ مليون جنيه . وكان أكثر من ٦٠٪ من هذه الودائع ودائع تحت الطلب وكان مجموع رؤوس أموال هذه المؤسسات في نهاية ديسمبر ١٩٦٢ يبلغ ١٫٨ مليون جنيه .

٦ – النظام المالي :

ينتظر ان تحدث تغيرات كبيرة في النظام المالي في أعقاب التعديل الدستوري والغاء النظام الاتحادي . ولكن هذه التغيرات لم تتحقق بعد وربما استغرقت بعض الوقت لذلك لم ير الكاتب بدأً من وصف النظام المعمول به حالياً مشيراً في الوقت ذاته الى النواحي التي يحتمل ان يعتريها تبدل .

ان مصادر الدخل الاتحادي على نوعين خارجية وداخلية . فالموارد الخارجية تنشأ عن مدفوعات تعاقدية تعهدت الحكومتان البريطانية والامريكية بادائها الى الحكومة الليبية نظير قواعد عسكرية استأجرتاها . وقد بلغت هذه المدفوعات ٣٫٢٥ مليون جنيه ليبي من المملكة المتحدة و ٣٫٥٧١ مليون من الولايات المتحدة في السنة المالية ١٩٦٢ / ٦٣ . أما الموارد الداخلية للحكومة الاتحادية فهي مستمدة على الأكثر من الرسوم الكمركية التي تمثل نحواً من ٨٤٫٥٪ من تخمينات إيرادات سنة ١٩٦١ / ٦٢ المالية والبريد والمواصلات السلكية وتمثل ٧٫٥٪ من ايرادات السنة المذكورة . وكانت عوائد البترول حتى سنة ١٩٦١ / ٦٢ المالية زهيدة

لا يعتد بها . اما الآن فقد تغير نموذج ايرادات الدولة تغيراً جذرياً . فالضرائب غير المباشرة ستؤلف من الآن فصاعداً نسبة متناقصة من مجموع الأيرادات ومساهمة البترول ستحتل مكانة بارزة في تقديرات الميزانيات المقبلة .

لقد بلغ مجموع الأيرادات المخمنة للسنة ١٩٦٢ / ٦٣ المالية اكثر قليلاً من ١٩ ½ مليون جنيه ، ساهم رسم الوارد الكمركي بعشرة ملايين منها .

اما المصروفات فاهم فقرة فيها المنح الأتحادية للولايات التي بلغ مجموعها في تقديرات ١٩٦٢ / ٦٣ ٩٫٢٣٦ مليون جنيه . وسوف تتوقف هذه المنح بعد ان الغي النظام الأتحادي وصار هناك مستوى حكومي واحد وميزانية موحدة .

وتحتل المواصلات والدفاع الوطني مركزين بارزين في جانب المصروفات حيث استنزفا ٢٫٢ و ٢٫٤ مليون جنيه على التعاقب في تقديرات ١٩٦٢ / ٦٣ . وخصص للتعليم ١٫٦٨ مليون جنيه على الصعيد الأتحادي وأكثر من ضعف هذا المقدار في ميزانية الولايات .

ارتفع مجموع ايرادات الولايات ، بما في ذلك المنح الأتحادية من ١٠٫٢٨ مليون في سنة ١٩٥٨ / ٥٩ المالية الى ١٦٫٠٥ مليون في تقديرات سنة ١٩٦١ / ٦٢ واكثر من نصف هذه الأيرادات يمثل منحاً اتحادية .

واهم مصادر الدخل الولائي بعد المنح ضريبة الدخل وتبلغ حوالي ٣٥ ٪ من مجموع الأيرادات والأحتكارات وتبلغ ١٧ ٪ ورسوم الميناء وتمثل نحو ٨ ٪ . وهناك مصادر دخل اخرى قليلة الأهمية كالضرائب غير المباشرة والمتاجرة الحكومية والرسوم . اما في جانب المصروفات

فتستوعب الداخلية والمعارف بينهما حوالي ٤٠ ٪ من الميزانية . وتستنفد المواصلات والأشغال العامة والصحة ٣٠ ٪ اخرى من الميزانية . ولا شك ان جميع هذه المصروفات اصبحت على عاتق الحكومة المركزية بمقتضى التنظيمات الجديدة .

ان النظام الضريبي الحاضر في المملكة الليبية يحتاج الى تهذيب واصلاح كاملين وقد تهيأت الآن فرصة ملائمة بمناسبة التعديلات الدستورية لاجراء الاصلاحات اللازمة . فقانون ضريبة الدخل المعمول به حالياً يضحي بالعدالة من أجل البساطة في التنفيذ ، فهو مرهق لذوي الدخل الواطىء ومحاب لذوي اليسار لأن الغني يستفيد من ناحيتين : من ناحية انخفاض معدل الضريبة بالنسبة لقدرة المكلف على الدفع ومن ناحية الفرص المتاحة للتهرب : ويخضع بمقتضى القانون جميع الأشخاص الذين يتمتعون بدخل يزيد عن ٨٠ جنيهاً في السنة الى ضريبة بمعدل واحد بصرف النظر عن الوضع العائلي وعدد من يعيلون ، وليس هناك سماحات شخصية . فالدخل الناجم عن الخدمات المهنية يخضع لضريبة ١٠ ٪ . أما الموظفون والمستخدمون لدى الحكومة والمؤسسات الأهلية فيدفعون ضريبة بمعدل ٨ ٪ . ويدفع العمال ٤ ٪ من أجورهم . ويخضع الدخل المستمد من الصناعة أو التجارة الى ضريبة بمعدل ١٠ ٪ يضاف اليها ٣ ٪ كضريبة بلدية اضافية ويضاف الى ذلك رسم جباية بنسبة ٤٫٨٥ ٪ من مجموع الضريبة المستحقة الدفع .

أما الضرائب على حصص أرباح الأسهم والسندات والفوائد فهي بنسبة ١٥ ٪ تستوفى من مصادرها . وتتردد من وقت لآخر اشاعات بقرب إجراء تعديلات في هذه الضريبة الجائرة . وقد أعدت فعلاً مسودة قانون ضريبة دخل جديد ولكن لم تتخذ أية خطوة إيجابية لتشريعه .

ونظام الاحتكارات الحكومية يبدو أكثر انحرافاً عن سبيل العدالة وأشد وطأة على الفقير . فالسكر والملح والتبغ من السلع الواسعة

الاستهلاك ولا يجوز بحال من الأحوال استخدامها مورداً للدخل الحكومي . وبالنظر لالغاء الكيانات الولائية فلم يبق مبرر للأبقـاء على اخطائها . ولدى الحكومة الآن مناهج عريضة للأعمار والتطور الاقتصادي والاصلاح الاجتماعي لا ينفسح في زحمتها مجال لمثل هذه التوافه . ولعل الوقت الذي ستفكر فيه الحكومة بامكانية توزيع الملح والسكر مجاناً على الطبقات الفقيرة غير بعيد .

٧ – المعونة المالية والمساعدات الفنية :

سبقت الاشارة الى الاعانات المالية التي تتلقاها الخزانـة الليبية من المصادر الخارجية . بيد ان الأرقام التي ذكرت لم تمثل القيمة الكاملة للمعونة المالية والمساعدة الفنية التي وضعت تحت تصرف المملكة الليبية . فمنذ سنة ١٩٥٧ / ٥٨ المالية والمعونة المالية تأتي بمعدل يقرب من ١٤ مليون جنيه ليبي في السنة ، أكثر من ثلاثة أرباعها من الولايات المتحدة . ونسبة كبيرة من هذه « المعونة » تمثل في الواقع مدفوعات تعاقدية من جانب الحكومتين البريطانية والأمريكية نظير السماح لهما باستخدام مساحات معينة من الأراضي الليبية لاغراض عسكرية . غير ان مبالغ كبيرة تدفع من قبل حكومة الولايات المتحدة كمعونة اقتصادية أو فنية حقيقية بدون مقابل .

وتقدم المملكة المتحدة معونتها بمقتضى اتفاقية مالية ملحقة بمعاهدة الصداقة والتحالف المعقودة بين البلدين في ٢٩ يوليو ١٩٥٣ ، حيث تعهدت الحكومة البريطانية بدفع مليون باون سنوياً كمساهمة في نفقات الأعمار و ٢,٧٥ مليون باون سنوياً كاعانة للميزانية العامة . وفي سنة ١٩٥٨ عقدت اتفاقية جديدة قلصت بمقتضاها القيمة الكلية للمساعدة البريطانية الى ٣,٢٥ مليون باون في السنة .

أما الحكومة الأمريكية فقد تعهدت بموجب الاتفاقية المؤرخة ٩ سبتمبر ١٩٥٤ بدفع معونة الى ليبيا تبلغ ٤ ملايين دولار في السنة خلال السنوات السبع الأولى ومليون دولار سنوياً للأحدى عشرة سنة التي تلي ذلك . ولكن ما تدفعه الولايات المتحدة فعلاً على شكل معونة اقتصادية وفنية يزيد كثيراً عن هذه المبالغ التعاقدية .

وتتلقى مملكة ليبيا أيضاً مساعدات فنية من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة كمنظمة الغذاء الدولية ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو . ويبدو ان منظمة الغذاء تقدم خدمات قيمة في مجالات مختلفة عن طريق مجموعة طيبة من الخبراء ، من بينهم مستشارون في التشجير والغابات واختصاصيون في البستنة وغيرهم .

٨ – برامج الأعمار .

كان النشاط الأعماري حتى سنة ١٩٦٠ تحت ادارة مؤسستين مختلطتين وهما مؤسسة الأعمار العام الليبية ولجنة الاعمار الليبية الامريكية . وقد انيط بالاولى مهمة الأشراف والتنفيذ الخاصة بالمشاريع المصادق عليها من قبل الحكومة والتي تعتمد في تمويلها على المليون جنيه التي تدفعها سنوياً الحكومة البريطانية وكانت تدار هذه المؤسسة عن طريق مجلس ادارة برئاسة الوكيل الدائم لوزارة المالية بحكم وظيفته . اما المؤسسة الليبية الامريكية فقد انشئت لادارة منح الاعمار التي تتلقاها الحكومة من الولايات المتحدة وكانت هي الأخرى تدار عن طريق مجلس ادارة تحت رئاسة الوكيل الدائم لوزارة المالية .

وفي سنة ١٩٦٠ اتخذت الخطوات التشريعة لتصفية هاتين المؤسستين وانشاء مجلس اعمار يأخذ على عاتقه مسئوليات الاعمار [١] وقد ورثت الهيئة الجديدة حقوق والتزامات المؤسستين المنحلتين .

---

(١) راجع الجريدة الرسمية رقم ١٠ الصادرة في ١ يوليو ١٩٦٠

اعد مجلس الأعمار الجديد برنامـج خمس سنوات ولكنه لم يقترن بمصادقة مجلس الوزراء بل اعيد لاستكمال دراسته . وكان قد ارصد في الاصل مبلغ ٢٤،٥٧٢،٦٥٠ جنيهاً لتمويل برنامج الاعمار خلال السنوات ١٩٦١ – ١٩٦٦ ، خصص منها للنقل والمواصلات ١٠،٧ مليون وللمرافق العامة ٦،٥ مليون وللزراعة والغابات ومصائد الاسماك ٣،٦ مليون . اما الصناعة والتجارة فقد خصص لهما مبلغ زهيد هو ٢٩٨،٨٠٠ جنيه .

ولم يهيأ حتى الآن برنامج خمس سنوات بديل عن البرنامج المرفوض ولكن يبدو ان هناك برنامجاً قيد الدرس . وقد علم الكاتب من محادثاته مع موظفي وزارة المالية ان الجهات المختصة تدرس برنامجاً يكلف تنفيذه ١٣٦ مليون جنيه خلال خمس سنوات .

يبدو ان تدفـــق عوائد البترول حفز الحكومة على ايـــلاء اهتمام جدي لقضايا الاعمار . فقد دعي حديثاً الدكتور براساد الذي ترأس في حينه بعثة البنك الدولي التي زارت ليبيا في سنة ١٩٥٩ للقدوم الى ليبيا للتشاور معه ، وقد تنتهي الحكومة قريباً مـــن تهيئة برنامج السنوات الخمس الجديد ويشرع في تنفيذه قبل صدور هذا الكتاب .

الفصل الثالث

الاطار القانوني لصناعة البترول

١ – قانون البترول لسنة ١٩٥٥ .

كان أول تشريع بترولي شامل في ليبيا قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ الذي اصبح نافذاً في ١٨ يونيو ١٩٥٥ . غير ان البحث عن البترول بدأ قبل ذلك وفق أحكام قانون عام للمعادن صدر في سنة ١٩٥٣ . وقد نظم هذا القانون – المسمى قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ – منح تراخيص الاستطلاع ولكنه لم يضمن لحاملي تلك التراخيص أي حق في التنقيب أو الاستثمار في المستقبل . ولعل من المناسب ، قبل بحث المبادىء والأسس التي تضمنها قانون سنة ١٩٥٥ ، الاشارة الى نشأة القانون وهوية منشئيه ، اذ ان جدلاً كثيراً حصل بعدئذ فيما يخص مزاياه ومساوئه بحيث لم يعد من الأمانة الفكرية حجب هوية المسئولين عن تشريعه .

كانت شئون البترول والمعادن يومئذ ضمن اختصاص وزارة المالية والاقتصاد التي فلقت بعدئذ الى وزارتين هما وزارة المالية ووزارة الاقتصاد

الوطني . وكانت هذه الوزارة تتأثر الى حد بعيد بآراء أحد المحامين العرب وهو السيد أنيس قاسم الذي كان يشغل منصب المشاور القانوني لوزارة العدل ، وقد انتدب بصورة موقتـــه للعمل في وزارة المالية ، (واصبح بعدئذ رئيساً للجنة البترول) .

وفي سنة ١٩٥٤ هيأت وزارة المالية والاقتصاد مسودة قانون للبترول يستمد كثيراً من أحكامه من قانوني البترول التركي والباكستاني . وقد عممت تلك المسودة على شركات الزيت التي ترغب في الحصول على عقود امتياز في ليبيا لاستمزاج آرائها . ثم دعي ممثلو هـذه الشركات نفسها للاشتراك في عضوية لجنة الفت برئاسة السيد أنيس قاسم لغرض اعداد الصيغة النهائية لمسودة القانون . وقد عبر عن ذلـك السيد قاسم بقوله « وعند وصول تعليقات الشركات تقرر دعوة ممثلي هذه الشركات لمناقشة النقاط التي أثاروها مع ممثلي الحكومة . وقد اتيح لي شرف تمثيل الحكومة كرئيس للاجتماعات التي عقدت بعدئذ يساعدني في تلك المهمة المستر هوغنهاوس الذي كان آنـذاك خبير التعدين في وزارة الاقتصاد الوطني والمستر س . أندروز الذي كان زميلي في وزارة العدل »[١] .

وفيما يلي اهم احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ :

١ — ينص القانون على اعتبار جميع الثروات الهايدروكاربونية التي في جوف الأرض ملكاً للدولة ولا يحق لأي شخص مزاولة عمليات الأستطلاع عن البترول او استخراجه او انتاجه مـا لم يكن مخولاً ذلك بترخيص او عقد امتياز يمنح بمقتضى احكام القانون .

٢ — احـدث القانون ادارة مستقلة عامة لتنفيذ القـانون تحت اسم

(١) لجنة البترول ، التطورات البترولية في ليبيا ١٩٥٤ – ١٩٥٨ ، مطبعة الحكومة ، طرابلس ، ص ٦

« لجنة البترول » . وتتألف هذه اللجنة من رئيس وثلاثة اعضاء على الاقل يمثلون الولايات الثلاث . ويجب عرض القرارات الهامة التي تتخذها اللجنة بخصوص منح اي ترخيص او عقـد امتياز او التنازل عنها او تجديدهما او التخلي عنها او الغائها على الوزير (في الأصل على وزير الأقتصاد الوطني ولكن انشئت بعدئذ وزارة لشئون البترول) الذي يحق له اعتمادها او رفضها . ويجب تعيين مدير لشئون البترول بمقتضى المادة الثانية .

٣ – تقسم الأراضي الليبية بموجب احكام القانون الى اربعة « اقسام » بترولية .

٤ – نص القانون على نوعين من التفويضات وهي :

ا – ترخيص استطلاع وفق نموذج خاص مثبت في الملحق الأول المرافق للقانون . وهذا الترخيص يجيز لحامله ممارسة الأعمـال المذكورة فيه ويبقى نافذاً لسنة واحدة يجوز تجديدهـا بدفع رسم معين . ولا يترتب على منـح التراخيص اي التزام من جانب الحكومة بمنح عقود امتياز .

ب – عقد امتياز وفق النموذج المثبت في الملحق الثاني المرافـق للقانون .

٥ – لا يجوز ان يمتد اجل الأمتياز الى اكثر مـن خمسين سنة قابلة للتمديد بعدئذ الى مدة اقصاها ستون سنة . والحد الأعظم للمساحة التي يجـوز منح الامتياز فيها هـو ٣٠,٠٠٠ كلو متر مربع في القسمين الاول والثاني و٨٠,٠٠٠ كـلو متر مربع في القسمين الثالث والرابع .

٦ – يجب التخلي عن ربع مساحة عقد الأمتياز خلال خمس سنوات من تاريخ منحه وعن ربع آخر من المساحة الأصلية خلال ثماني سنوات من تاريخ منح الأمتياز . وعلى صاحب عقد الأمتياز خلال عشر سنوات من تاريخ المنح تخفيض المساحة الى ثلث مساحة عقد الأمتياز الاصلية بالنسبة للعقود الواقعة في القسمين الأول والثاني والى ٢٥ ٪ منها بالنسبة للعقود الكائنة في القسمين الثالث والرابع . بيد انه لا يطالب صاحب عقد الأمتياز باي حال من الأحوال بتخفيض مساحة عقد امتيازه الى اقل من ٣٠٠٠ كلو متر مربع في القسمين الاول والثاني والى اقل من ٥٠٠٠ كلو متر مربع في القسمين الثالث والرابع .
ويجوز التخلي باكثر من قطعة واحدة .

٧ – تفرض المادة ١١ من القانون التزامات عمل معينة على صاحب عقد الامتياز . فهو ملزم بالشروع في أعمال التنقيب خلال ثمانية أشهر من تاريخ منح الامتياز وعليه ان يصرف مبالغ لا تقل عن حدود دنيا معينة لذلك الغرض . فبالنسبة لعقود الامتياز الكائنة في القسمين الأول والثاني يجب ان يكون الصرف بمعدل لا يقل عن جنيه ونصف عن كل كلو متر مربع سنوياً خلال السنوات الخمس الأولى ولا يقل عن $\frac{1}{2}$ ٣ جنيه عن كل كلومتر مربع سنوياً خلال السنوات الثلاث التالية ولا يقل عن ٦ جنيهات عن كل كلو متر مربع سنوياً لما بعد ذلك . وبالنسبة للعقود الكائنة في القسمين الثالث والرابع يجب ان لا يقل معدل الصرف عن جنيه ونصف خلال السنوات الثماني الأولى وعن $\frac{1}{2}$ ٣ جنيه خلال السنوات الأربع التالية وعن ٦ جنيهات لما بعد ذلك . وكل

زيادة في الصرف خلال فترة ما تخفض التزامات الصرف للفترة أو الفترات التي تعقبها .

٨ – على صاحب عقد الامتياز الذي يملك طاقة نقل في الأنابيب فائضة عن احتياجاته ان يضع تلك الطاقة الفائضة تحت تصرف اصحاب عقود الأمتياز الآخرين لنقل بترولهم – المادة ١٢ .

٩ – تتناول المادة ١٣ الأحكام المتعلقة بالرسوم والأيجارات والأتاوات فهي تنص على دفع رسم مقطوع قدره ٥٠٠ جنيه ليبي عند منح عقد الأمتياز وعلى دفع ايجارات عن كل مائة كلومتر مربع بالمقياس التالي :

أ – بالنسبة للعقود الكائنة في القسمين الأول والثاني : عشرة جنيهات عن كل سنة من السنوات الثماني الأولى وعشرين جنيهاً عن كل سنة من السنوات السبع التالية او حتى يعثر على الزيت بكميات تجارية اي التاريخين اسبق و ٢٥٠٠ جنيه عن كل سنة بعد ذلك التاريخ .

ب – بالنسبة للعقود الكائنة في القسمين الثالث والرابع : خمسة جنيهات لكل من السنوات الثماني الأولى وعشرة جنيهات لكل من السنوات السبع التالية أو حتى يعثر على الزيت بكميات تجارية أي التاريخين أسبق ، و ٢٥٠٠ جنيه عن كل سنة بعد ذلك [١] .

---

١ – ان صياغة هذه المادة تحتمل تفسيرات مختلفة . فشركة أسّو وشركة اويزس اللتان اكتشفتا الزيت بكميات تجارية قبل انقضاء فترة السنوات الثماني الأولى فسرتا المادة بشكل يجعل الايجار العالي مستحق الدفع اعتباراً من السنة =

ويفرض القانون اتاوة بنسبة ١٢,٥ ٪ . ويخفض مبلغ هذه الأتاوة أو يمحو الايجار الواجب الدفع بمقتضى هذا القانون .

١٠ – تتضمن المادة (١٤) الأحكام المالية الهامة . فهي تحدد حصة الحكومة بـ ٥٠ ٪ من أرباح صاحب عقد الامتياز كما عرفها القانون . وتقتطع من نصيفة الأرباح هذه جميع الرسوم والايجارات والأتاوات وضرائب الدخل التي سبق دفعها الى الحكومة ويدفع الرصيد – ان وجد – كضريبة اضافية .

على ان الـ ٥٠٪ في حسابات صناعة البترول لا تساوي دائماً النصف . فهي قاعدة مرنة قد تتمخض عن ٦٠٪ من أرباح الشركة أو عن ٣٠٪ فقط ، حسب التعريف المتفق عليه للأرباح والدخل . وقد اتفق الرأي على ان الـ ٥٠٪ الواردة في قانون البترول الليبي لسنة ١٩٥٥ تمثل ٣٥٪ فقط من الربح . ويرجع السبب في ذلك الى الطريقة التي « فصّلت » بموجبها مناصفة الأرباح . فالأرباح ، حسب أحكام القانون ، يتوصل اليها بعد استبعاد الفقرات الثلاث الآتية :

أ – جميع المصروفات والخسائر التي يتكبدها صاحب عقد الامتياز اينما تكبدت . وبالنسبة لمصروفات التثقيب والاستطلاع ونفقات الحفر غير المنظورة ، بقدر ما تكون به تلك المصروفات النفقات غير مرتبطة بالحصول على الموجودات المادية أو تركيبها وكذلك كلفة حفر الآبار غير المنتجة للزيت بكميات تجارية

= التاسعة . أما لجنة البترول فقد أصرت على ان الايجار العالي يستحق الدفع حال العثور على الزيت بكميات تجارية . وقد احيل الموضوع الى هيئة مشاورين قانونيين انكليزية لابداء رأيها في الخلاف فأيدت الهيئة وجهة نظر لجنة البترول . وقد وافقت الشركتان على دفع الايجار العالي دون اتخاذ اجراء آخر .

ونفقات تنظيم عمليات البترول في ايبيا والبـــدء فيها فيجوز استنزالها في السنة التي تكبدت خلالهـــا أو اعتبارها نفقات رأسمالية يجب استهلاكها .

ب – مبلغ مقابل استهلاك المصروفات الرأسمالية على الموجودات المادية والمصروفات المرتبطه بالحصول عليها وتركيبها بمعدل ٢٠٪ بالنسبة للمصروفات المتكبدة قبل بدء الفترة الانتاجية وبمعـدل ١٠٪ بالنسبة للمصروفات المتكبدة بعد بدء الفترة الانتاجية .

ج – اعانة تعويضية (اعانة نضوب مـوارد الزيت) بنسبة ٢٥٪ من الدخل الاجمالي السنوي على ان لا تزيد عـن ٥٠٪ من أرباح تلك السنة .

وإذا عجز الدخل الاجمالي لصاحب عقد الامتياز عن استيعاب جميع المبالغ المبينة تفاصيلها أعلاه فيجوز ترحيل الفرق واستقطاعـه من أرباح السنوات المقبلة خلال مدة أقصاها عشر سنوات .

لم يعطِ القانون تعريفاً للدخل ولكن المفهوم ان الدخل الاجمالي يساوي الدخل المتحقق فعلاً . ولم يلزم القانون صاحب عقـد الامتياز باعلان « سعر سائد » لذلك فمشكلة الخصوم لا تنشأ . ولكن عنـــد حساب قيمة زيت الأتاوة نص القانون على طريقة معينة للتسعير . وغني عـــن البيان ان حجم الأتاوة لا يعني كثيراً لأنـــه لا يؤثر على الحصة النهائية للحكومة من الأرباح في الظروف الاعتيادية .

١١ – تخول المادة ١٦ صاحب ترخيص الأستطلاع او عقد الأمتيـاز او اي متعهد يستخدمانه حق استيراد ما يلزم من مكائن واجهزة

ومعدات ومواد معفاة من رسم الوارد الكمركي ، وكذلك استيراد السلع الأخرى التي تعين من وقت لآخــر بلوائح (انظمة) تصدر بمقتضى قانون الكمارك [١] .

١٢ – التنازل عن تراخيص الاستطلاع وعقود الأمتياز مقيد بموافقة لجنة البترول التي يحق لها بالنسبة لعقود الأمتياز وضـع شروط تستهدف تأمين مزايا اضافية للبلاد .

١٣ – تنص المادة (٢٠) على التحكيم في حالة نشوء خلاف بين لجنة البترول والشركة .

١٤ – تخول المادة (٢٤) الحكومة صلاحية اصدار لوائح (انظمة) تنفيذاً لاحكام القانون ، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بالأمـــان وبالمحافظـــة على الثروة البترولية في ليبيـا على ان تتماشى تلـــك اللوائح مــع نصوص القانون وان لا تمس الحقـــوق التعاقدية الممنوحة صراحة بموجب اي ترخيص استطلاع او عقد امتياز قائم وقت اصدار اللائحة او تعديلها .

٢ – سلطة مزدوجة

كانت المملكة الليبية حتى وقت قريب دولة اتحادية تضم ثلاث ادارات ولائية وحكومة اتحادية . وقـد عين الدستور الليبي ، قبل التعديلات الأخيرة ، الأختصاصات الواجب ممـــارستها على

---

(١) تبين المادة (١٦) اصناف السلع المعفاة من الرسم الكمركي ، ولكن يجب ان لا يغرب عـــن البال انه بالنسبة للشركات المنتجة لا فرق بين ان تستوفي الكمارك رسماً او لا تستوفي لأن كل رسم تدفعه تسترده بعدئذ مـــن حصة الحكومة من الأرباح .

الصعيد الأتحادي والأختصاصات المحتفظ بها للولايات .

ولكن بعض الأختصاصات جعلت مشتركة ما بين الولايات والحكومة الأتحادية ، فقد انيطت مسئولية التشريع بالحكومة الاتحادية وتركت مهمة تنفيذ القوانين واللوائح بايدي السلطات الولائية تحت اشراف الحكومة الاتحادية . ومن جملة الاختصاصات المشتركة المعينة بالدستور (المادة ٣٨) ما يتعلق بالثروة الباطنية والاستطلاع والتعدين ، وهذه تشمل طبعاً الموارد الهايدروكاربونية .

لقد جوبه واضعو قانون البترول بمشكلة خلق اداة تنفيذية تتماشى مع مقتضيات الدستور وتستطيع في الوقت ذاته اداء واجباتها بصورة مرضية . ولم يكن في الامكان ترك تنفيذ القانون الى ثلاث سلطات ولائية منفصلة لأن ذلك يؤدي الى فوضى . وعلى ذلك فقد ابتكرت اداة بارعة على شكل لجنة بترول مؤلفة من اعضاء يمثلون الولايات الثلاث ويمارسون بصورة جماعية صلاحيات التنفيذ المنصوص عليها في الدستور . وقد سار هذا الجهاز سيراً رتيباً ردحاً من الزمن ، ولكن ما ان دخلت البلاد مرحلة انتاج البترول الخام حتى وضح للعيان عجز اللجنة عن مجابهة المسئوليات الموسعة التي تقترن بمرحلة الانتاج [1] . وقد بذلت جهود في مناسبات عديدة من اجل التوفيق بين الجهاز التنفيذي المتمثل في لجنة البترول وجهاز الاشراف المتمثل في وزارة شئون البترول ولكن تلك الجهود باءت كلها بالفشل . فقد استمر التناحر بينهما وكثيراً ما تعرضت المصلحة العامة للضياع بنتيجة هذه الخلافات الشخصية .

---

١ – من مساوىء لجنة البترول عجزها عن اتخاذ قرارات سريعة . فالقضايا الهامة تبقى معلقة لاجتماعات اللجنة المتباعدة . وحتى لو امكن حشد الأعضاء على عجل من فزان وطرابلس وبنغازي فقد تستغرق موافقة الوزير على القرارات بضعة ايام او اسابيع .

واول خطوة جريئة اتخذتها الحكومة الاتحادية في سبيل ارخاء قبضة لجنة البترول كانت تشريع القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ الـــذي عدلت بمقتضاه احكام المادة الثانية من قانـــون البترول المتعلقة باللجنة . واهم التعديلات التي ادخلت هي ما يلي :

أ – يجوز حضور ممثل عن الوزارة في اجتماعات اللجنة على ان يؤخذ صوته بنظر الاعتبار في المناقشات . وقد كان مندوب الوزارة بموجب القـــانون القديم يحضر الاجتماعات دون ان يكون له حق التصويت .

ب – يحق للوزير رفض القرارات التي تتخذها اللجنة ، فاذا لم تستجب اللجنة لرغبات الوزير خلال ١٥ يوماً فله ان يتخذ بنفسه القرار المناسب . وكانت صلاحية الوزير بمقتضى القانون القديم تقتصر على قبول القرارات او رفضها .

ج – يعين مدير شئون البترول من قبل الوزير بـــدلاً من اللجنة . ويقـوم المدير بواجبات اضافية يكلف بهـــا مباشرة من قبل الوزير .

على ان هذه التعديلات جاءت ضغثاً على اباله فقد زاد التوتر واتسعت الفجوة بين الوزارة واللجنة حتى بدا جليا انه مـــا لم يعدل الدستور فليس هناك من سبيل لمعالجة الموقف . وبعد صبر ممض طال امده اقبل التعديل وبزغ فجر جديد ، فتوارت لجنة البترول في زاوية مظلمـــة من التاريخ كتجربة فاشلة في النظام الولائي ، واصبحت وزارة شئون البترول وحدها مسئولة عن قضايا البترول باستثناء بعض القضايا الهامة التي تحتاج الى موافقة مجلس الوزراء .

٣ – اتجاة جديد في عقود الامتياز

طفقت الحكومة الليبية منذ سنة ١٩٥٧ ، ولما تمض سنتان على تشريع قانون البترول ، تشعر ان شروط الامتياز المنصوص عليها في ذلك القانون سخية وانه لا بد من محاولة احراز مزايا اضافيه دونما اجراء تعديلات فورية في القانون . ولم تبغ لجنة البترول ، كما أوضحت في كتابها السنوي لسنة ١٩٦٠ ، تعديل الحقوق التعاقدية التي ضمنها عقد الامتياز لصاحبه بصورة تحكمية ، ولكن ذلك لا يعني ان تظل عقود الامتياز متحجرة . فعقد الامتياز يعالج وضعاً متطوراً ولا بد له ان يتطور وينمو لمسايرة الظروف المتغيرة .

كانت الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه الاتفاق المؤرخ ١٠ نوفمبر ١٩٥٧ المعقود مع شركتي كلفورنيا اشياتك وتكساكو أوفرسيز مجتمعتين . وبمقتضى هذا الاتفاق اقتصرت الأعانة التعويضية على المبالغ المنفقة فعلا من قبل الشركات على الاستطلاع في منطقة الامتياز ، وكل اعانة تعويضية لا تصرف في غضون فترة معينة تجب اضافتها الى الأرباح واقتسامها مناصفة مع الحكومة . وقد وضع نفس هذا الشرط في الاتفاقية التي عقدت في ١٧ مارس ١٩٥٨ مع شركة بان امريكان المتفرعة عن شركة انديانا ستاندرد مع اضافة حكم جديد يقضي بدفع الشركة منحة بمبلغ خمسة ملايين دولار باقساط تعادل ١/٢٤ من قيمة البترول المنتج ، ان كان هناك انتاج .

أما الاتفاق الذي عقد مع الشركة الالمانية دويش أردول بتاريخ ١٦ اغسطس ١٩٥٨ فيتضمن فكرتين جديدتين : أولاهما ان تتعهد الشركة بصرف مليون دولار على عمليات الاستطلاع خلال السنتين الأوليين . وثانيتهما أن تدفع الشركة اتاوة اضافية بنسبة ٢٪ على ان لا

يتجاوز مجموع هذه الأتاوة الاضافية المليون دولار [١] .

واتفاقية الحكومة مع شركة الفرات الالمانية تؤلف انموذجاً جديداً ، إذ تنص هذه الاتفاقية المؤرخة في ٢ يونيو ١٩٥٩ على دفع الشركة اتاوة اضافية بنسبة ٢ ١/٢ ٪ على ان لا تحسم من حصة الحكومة من الأرباح – أي انها بمثابة منحة . ولا يجوز ان تزيد هذه « الأتاوة » الاضافية عن مليون دولار . وعدا ذلك فقد قسمت الأعانة التعويضية الى نصفين متساويين : نصف يجوز للشركة اقتطاعه والتصرف به كيفما تشاء والنصف الآخر يجب صرفه على عمليات الاستطلاع وكل رصيد غير مصروف يتبقى من هذا النصف يعود الى الأرباح الواجب اقتسامها مع الحكومة .

وقد عقدت صفقة افضل بكثير مع شركة كوري الايطالية المتفرعة عن شركة (ايني) بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٥٩ ، إذ تعهدت الشركة بمقتضى هذا الاتفاق بدفع اتاوة بنسبة ١٧ ١/٢ ٪ بدلاً من ١٢ ١/٢ ٪ المنصوص عليها في القانون ، كما وافقت على التخلي عن الاعانة التعويضية بكاملها . وعدا ذلك فقد أعطت الشركة الخيار للحكومة في المشاركة بنسبة ٣٠٪ في رأسمالها في حالة العثور على الزيت بكميات تجارية .

وعقد اتفاق مع شركة فلبس يقضي بدفع اتاوة بنسبة ١٩٪ مع التخلي عن الاعانة التعويضية .

---

١ – هذه « المزية » وهمية في الواقع لأن الشركة تحسم على كل حال مبلغ الأتاوة من نصيفة الحكومة من الأرباح . على ان هذه القاعدة قد تعود ببعض الفائدة على الحكومة في السنة الأولى من بدء الانتاج لعدم وجود ربح تقتسمه الحكومة مع الشركة في تلك السنة .

وعقدت اتفاقية تكميلية مع شركة (ب ب) بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٥٩ وهي تتناول فقرة واحدة — الاعانة التعويضية ، حيث وافقت الشركة على التنازل عن الاعانة طيلة مدة الامتيازات الممنوحة لها .

٤ – المرسوم الملكي المؤرخ ٣ يوليو ١٩٦١

قطعت صناعة البترول بحلول عـــام ١٩٦٠ اشواطاً بعيدة وحققت انجازات ضخمة ثم استمرت تسير بخطى حثيثة . وقد وجدت الحكومة الليبية الظرف مناسباً انذاك لأعادة النظر في تشريع البترول وادخال اصلاحات جذرية في شروط الأمتيازات التي قد تمنح في المستقبل لضمان فائدة اعم للشعب الليبي من ثروته البترولية . وقد اتخذت الخطوة الأولى في هذا السبيل في سنة ١٩٦٠ حيث استقدمت الحكومة الليبية مستشاراً عربياً في شئون البترول هو الدكتور نديم الباجه جي [١] لدراسة الموقف عن كثب واقتراح التعديلات اللازمة لقـانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ . وبعد مدة قصيرة أعد مشروع قانون لهذا الغرض بالتعاون مـع شركة استشارية معروفة في لندن . وعرضت مسودة القانون بعدئذ على المشاور القانوني في وزارة العدل الليبية ثم احيلت الى الجهـــات المختصة لتسلك السبل التشريعية المعتادة . وبما ان البرلمان كان في عطلة آنـذاك لذلك صدر التعديل بشكل مرسوم ملكي هو المرسوم الملكي بقانون المؤرخ ٣ يوليو ١٩٦١ .

---

١ – تخرج الدكتور الباجه جي من جامعة لندن بدرجة دكتوراه في هندسة النفط ثم التحق بمديرية النفط في العراق سنة ١٩٣٤ وظل بعد ذلك مـــا يقرب من ربع قرن يزاول الشئون البترولية في شتى المناصب الحكومية اما بصورة مباشرة او غير مباشرة . وقد شغل مناصب وزارية لعـــدة سنوات ومثل العراق في عـــدة جولات من مفاوضاته مع شركة النفط العراقية .

ولأدراك مدى الفوائد المالية التي ستجنيها ليبيا نتيجة لهذه التعديلات نقدم في الصفحة التالية جدولاً يبين المبالغ التي تستحقها الحكومة من شركة اسو ستاندرد (ليبيا) بمقتضى القانون القديم وما تستحقه بمقتضى التعديــل الجديد .

وفيما يلي اهم الخصائص التي يتميز بها القانون الجديد :

١ ـ اخذ التعديل بمبدأ المزايدة في منح عقود الأمتياز بدلاً من قاعدة الاسبقية التي سار عليها القانون القديم ، ومبدأ المزايدة اقرب الى المنطق والعدالة وابعد عن المحاباة والمناورة . تعلن اللجنة اولاً في الصحف المحلية والعالمية عن المناطق التي يمكن طلب عقـود امتياز فيها . ثم يصدر اعلان ثان في نفس الصحف تدعو فيه لجنة البترول الراغبين في الحصول على عقــود امتياز الى التقدم بطلباتهم بثلاث نسخ في غـلاف مختوم يسلم في المكتب الرئيسي للجنة البترول خلال فترة معينة . وكل طلب يصل بعد انقضاء الفترة المذكورة يهمل . والخطوة الثالثة ان يدعــو رئيس لجنة البترول[1] كل طالب عقد امتيــاز الى ارسال ممثل عنه الى المكتب الرئيسي للجنة البترول في وقت معين ليشهد فتح الطلبات.

الخطوة الرابعة هي فتح الغلافات المختومة بحضور جميع ممثلي اصحاب الطلبات الذين قبلوا الدعوة للحضور وتوقع النسخة الأولى من كل طلب من احد اعضاء لجنة البترول ومن جميع المثلين الحاضرين .

وإذا ورد اكثر من طلب واحد للحصول على امتياز في نفس المنطقة

---

١ ـ نظراً لألغاء لجنة البترول مؤخـراً فقد حل وزير شئون البترول محل رئيس لجنة البترول .

الجدول رقم ٤ – تقدير المبالغ المستحقة الدفع من قبل اسو بمقتضى التعديل

	١٩٦٢		١٩٦٣		١٩٦٤	
	قانون ١٩٥٥	مرسوم ١٩٦١	قانون ١٩٥٥	مرسوم ١٩٦١	قانون ١٩٥٥	مرسوم ١٩٦١
الأنتاج بالبرميل في اليوم	١٢٥,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
الربح ناقصاً الاعانة التعويضية (جنيه)	١٩,٠٠٠,٠٠٠		٢٤,٦٠٠,٠٠٠		٣١,١٠٠,٠٠٠	
الربح على اساس استهلاك المصروفات الرأسمالية بنسبة ٥ ٪		٢٥,٠٠٠,٠٠٠		٣٣,٧٠٠,٠٠٠		٤٣,٩٠٠,٠٠٠
حصة الحكومة	٩,٥٠٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٣٠٠,٠٠٠	١٦,٩٠٠,٠٠٠	١٥,٥٠٠,٠٠٠	٢٢,٠٠٠,٠٠٠

فيكون للجنة الخيار المطلق في قبول الطلب الذي تراه ملائماً ولكن على اللجنة عند اتخاذ قرار بهذا الشأن ان تأخذ بنظر الأعتبار المزايا الأقتصادية والمالية التي تتضمنها العروض المختلفة . وهـذا يعني ان الفوائد الوارد ذكرها على وجه التخصيص في القانون (كالأتاوات والضرائب) اصبحت الآن حداً ادنى لمنح الأمتياز وان عقود الأمتياز صارت تمنح على اساس الفوائد والمزايا الأضافية التي يعرضها الطالبون فوق الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون . وبعبارة اخرى تمنح الأمتيازات لأفضل العروض اذا تساوت المؤهلات الأخرى .

٢ – لقد حددت حرية اصحاب عقود الأمتياز في اختيار المناطق الواجب التخلي عنها في فترات معينة من ناحيتين وهما (أ) : باستثناء حالات معينة يجب التخلي بقطعة واحدة . واذ زادت مساحة عقد الامتياز عن ١٢,٠٠٠ كلو متر مربع فيجوز التخلي بقطعتين . (ب) يجب ان تكون المنطقة المتخلى عنها متلاحمة الى درجة معقولة ومحدودة قدر الأمكان بخطوط الخارطة الرسمية للجنة البترول ومتاخمة لحدود عقد امتياز او اكثر الا اذا وافقت اللجنة في حالات خاصة على غير ذلك .

٣ – زيدت الرسوم والأيجارات المتعلقة بعقود الأمتياز ، فقد استعيض عن الرسم المقطوع (٥٠٠ جنيه ليبي) الواجب دفعه عند منح عقد الامتياز بصرف النظر عن مساحته برسم نسبي قدره جنيه ليبي واحد عن كل كلو متر مربع .

اما الأيجارات فقد ظلت كما هي للسنوات الخمس عشرة الأولى ، ولكن للسنوات الخمس التي تعقب ذلك زيد بدل الأيجار الى ٣٥٠٠ جنيه ليبي لكل سنة عن كل مائة كلو متر مربع . وزيد بدل الايجار

الى ٥٠٠٠ جنيه ليبي عـــن كل مائة كلو متر مربع لكل سنة تعقب السنوات العشرين المذكورة .

٤ – بقيت نسبة الأتاوة ١٢ ½ ٪ كما كانت عليـــه في القانون القديم ولكن قيمة هذه الأتاوة يجب ان تحسب الآن على أساس السعر السائد دون استنزال تكاليف النقل من الحقل الى ميناء التصدير . وعدا ذلك فقد أضيف حكم جديد يجوز بمقتضاه ان تأخـــذ الحكومة عيناً كل زيت الأتاوة أو أي جزء منه [١] . وكل مبلغ دفع كبدل ايجار يخصم من قيمة الاتاوة المستحقة .

٥ – لقد عدلت الأحكام المالية الواردة في المادة (١٤) من القانون بشكل يؤمن مناصفة أرباح حقيقية بين الحكومـة والشركات . فالاعانة التعويضية الغيت تماماً . ثم ان الضرائب غير المباشرة كرسوم الطوابع ورسوم التسجيل والفرائض البلدية لم تعد تؤلف جزءاً من حصة الحكومة بل صارت تستنزل كمصاريـف . ومن جهة ثالثة كانت المصروفات الرأسمالية المنفقة قبل بـــدء الفترة الانتاجية تستهلك بنسبه ٢٠٪ سنوياً . وحيث ان جميـــع

---

١ – ان خيار أخذ الزيت عيناً بدلاً من أخذه نقداً لا قيمة له في الواقع حيث ان قيمة زيت الاتاوة الذي يؤخذ عيناً تحسب على أساس الأسعار السائدة دون خصم في الوقت الذي يتعذر فيه تسويق مثل هذا الزيت في ظروف السوق الراهنة دون اغراء المشتري بخصم كبير . فاذا اختارت الحكومة أخذ زيت الأتاوة عيناً فانها تخسر نصف الفرق بين السعر السائد والسعر المتحقق فعلاً مضروباً بعدد الاطنان المأخوذة عيناً .

ولاعمال الحكم الوارد في هذه المادة يجب تقويم زيت الأتاوة على أساس السعر السائد عندما تؤخذ الأتاوة نقداً وعلى أساس معدل السعر الذي يبيع به زيت صاحب عقد الامتياز الى العملاء المستقلين بشحنات كاملة عند أخذه عيناً .

المصروفات المتكبدة قبل بدء الفترة الأنتاجية تعتبر مصروفات رأسمالية لذلك فان اقتطاع مثل هذه النسبة العالية كان يؤدي الى تقليص حصة الحكومة بشكل خطير . وقد خفضت هذه النسبة بموجب التعديل الأخير الى ٥ ٪ وبذلك ضمنت الحكومة زيادة كبيرة في عوائد البترول خلال السنوات الأولى من بدء الانتاج . ومن جهة اخرى فان نفقات الاستطلاع والتحري وتكاليف الحفر غير المادية (بقدر ما تكون تلك النفقات والتكاليف غير مرتبطة بالحصول على الموجودات المادية او تركيبها) ونفقات حفر الآبار غير المنتجة للزيت بكميات تجارية يمكن استنزالها في السنة التي تكبدت خلالها ، وهذا عبء كبير على الحكومة [١] .

٦ – ان قانون سنة ١٩٥٥ لم يتضمن تعريفاً لدخل صاحب عقد الأمتياز . اما التعديل فقد اورد تعريفاً واضحاً لهذا الدخل . فالفقرة ٥ (أ) من المادة (١٤) تعرف الدخل بالنسبة لتصدير الزيت الخام بكونه « السعر السائد للطن الواحد من هذا الزيت الخام ناقصاً نفقات التسويق كما ورد تعريفها في اللوائح مضروباً بعدد الأطنان من الزيت المصدر على هذا الشكل » .

٧ – تخضع الأسعار السائدة للخصم .

٨ – اورد التعديل اربع فقرات من المصاريف التي لا يجوز استنزالها عند حساب الأرباح بمقتضى القانون . وهذه هي :

أ – الغرامات والمبالغ التي تصادرها لجنة البترول وفق احكام القانون .

---

١ – ينص الاتفاق الذي توصلت اليه المملكة العربية السعودية مؤخراً مع شركة ارامكو على اعتبار هذه المصروفات رأسمالية بدلا من استنزالها كمصرف اعتيادي .

ب - الضرائب الأجنبية على الدخل الناشىء من مصادر داخل المملكة الليبية .

ج - اي فائدة او عوض دفعه او تكبده صاحب عقد الامتياز لغرض تمويل عملياته في ليبيا .

د - النفقات التي تكبدها صاحب عقد الامتياز في سبيل تنظيم عمليات البترول أو البدء بها في ليبيا .

٩ - ولغرض حمل الشركات القائمة على تعديل عقود امتيازها بمقتضى الشروط الجديدة فقد تضمن المرسوم الملكي حافزين أحدهما ايجابي والآخر سلبي . فالحافز الايجابي هو على شكل التزام من جانب الحكومة بتمديد مدة العقود التي يتقدم أصحابها بطلب التعديل خلال ستة أشهر من التاريخ الذي يصبح فيه المرسوم الملكي نافذاً - تمديدها مدة تساوي المدة ما بين تاريخ منح الامتياز الأصلي وتاريخ نفاذ التعديل . أما الحافز السلبي فهو عدم جواز منح امتيازات جديدة لأي صاحب عقد امتياز قائم ما لم يوافق كتابة على تعديل شروط عقوده السابقة وفقاً لاحكام المرسوم الملكي .

٥ - تشريعات اخرى .

المرسوم الملكي المؤرخ ٩ نوفمبر ١٩٦١ : وجدت الحكومة في نوفمبر ١٩٦١ ان من الضروري ادخال تعديلات جديدة في قانون البترول . وعلى ذلك فقد صدر المرسوم الملكي بقانون المؤرخ ٩ نوفمبر ١٩٦١ . وكان الغرض من هذه التعديلات جعل الأحكام والشروط الجديدة أقل ارهاقاً أو أخف وطأة بالنسبة للشركات القائمة التي قد ترغب في تعديل عقود

امتيازها القديمة لتتماشى مع الأحكام الجديدة .

فقد خولت المادة الأولى من هذا المرسوم الملكي شركات البترول ، اذا ما تجاوزت مدفوعاتها السنوية الى الحكومة الخمسين في المائة ، استقطاع هذه الزيادة من ضريبة الدخل والضريبة الاضافية والضرائب المباشرة الأخرى الواجب دفعها في تلك السنة أو السنوات التي تليها . وكان المرسوم الملكي السابق (المؤرخ ٣ يوليو ١٩٦١) قد خول الشركات حق اقتطاع المدفوعات الزائدة من ضريبة الدخل والضريبة الاضافية التي تتحقق في المستقبل فقط .

وينص التعديل الجديد أيضاً على انه في حالة موافقة صاحب عقد امتياز على تعديل شروط عقوده القديمة فانه يعفى من الشرط الذي يحتم عليه التخلي عن المساحات الواجب تخليه عنها بقطعة واحدة ، أي صار بمقدوره التخلي وفقاً لاحكام القانون قبل التعديل . وهذا حافز آخر يرمي الى اجتذاب أصحاب العقود القائمة بغية حملهم على قبول الشروط الجديدة .

اللائحة رقم ٦ : صدرت اللائحة البترولية رقم ٦ واصبحت نافذة المفعول اعتباراً من ٢٣ ديسمبر ١٩٦١ (وان كانت مؤرخة ٣ ديسمبر) . وهذه اللائحة على جانب كبير من الاهمية لأن أحكامها لا تقتصر على ايضاح مفهوم القانون وتفسير نصوصه بل تتعدى ذلك الى تنقيح بعض فقراته واضافة مفاهيم جديدة ليس من الهيّن استقباطها من القانون نفسه .

وفيما يلي أهم النواحي التي عالجتها هذه اللائحة :

١ — وضعت المادة الثالثة القواعد التي يجوز بمقتضاها استعمال خطوط

الأنابيب العائدة لصاحب عقد امتياز ما من قبل غيره من اصحاب عقود الامتياز . فقد الزمت المادة صاحب عقد الامتياز الذي يملك طاقة نقل تفيض عن حاجته بوضع طاقة خط الأنابيب الفائضة تحت تصرف اصحاب عقود الامتياز الآخرين الذين يرغبون في استعمالها . بيد ان مالك خط الأنابيب غير ملزم قانوناً بنصب مرافق اضافية أو تكبد نفقات رأسمالية أخرى بغية جعل الطاقة الفائضة ميسورة للأستعمال . ومن جهة أخرى لا يجوز لصاحب خط الأنابيب فرض شروط أو استيفاء أجور لا تقرهـا لجنة البترول . وتتضمن المادة معادلة خاصة تحدد بمقتضاهـا اجرة النقل الواجب استيفاؤها نظير استعمال طاقة النقل الفائضة ومعادلة اخرى لحساب أجور خدمات الميناء والشحن إذا مسّت الحاجة اليها . وعلى اللجنة اذا وجـدت الشروط الأخرى لاستخدام الطاقة الفائضة غير مرضية ان تقترح شروطاً بديلة تتماشى مع الشروط الدارج استعمالها عادة في صناعة البترول .

٢ - في المادة الرابعة من اللائحة محاولة لتعريف مفهـوم « تجارية » الاكتشافات البترولية . فقد نصت هذه المادة على اعتبار الزيت قد عثر عليه بكميات تجارية عند اكتشاف « مدخرات بكميات تسمح باستغلالها استغلالاً تجارياً على ان يؤخـذ بنظر الاعتبار موقع المدخرات وعمق الآبار الواجب حفرها وعددهـا وتسهيلات النقل والموانيء اللازمة لاستثمار المدخرات المكتشفة » .

ان هـذا التعريف يتصف بالمرونة ومن العسير تلاقي وجهات النظر بين الحكومة والشركات بهـذا الخصوص . ولا يخفى انـه اذا تقررت تجارية الحقل فعلى صاحب عقد الامتياز دفع الايجار الاعلى بنسبة ٢٥٠٠ جنيه بدلاً من عشرة جنيهات او عشرين لكل مائة كلو متر مربع من عقد

الامتياز . ويبدو من الناحية العملية ان لجنة البترول لا تعتبر الحقل تجارياً الا عندما يتقدم صاحبه بطلب السماح له بمد خط انابيب او انشاء مرفأ بحري او الافصاح بشكل آخر عن عزمه على استغلال اكتشافه . ان هذه الطريقة لا تبدو سليمة لانها تهدم الغرض الذي من اجله نص القانون على استيفاء الايجار الاعلى . فقد كانت الغاية من فرض ايجار اعلى معاقبة الكسول وبعث النشاط في صناعة البترول ولم يبغ المشرّع ايجاد مورد اضافي لخزينة الدولة .

٣ – عرفت المادة السادسة الضرائب المباشرة بشكل لم يبق الا القليل مما يدخل في مفهوم الضرائب غير المباشرة . فبمقتضى هذا التعريف يمكن اعتبار الرسوم الكمركية – وهي النموذج التقليدي للضرائب غير المباشرة – في عداد الضرائب المباشرة .

ان اهمية التميز بين الضريبة المباشرة وغير المباشرة تكمن في كون الاولى واجبة الحسم من نصيفة الحكومة من الارباح بينما تعتبر الاخيرة مصرفاً يتحمله الشريكان (الحكومة والشركة) بصورة متساوية .

٤ – تتضمن المادة الثامنة ١٧ فقرة من المصروفات التي يصح اعتبارها « نفقات ادارة وتشغيل »

٥ – اوردت المادة العاشرة انواعاً معينة من المصروفات التي لا يجوز استنزالها في السنة التي تكبدت خلالها بل لا بد من اعتبارها مصروفات رأسمالية يجري استهلاكها خلال سنوات . وهذه هي :

أ – كلفة المواد المستعملة في المباني المقامة في مواقع الآبار او المنشآت الأخرى .

ب – كلفة اجهزة الحفر ومعداته وهي تشمل الحفارات وخطوط

التجميع وخطوط الانتاج والخزن والصهاريج والمحركات وأنابيب التغليف والأنابيب الأخرى والمراجل والمكائن وما الى ذلك .

٦ – تتناول المادة (١٤) النواحي المتعلقة بالأسعار السائدة وكيفية التوصل اليها .

٧ – المادة (١٥) من اللائحة على جانب كبير من الأهمية والخطورة ، وهي تحمل في تضاعيفها بذور الخلاف بين الحكومة والشركات . لقد عرفت هذه المادة « نفقات التسويق » التي يجوز حسمها من الأسعار السائدة للتوصل الى دخل الشركة . وتشمل هذه النفقات حسب احكام هذه المادة بمجموع الخصوم – ان وجدت – من السعر السائد التي يضطر صاحب عقد الامتياز لمنحها لغرض مواجهة المنافسة من أجل بيع الزيت الخام الليبي . غير ان صاحب عقد الامتياز ليس حراً في بيع زيته بأي سعر يظفر به في السوق ، بل هو ملزم بأن يثبت بما يقنع لجنة البترول قناعة معقولة بأن أي خصوم تمنح وفقاً لهذه المادة هي خصوم عادلة ومعقولة تجارياً « بالنسبة لظروف السوق وقت منحها على ان يؤخذ بنظر الاعتبار المركز التنافسي للمشتري وحجم المبيعات ومدتها وكافة الظروف الأخرى ذات العلاقة » .

ان خطورة المشاكل التي قد تنشأ عن تطبيق هذا النص لا يمكن التكهن بها في هذه المرحلة ، ولكن في المستطاع تقدير مدى الخلاف المحتمل قيامه اذا ما لاحظنا مثلاً ان شركة اسو ستاندرد (ليبيا) باعت انتاجها لسنة ١٩٦٢ من الزيت الليبي الخام باستثناء نسبة ضئيلة للشركات المرتبطة

بها بسعر ٢,٢١ دولار للبرميل (وهو السعر السائد) بينما تدعي شركة ماراثون من مجموعة اويزس انها باعت حصتها من الزيت الليبي الخـــام لسنة ١٩٦٢ بسعر ١,٦٤ دولار للبرميل تقريباً . وجدير بالملاحظة – من جهة اخرى – انه خلال المفاوضات التي جرت في يناير ١٩٦٢ بين مجـموعة اويزس ولجنة البترول بصدد امكانية تعديل عقود امتياز المجموعة وفقاً لاحكام المرسوم الملكي الجديـد كانت العقبة الكأداء التي حالت دون قبول الشركات للتعديل هي المادة (١٥) التي نحن بصددها . فقـد اصر ممثلو مجموعة اويزس آنذاك (كونتننتال وماراثون واميرادا) على ان توضح لجنة البترول منذ البداية مـــا هـو مفهومها للخصم « العادل والمعقول » . غير ان اللجنة رفضت الألتزام بشيء اذ حتى لو كان تحديد هذا المفهوم مرغوبـاً فيه فلم يكن ضمـن صلاحيتهـا القانونية وضع تفسير كيفي لحكم قانوني ليس من صنعها [١] . ولم تنته المفاوضات الى نتيجة .

لوائح اخرى : هناك عدد من اللوائح الأخرى القليلة الأهمية نسبياً . فاللائحة رقم ١ توضح كيفية تقديم طلبات تراخيص الاستطلاع وعقـود الأمتياز ، ويتضمن الملحقان الثاني والثالث المرافقان للائحة المذكـورة انموذج الطلب الواجب ملؤه من قبل ذوي العلاقة .

وتتناول اللائحة البترولية رقم ٥ طريقة تقدير الايجار السطحي .

وفي النية اصدار لائحة تتعلق بالمحافظة على الثروة البترولية .

٦ – موقف شركات البترول القائمة .

كانت الشركات القائمة غير مرتاحة بطبيعة الحال من هـــذه التعديلات ، فقد ادركت انها وان لم تكن ملزمة قانوناً بقبول الشروط

---

١ – صدرت اللائحة بموافقة الوزير وبمعرفة رئيس مجلس الوزراء .

الجديدة الا انها لا تستطيع لامد طويل تجاهل الرأي العـام الليبي او الصمود امام ضغط الجهات الرسمية التي تحـاول « اقناعهـا » بعـدالة الاحكام الجديدة . وبينما كانت مسودتا المرسومـين الملكيين قيد النظر كانت بعض الشركات تمارس انماطاً طريفة من المناورات فهي تسمح مثلا بتسرب نبأ الى الصحافة مفاده ان الشركة الفلانية لن توافق مطلقاً على تعديل عقود امتيازها . ومع ذلك فقد انجلى غبار المعركة عـن قبول عشر شركات كبرى للأحكام الجديدة ، وهذه الشركات هي :

١ – استو ستاندرد (ليبيا)
٢ – اسو سرت
٣ – ب ب للأسكتشاف المحدودة
٤ – جلف اويل اوف ليبيا
٥ – ليبيا شل
٦ – شركة بترول الفرات
٧ – ونتر شال أ . جي . ليبيا
٨ – ماراثون بترو ليوم ليبيا
٩ – شركة بترول كونتننتال
١٠ – شركة بترول اميرادا

ولعل هناك شركات اخرى تنتظر فتح المناطق الجديـدة لتتخذ من قبولها التعديل اداة للمساومة من اجل الحصول على عقود امتياز اخرى .

وعدا ذلك فقد سارت الحكومة الليبية على سياسة عـدم قبول التنازلات الا اذا وافق الضيف الجديد على شروط القانون المعـدل . فشركة اكيتين الفرنسية مثلا اضطرت الى قبول الشروط الجديدة كثمن لدخولها شريكاً بنسبة ٢٠ ٪ في عقد الأمتياز رقم ٨٥ وذلـك في ١٦

ديسمبر ١٩٦٢ .

ولعل من المناسب هنا ان نستعرض بعض الطعون التي وجهتها شركات البترول والآراء التي ابدتها بصدد المرسومين الملكيين واللائحة رقم ٦ .

فاصحاب عقود الأمتياز الداخلية (اي البعيدة عن الساحل) اعترضوا على مبدأ تقويم زيت الأتاوة على اساس السعر السائد على ظهر السفينة في مرفأ بحري دون حسم نفقات نقله وتحميله وما يقترن بذلك . لا شك ان تقويم الزيت على هذا الشكل يحابي المناطق القريبة الى الساحل ويضع اعباء اضافية على ذوي عقود الأمتياز النائية في القسمين البتروليين الثالث والرابع ، لذلك فيبدو ان ثمة وجهاً للأعتراض اذا كان المعترض صاحب عقد امتياز قائم يرغب في تعديل عقده . اما في حالة الشركات الجديدة التي تدخل الميدان فان اسلوب المزايدة الذي نص عليه المرسوم الملكي المؤرخ ٣ يوليو ١٩٦١ كفيل بمحو او معادلة اي مزية تنافسية تتمتع بها المناطق القريبة الى الساحل وبتعويض ذوي الأراضي البعيدة بشكل من الأشكال . سوف نعود الى هذه النقطة في الفصل الثامن عند بحث الأصلاحات التشريعية .

طلب عدد من الشركات تعريفاً أكثر وضوحاً للضرائب المباشرة وغير المباشرة لتفادي حصول أي خلاف في المستقبل بين صاحب عقد الامتياز والسلطات الضريبية .

وقد اعترضت بعض الشركات على دفع الضرائب غير المباشرة التي تفرضها شتى مستويات الحكومة بمقتضى تشريعات مالية كثيراً ما تحتاج الى توضيح مفضلة دفع مبلغ اجمالي معين بدلاً من جميع الضرائب غير المباشرة . ان هذا الاعتراض يفقد كثيراً من وجاهته الآن بعد ان تم الغاء النظام الولائي .

ابدى بعض أصحاب عقود الامتياز رغبة في تعديـل عقود امتيازهم اعتباراً من تاريخ لاحق ، بعد سنة أو سنتين مثلاً . لا شك ان الغرض من هذا التعديل « المؤجل » هو تهيئة الفرصة لتلك الشركات لاستهلاك مصروفاتها المتكبدة خلال فترة ما قبل الانتاج على أساس النسبة العالية (٢٠٪) التي نص عليها القانون القديم . ان مثل هذا الاقتراح لا يمكن قبوله لأنه يؤدي الى خفض واردات الحكومة في وقت هي احوج مـا تكون فيه الى زيادة في الواردات .

تقدمت احدى الشركات الكبرى باقتراح طريف وهو وجوب السماح للشركات التي تمتلك عدداً من عقود الامتياز بتعديل عقودها التي لم يعثر فيها على زيت فقط وعدم الزامها بتعديل العقود المنتجة أو التي عثر فيها على حقل تجاري . من الواضح ان الشركة تريد جني الورد دون خضد الشوك فهي تسعى للحصول على مناطق جديدة دون ضياع مـا يسميه أهل الاقتصاد بجزاء الابتداع بالنسبة للحقول المنتجة .

اقترحت احدى الشركات اسساً سليمة لتقرير تجـارية المكتشفات الجديدة من البترول وهذه هي :

أ — المدخرات الثابت وجودها بالأساليب الحقلية الصحيحـة الدارج استعمالها في صناعة البترول .

ب — تيسر وسائل النقل وكلفتها .

ج — جودة الزيت المكتشف وكثافته بالنسبة لطلب الأسواق على مثل هذا الزيت .

وتقول الشركة ان هذه الأسس مأخوذ بها في محاكم الولايات المتحدة . ولكن هناك جانباً آخر من مشكلة تجارية الحقول لاحظتها هذه الشركة

ايضاً وهي ان تغير الظروف قد يستدعي اعادة النظر في الموقف . مثال ذلك ان حقلاً بترولياً تسبغ عليه صفة التجارية استناداً الى تيسر طاقة نقل بالأنابيب فائضة عن حاجة صاحب عقد الامتياز المالك لخط الأنابيب ، ثم تتغير الظروف فلا تعود ثمة طاقة نقل فائضة ميسورة لصاحب الحقل الذي اتسم بميسم « التجارية » . ففي حالة كهذه تنتفي تجارية الحقل إلا اذا تهيأت وسائل نقل بديلة بكلفة اقتصادية .

وترى شركة اخرى ان استهلاك المصروفات الرأسمالية المنفقة خلال الفترة السابقة لبدء الفترة الأنتاجية بمعدل ٥ ٪ سنوياً ينطوي على اجحاف لبعض الشركات حيث ان هذه النسبة تفترض ان يعمر الحقل عشرين سنة او اكثر بينما هناك حقول لا تمتد حياتها الى اكثر من بضع سنوات . لذلك تقترح الشركة ان يكون ثمة ارتباط بين نسبة استهلاك المصروفات الرأسمالية وطول الحياة المتوقعة للحقل . فاذا كان عمر الحقل ثماني سنوات فقط تكون نسبة الأستهلاك المذكورة ١٢٫٥ ٪ . ان هذا الاقتراح يبدو وجيهاً من ناحية المبدأ ولكنه عسير جداً في التطبيق .

اعترضت احدى الشركات على المادة (١) من القانون المعدل لأنها لم تنص على اشراك ممثل للطرف الراغب في استعمال الطاقة الفائضة في خط الأنابيب في اللجنة الثلاثية التي تقرر شروط الاستعمال . يبدو ان المشرع كان يقصد ان تتولى لجنة البترول نفسها الممثلة في اللجنة الثلاثية رعاية مصالح الطرف الراغب في استعمال الطاقة الفائضة . على ان من المشكوك فيه ان تستطيع اي دائرة حكومية مهما علت كفايتها عرض وجهة نظر صاحب عقد الامتياز بالفاعلية والحماس اللذين يستطيع بهما صاحب المصلحة نفسه عرض وجهة نظره .

كانت المادة (١٧) من القانون المعدل التي تعالج قضية التنازلات

هدفاً لبعض الطعون . فقد لوحظ ان الحكومة لم تعترف بأن التنازل عن عقود الامتياز أو تراخيص الاستطلاع الى شركات فرعية ١٠٠٪ أو شركات مترابطة لا يؤلف نقلاً حقيقياً للملكية بل هو مجرد خطوة تنظيمية ما كان ينبغي ان تقيد بموافقة السلطات الحكومية على نحو ما تقتضيه هذه المادة . يبدو ان قصد المشرع كان وضع أداة اضافية في يد الحكومة للضغط على أصحاب عقود الامتياز القائمة لتعديل عقودهم بمقتضى الشروط الجديدة ، وذلك بحجب الموافقة على التنازلات ما لم تقترن بالتعديل !

اعترضت شركتان من « الأخوات السبع » على تعريف « الأسعار السائدة » الوارد في الفقرة الخامسة من المادة (١٤) من القانون المعدل . وكان الأعتراض منصباً على عبارة « حسب الطريقة التي يتفق عليها بين صاحب عقد الأمتياز ولجنة البترول » . فالشركات تعتبر حق تقرير السعر الذي تبيع به ما تنتجه حقاً اساسياً تكره اي شركة التخلي عنه لأن ذلك يؤثر في قدرتها على بيع انتاجها في اسواق تشتد فيها المنافسة بين البائعين . ودرءاً لهذا الأعتراض فقد عرفت المادة (١٤) من اللائحة البترولية رقم (٦) الطريقة المشار اليها في الفقرة الخامسة من المادة (١٤) من القانون المعدل بكيفية شلت تماماً مفعول تلك الفقرة ، واحلت اللائحة حكم صاحب عقد الأمتياز وحسه التجاري محل الاتفاق بين الحكومة وصاحب عقد الأمتياز الذي فرضته الفقرة الخامسة المشار اليها اعلاه .

لم يرق لبعض الشركات وضع احكام القانون الليبي فوق مبادىء القانون الدولي على النحو الذي تعنيه الفقرة السابعة المعدلة من البند ٢٨ من الملحق الثاني . فالقانون القديم كان يقضي بأن يخضع عقد الأمتياز وتفسر بنوده وفقاً للقوانين الليبية ولأي مبدأ او قاعدة من القانون الدولي لها صلة بالموضوع . اما في التعديل فلا يؤخذ بقواعد ومبادىء القانون الدولي الا

بالقدر الذي لا تتعارض ولا تتنافى تلك القواعد والمبادىء مع قوانين المملكة الليبية .

ابدت بعض الشركات تخوفاً كبيراً من الفقرة الثامنة من المادة (١٤) من القانون المعدل التي اعطت لجنة البترول حق تقرير الأسلوب الحسابي الواجب تطبيقه من قبل صاحب عقد الامتياز اذا كان هناك اكثر من اسلوب حسابي واحد دارج الأستعمال في صناعة البترول . ان اعمال هذا النص محفوف بالمصاعب ولا يبدو محتملاً ان تقدم الحكومة على اعماله الا في الحالات الشاذة .



الفصل الرابع

تطور الصناعة البترولية في ليبيا

١ - الرواد الأوائل .

كانت الاشارة الأولى لوجود الهيدروكاربونات في ليبيا ظهور الغاز الطبيعي في سنة ١٩١٤ على عمق ١٦٠ متراً في بئر تقع في سيدي مصري في طرابلس . وحصل شيء مماثل في زليطن سنة ١٩٢٨ وفي تاجوراء سنة ١٩٣٤ . وعثر على آثار للبترول في الملاحة قرب طرابلس في قعر بئر عمقها ٢٥٩ متراً في سنة ١٩٣٧ [١] .

وعلى أساس هذه الدلائل قرر الايطاليون الذين كانوا يحكمون ليبيا آنذاك الشروع باستطلاع على نطاق واسع للكشف عن الثروة البترولية الكامنة في احشاء التراب الليبي ، غير ان اندلاع نار الحرب العالمية الثانية حال دون تنفيذ ذلك المشروع الضخم .

وفي سنة ١٩٤٧ احست شركة ستاندرد أويل أوف نيو جرزي

---

١ - شرف ، نفس المصدر المشار اليه سابقاً ، ص ٦٠٢ .

(اسّو) ، التي تشم عادة رائحة البترول من مسافات بعيدة ، بامكانيات الزيت الليبي فاوفدت مبعوثيها الى هذا الجزء من العالم . ايّد خبراء الشركة ان احتمالات العثور على البترول بكميات تجارية في الأراضي الليبية جيدة تماماً ، غير ان الشركة لم تتخذ اي خطوات ايجابية في هذا السبيل نظراً للغموض السياسي الذي ساد البلاد آنذاك ، اذ لا يخفى ان الاستثمارات البترولية تتأثر الى مدى بعيد بالمناخ الاجتماعي والسياسي وكثيراً ما تولي الشركات المناطق التي يسودها الاستقرار اهتماماً أعظم مما توليه للمناطق التي تكتنفها ظروف وملابسات سياسية غير واضحة حتى اذا كانت احتمالات العثور على الثروة البترولية في هذه المناطق الأخيرة اقوى من سابقتها .

وعندما نالت ليبيا استقلالها في سنة ١٩٥١ وحل الاستقرار السياسي محل الغموض تقدم عدد من شركات البترول بطلب « تراخيص استطلاع » بمقتضى أحكام قانون عام للمعادن صدر قبل تشريع قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ .

وأول مجموعة من الشركات منحت تراخيص استطلاع في ليبيا هي : ستاندرد أويل أوف نيو جرزي عن طريق فرعها اسّو ستاندرد (ليبيا) ، وشركة شل عن طريق فرعها شركة البترول الأنكلو سكسونيه ، وشركة موبل عن طريق فرعها موبل أويل أوف كندا — فرع ليبيا ، وشركة البترول الفرنسية عن طريق فرعها شركة البترول توتال (ليبيا) ، وشركة البترول البريطانية عن طريق فرعها شركة دارسي للأستكشاف (أفريقيا) المحدودة ، وشركة أمريكان أوفرسيز العاملة باسم شركة بترول كلفورنيا اشياتيك وشركة بترول تكساكو أوفرسيز ، وشركة أويزس للبترول (ليبيا) المتفرعة عن شركة بترول أوهايو التي دعيت فيما بعد بشركة بترول ماراثون (ليبيا) وهي تعمل كذلك نيابة عن

شركة بترول (اميراد) وشركة بترول كونتننتال ، ونلسن بنكرهنت ، وشركة ليبيان أمريكان وهي شركة امريكية مستقلة .

٢ – منح الامتيازات .

لم يكد قانون البترول يشرع في سنة ١٩٥٥ حتى انهالت الطلبات على لجنة البترول للحصول على عقود امتياز . وقد منحت الامتيازات فعلاً بعد التأكد من توفر المؤهلات المطلوبة وتسوية الطلبات المتعارضة . ففي السنوات الثلاث الأولى بعد صدور القانون بلغ عدد الامتيازات الممنوحة ٧١ امتيازاً تشمل ٥٥٪ من مساحة الأراضي الليبية وذلك لأربع عشرة شركة (أنظر خارطة الامتيازات في الصفحة ٩٧) .وفي الصفحة ٩٢ قائمة باسماء هذه الشركات الأوائل مع عدد الامتيازات الممنوحة لكل منها ومجموع المساحات لكل شركة .

ثم منح بعدئذ ثمانية عشر امتيازاً اخرى ، ستة منها في عرض البحر فبلغ بذلك مجموع الشركات العاملة في ليبيا عشرين شركة . وفيما يلي اسماء الشركات الست التي دخلت ليبيا متأخرة :

شركة اوزونيا منراريا وهي ايطالية .
شركة كوري المتفرعة عن (ايني) الأيطالية .
شركة الفرات للبترول (ليبيا) وهي المانية .
شركة اسو سرت وهي متفرعة عن شركة اسو ستاندرد .
شركة ليبيان اتلانتك وهي امريكية .
شركة بترول فلبس (ليبيا) وهي امريكية ايضاً .

ان ثلاث عشرة شركة من الشركات العشرين التي حصلت على عقود

قائمة الأمتيازات الممنوحة بين ١٩٥٥ – ١٩٥٨

اسم الشركة	عدد الأمتيازات	مجموع المساحة بالكلو مترات المربعة
اسو ستارندرد (ليبيا)	٩	٩٩,٠٤٢
نلسن بنكر هنت	٢	٤٤,٦٩٧
موبل اويل اوف كندا	١١	٨٤,١٥٩
الشركة الليبية الأمريكية للبترول	٥	٢٧,٤٩٣
شركة البترول توتال (ليبيا)	٤	٣٩,٤١٨
شركة بترول اويزس	٣	٥٦,٠٧٥
شركة بترول كونتننتال	٢	٤٢,٧٥٧
شركة بترول اميرادا	٧	١٥٢,٢٠٦
شركة دارسي للأستكشاف المحدودة (افريقيا)	٦	٧٢,٤٢٦
شركة بترول انكلوسكسون	٧	٥٠,٣٩٣
امريكان اوفرسيز المحدودة	٨	٩٩,٢٦٧
شركة بترول جلف	٣	٧٥,٤٥٠
شركة بترول بان امريكان	٣	٩٢,٩٠٨
شركة دويش اردول	١	٣٩,٨٩٢

امتياز في ليبيا امريكية وواحدة انكليزية وواحـدة انـكليزية هولندية وواحدة فرنسية واثنتين المانيتان واثنتين ايطاليتان .

وجدير بالملاحظة ان بعض الشركات غيرت اسماءها لاسباب تنظيمية تخصها . فشركة ب ب للأستكشاف (ليبيا) المحدودة حلت محـل شركة دارسي للأستكشاف (افريقيا) المحدودة ، وشركة اوهايو اويل التي دعيت فيما بعد بشركة بترول ماراثون (ليبيا) حلت محل شركة بترول اويزس . ثم انضمت كل من شركة كونتننتال واميرادا واوهايو (ماراثون) الى بعضها وكونت شركة اويزس اويل . واصبحت شركة موبل اويل اوف كندا شركة موبـل اويـل ليبيا المحدودة . وحلت شركة ليبيا شل محـل شركة بترول انكلو سكسون . وتمثل شركة اموزيس شركتي تكساكو اوفرسيز وكلفورنيا اشياتيك . ودخلت شركة اسو سرت المتفرعة من شركة اسو ستاندرد في مشاركة مع الشركة الليبية الأمريكية للبترول وشركة دبليو . آر . كريس .

ودخل الميدان عدد من الشركات البترولية من الباب الخلفي عـن طريق التنازلات . فشركة كلسنبرغ الألمانية حصلت على حصة مشاعة بنسبة ٢٥ ٪ في عقود امتياز موبل ، ولعل الغرض من ذلك تأمين منفذ في المـانيا لتسويق الزيت الليبي . وحصلت شركة المانية اخرى وهي ونترشال على حصة مشاعة بنسبة ٥٠ ٪ في عقد امتياز رقم ٧٧ الذي منح في الاصل لشركة ديا الألمانية كما حصلت ايضاً على حصة مشاعة بنسبة الثلث في عقد الامتياز رقم ٧٨ الممنوح في الأصل لشركة الفرات. وحصلت مؤخراً شركة افرنسية تدعى (سوسيتي ناسيونال دي بترول داكيتين) على حصة مشاعة بنسبة ٢٠ ٪ في عقد الأمتيـاز رقم ٨٥ (وقد احتفظت شركة اوزونيا بـ ٦٠ ٪ وشركة ديا بـ ٢٠ ٪ من هذا الأمتياز) .

٣ – انجازات سريعة .

باشرت شركات البترول عملياتها فور الحصول على عقود الأمتياز . وقد اتسع نشاط التحري والأستطلاع تدريجياً حتى تجاوز عـــدد اشهر فرق المسح الجئولوجي ١٧٢٠ في اواسط عام ١٩٦٢ . وقبل تنفيذ البرامج الواسعة للمسح الجئوفيزيكي اجرى مسح مغناطيسي يشمل جزءاً كبيراً من البلاد . وفي اوائل سنة ١٩٥٦ شرع بمسوح الجاذبية الأرضية التي صرف عليهـــا حتى منتصف ١٩٦٢ نحو ٧٤٠ فرقة – شهر . وبدأ المسح الزلزالي (السزموغراف) لاول مرة في يونيو ١٩٥٦ وقـد انجزت حتى منتصف ١٩٦٢ حوالي ١٨٠٠ فرقة – شهر . واجـــري كذلك مسح زلزالي بحري على طول الساحل الليبي . واخذت تصاوير جوية لجميع البلاد تقريباً . وفي نهاية عام ١٩٦٢ كان هناك ٤٦ جهاز حفر تعمل في ليبيا ثم ازداد عددها الى ٤٨ في اواسط عام ١٩٦٣ . وكان في ليبيا في نهاية ١٩٦٢ اكثر من ٣٠ فرقة تزاول المسح الزلزالي . وقد تجاوز مجموع ما تم حفره حتى الآن الاربعة ملايين قدم .

ومن العمليات غير المعتادة التي تقترن بالتنقيب عن البترول في ليبيا عملية رفع الألغام . فقد دارت في المناطق الساحلية من ليبيا رحي معارك ضارية خلال الحرب العالمية الثانية فبثت الألغام في البحر والبر على نطاق واسع ، فلأجل ضمان سلامة العمليات البتروليـــة اضطرت الشركات الى صرف أكثر من ٢٠٠٠ فرقة – شهر في تطهير الأرض من الألغـام حتى منتصف عام ١٩٦٢ [١] .

وقد بلغ حتى اكتوبر ١٩٦٣ عدد الآبار المحفورة في ليبيا ٩٠١ بئراً

---

١ – لجنة البترول ، التطورات البترولية في ليبيا ١٩٥٤ – منتصف ١٩٦٢ ، مطبعـة الحكومة ، طرابلس ، ص ١٢ .

منها ٤٠٠ بئر منتجة و ٤٩٩ حفر جافة واثنتان بئرا غاز . وفيا يلي جدول بعقود الامتياز التي عثر فيها على حقول بترولية مع الانتاج المقدر لكل عقد امتياز .

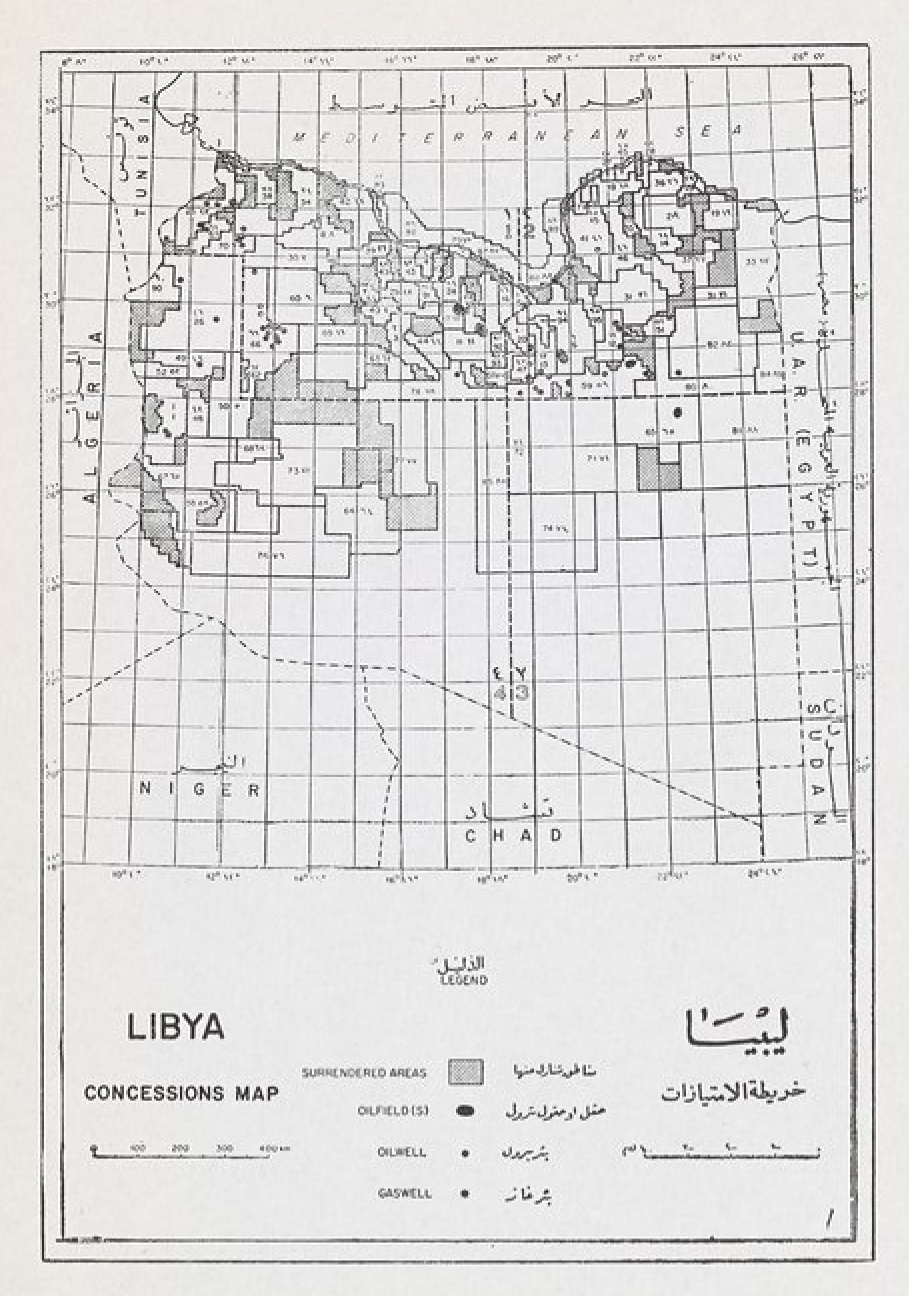
الجدول رقم (٥) عقود الامتياز التي عثر فيها على حقول بترولية هامة حتى ٣٠ يونيو ١٩٦٣ ومعدل الانتاج اليومي بالبرميل .

اسم الشركة	رقم عقد الامتياز	عدد الآبار	معدل الانتاج اليومي
اموزيس	٤٧	٢٥	١٩,١٥٣ برميل
ب ب/نلسن بنكر هنت	٦٥	١٠	٢٤,٤٣٠
اسو ستاندرد	٦	٤٤	١٢٠,٥٢٧
اسو سرت / ليامكو	١٧	١١	٦,١٧٩
اسو سرت / ليامكو	٢٠	٢٣	٤٦,٧٠٧
جلف	٦٦	٢١	١٣,٥٨٥
موبل / كلسنبرغ	١١	١٩	٨,١٩٣
اويزس	٣٢	١٠٦	١٢٣,٦٥٩
اويزس	٥٩	٧٢	١٥٠,٤٦٧

وقد حفرت اكثر الآبار في القسمين البترولين الأول والثاني في المناطق غير البعيدة عن الساحل ، ولم يحفر في القسمين الثالث والرابع الصحراويين سوى ٨٦ بئراً من مجموع ٩٠١ (في اكتوبر ١٩٦٣) وكانت عشرون منها فقط منتجة و ٦٥ جافة وبئر غازية واحدة . وباستثناء عدد قليل من الآبار الغزيرة الأنتاج فان معدل انتاج الآبار الليبية لا يبدو ضخما .

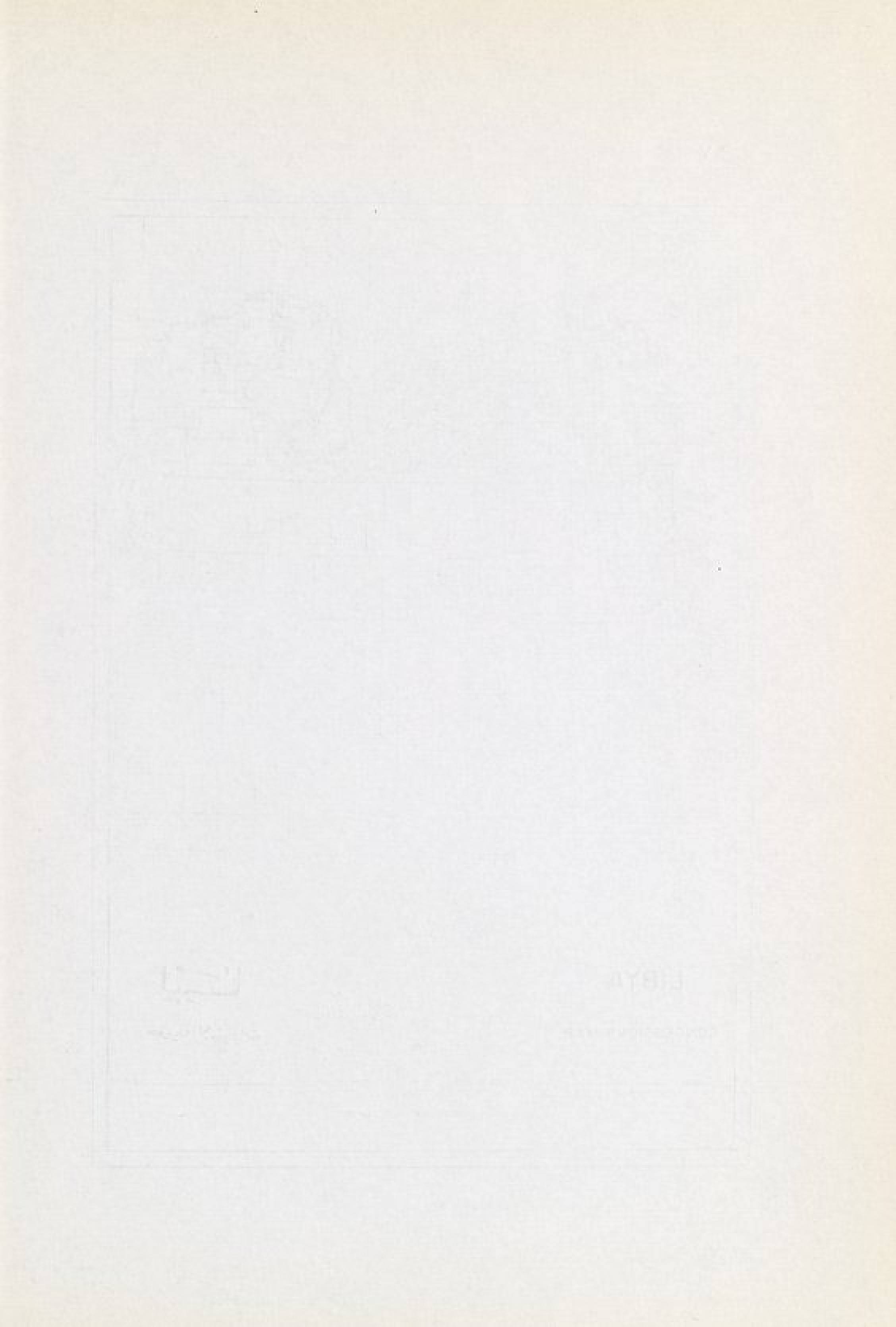
واعلى الآبار انتاجية البئر رقم ج – ١ و ح – ٢ في زلطن اللتان بلغ معدل انتاجها اليومي بنتيجة الفحوص ١٧٫٥٠٠ برميل و ١٥٫٠٠٠ برميل على التوالي. ومن الآبار الثرة البئر رقم ج – ٣ في عقد الأمتياز رقم ٦٥ التابع للشركة البريطانية ب ب (مع نلسن بنكر هنت) حيث بلغ معدل الأنتاج ٨٫٥٠٠ برميل في اليوم وآبار شركة اويزس رقم ايل – ٢ و ايل – ٣ و ١ – ٢٠ في عقد الأمتياز رقم ٥٩ بانتاج معدله ٧٫٩٨٠ و ٦٫٩٠٩ و ٧٫٠٨٠ على التوالي وكذلك بئرا اويزس رقم (و – ٩) و (و – ٢) في عقد الامتياز رقم ٣٢ بانتاج معدله ٨٫٧٨٤ و ٨٠٠٠ برميل يومياً على التعاقب. ومن جهة أخرى فان نحو ٥٠٪ من آبار اويزس المنتجة في عقد الامتياز رقم ٣٢ ونحو ٣٥ ٪ من آبارها المنتجة في العقد ٥٩ يقل معدل انتاجها اليومي عن الف برميل. اما آبار زلطن فعلى النقيض من ذلك اذ ان انتاجها يكاد يكون على وتيرة واحدة بشكل يدعو الى الاستغراب. فباستثناء البئر رقم ج – ٢٣ الشحيحة الانتاج نسبياً (٩٩٢ برميلاً في اليوم) والبئرين المعطاءين اللتين سبقت الاشارة اليها فان جميع الآبار الأخرى تقريباً تنتج في حدود ٢٠٠٠ برميل يومياً لكل منها. وفي بعض الحقول تكاد تكون جميع الآبار شحيحة الانتاج. مثال ذلك التركيب ١ في عقد الامتياز رقم ١٧ (اسو سرت وشريكتاها) حيث يبلغ معدل انتاج آبارها الأحدى عشرة ٥٦٠ برميلاً في اليوم فقط لكل منها. ومن هذه الزمرة ايضاً حقول شل وجلف واموزيس في عقود الامتياز رقم ٦٦ و ٧٠ و ٤٧ على التعاقب.

ان جميع الآبار في ليبيا باستثناء عدد قليل منها تنتج بقوة دفع طبيعية ولا تحتاج الى رفع آلي. واكثر البترول المكتشف حتى الآن من النوع البارافيني الخفيف ذي كثافة تتراوح بين ٣٨ – ٤١ درجة بمقياس معهد البترول الأمريكي، وان كان هناك زيت ثقل او تزيد كثافته عن



البحر الابيض المتوسط
MEDITERRANEAN SEA
TUNISIA
ALGERIA
U.A.R. (EGYPT)
SUDAN
NIGER
النيجر
تشاد
CHAD
الدليل
LEGEND
LIBYA
ليبيا
CONCESSIONS MAP
خريطة الامتيازات
SURRENDERED AREAS
OILFIELD (S)
OILWELL
GASWELL
بئر غاز

ليبيا (٧)



المعدل المـــذكور في بعض الآبار .

وبالاضافة الى آبار التنقيب والتطوير فقد حفرت آبار ستراتغرافية عديدة (لكشف طبيعة الطبقات الجئولوجية) . وعـــدا ذلك فقد اضطلعت الشركـات ببرامج حفر واسعة بحثاً عن المـــاء الذي لا غنى عنه في عملياتها .

لقد حفرت البئر الأستطلاعية الاولى في ليبيا في ٣٠ ابريـل ١٩٥٦ ، قامت بحفرها الشركة الليبية الأمريكية في عقد امتيازها رقم ١٨ ، ولم تكن قد مضت على تاريخ منح الأمتياز سوى خمسة اشهر . وكانت البئر جافة . واول بئر في ليبيا عثر فيها على بترول هي البئر رقم ب — ٢ (عطشان رقم ٢) في عقد الأمتيـاز رقم ١ الممنوح لشركة استو في فزان . وقد اكملت البئر في ٢٠ يناير ١٩٥٨ ، غير ان انتاجهـا لم يتجاوز معدله اليومي ٥٠٠ برميل وهو انتاج هزيل لا يمكن اعتباره ذا اهمية تجارية (لا سيما والحقل بعيد في اعماق الصحراء) ومع ذلك فقد كانت بادرة خير مشجعة واستمرت شركة استو تتابـــع الحفر ولم يَخْبُ املها الذي اوقدت جذوته البئر ب — ٢ الا بعد ان احتفرت احـدى عشر حفرة جافة .

سنحاول فيما يلي من هذا الفصل ان نصف باسهاب تفاصيل النشاط الاستطلاعي والتطويري الواسع النطاق الذي قامت به شركات البترول خلال السنوات الخمس او الست الأخيرة وسنفرد لكل شركة او مجموعة شركات بحثاً مستقلاً .

شركة اسو ستاندرد

منحت شركة استو تسعة عقود امتياز في ليبيا بعـــد صدور قانون

البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ مباشرة . وكان مجموع مساحة هذه العقود في الأصل ٩٩,٠٤٢ كلو متراً مربعاً ثم قلصت بنسبة ٢٥ ٪ بمقتضى احكام التخلي المنصوص عليها في القانون فاصبحت المساحة ٧٣,٩٠٥ كلو مترات مربعة وسوف تقلص مرة ثانية خلال سنة ١٩٦٣ بحيث لا يبقى في حوزتها سوى اقل من ٥٠,٠٠٠ كلو متر مربع . وفي سنة ١٩٦٥ ستقلص مرة ثالثة واخيرة حيث يبقى معها ثلث المساحة الأصلية في القسمين الأول والثاني وربعها في القسم الرابع .

ذكرنا ان الشركة لم توفق في البحث عن بترول بكميات تجارية في عقد الامتياز رقم ١ في فزان ، لذلك ركزت الشركة جهودها في العقد رقم ٦ في القسم البترولي الثاني (اي في برقة) . وقد اكتشفت اسو في هذه المنطقة بعد عمليات نشطة استغرقت ١٨ شهراً اول حقل ضخم للبترول في ليبيا وهو حقل زلطن . واول بئر في هذا الحقل (ج — ١) انتجت كما قلنا ١٧,٥٠٠ برميل في اليوم في مجرى مفتوح واكملت في ١٠ يونيو ١٩٥٩ اي بعد اقل من اربع سنوات من تاريخ منح العقد . واكملت البئر الثانية (ج — ٢) في ٣١ اغسطس ١٩٥٩ بانتاج قدره ١٥,٠٠٠ برميل في اليوم . ثم استمر الحفر حتى بلغ عدد الآبار في منتصف سنة ١٩٦٣ ستين بئراً منها ٤٤ بئراً منتجة . وقد شرعت الشركة في سنة ١٩٦٣ في تنفيذ برنامج موسع للتنقيب في نفس المنطقة من عقد الأمتياز بغية العثور على حقول اخرى لتكملة انتاج زلطن .

وقد نصبت الشركة الأجهزة اللازمة لفصل الغاز عن الزيت وهذه الأجهزة ذات سعة اولية قدرها ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم (اي حوالي عشرة ملايين طن في السنة) . وصممت هذه الأجهزة بحيث تسمح بتوسيع طاقتها الانتاجية بسهولة ويسر ، وهي تشمل كذلك شبكة من الانابيب توصل الزيت من افواه الآبار الى اجهزة الفصل وصهاريج

ومضخات .

لقد باشرت الشركة في مكاتبها في طرابلس حتى قبل فحص البئر الأولى بدراسة افضل الوسائل لايصال الزيت الى ساحل البحر . وفي ٢١ مايو ١٩٥٩ ، اي قبل نحو ثلاثة اسابيع من تاريخ اكمال البئر ، قدم الى طرابلس بالطائرة خبراء استشاريون لدراسة الخط الساحلي في خليج سرت بحثاً عن موقع ملائم لأنشاء مرفأ بحري عليه [١] .

كشفت المسوح الجوية التي اجرتها الشركة عن كون مرسى البريقة الذي يبعد حوالي ١١٠ أميال عن زلطن هو موقع ملائم للميناء الزيتي المطلوب . وفي اغسطس ١٩٥٩ تم تطهير المنطقة من الألغام واصبح العمل فيها مأموناً فشرع عندئذ بالمسوح الموقعية والعمليات الأخرى المتصلة بذلك . وفي الوقت ذاته بدأت الشركة بالدراسات المتعلقة بمد خط انابيب يصل الحقل بالميناء . واستخدمت لهذا الغرض شركتان بريطانيتان احداهما تولت المسوح الهيدروغرافية (المائيه) في البريقة وتولت الأخرى المسوح اللازمة لخط الأنابيب . وفي ديسمبر ١٩٥٩ توفرت معلومات كافية للشروع في تصميم المنشآت البحرية في الميناء لتحميل السفن . وقد اجرت الشركة مناقصة اشتركت فيها سبع شركات لمد خط الانابيب ، وفي ١٥ يونيو ١٩٦٠ احيلت المقاولة بعهدة شركة (بكتل العربية) .

وفي يوليو ١٩٦٠ بدأت تصل الى بريقة شحنات من الانابيب ذات قطر ٣٠ بوصة وطول ٤٠ قدماً . وقد ابتكرت وسيلة طريفة لتفريغ الأنابيب من السفن وايصالها الى الساحل حيث سد طرفاها بصمامين لضمان طفوها على وجه الماء ثم اقتيدت الى الساحل بقوارب . وتسهيلا

---

(١) تي . بي . مودين ، مهندس حقول اقدم في شركة اسو ستاندرد ، « اول خط انابيب في ليبيا » ، مجلة الزيت والغاز ، سبتمبر ١٩٦٢ ، ص ٥٢ .

للعمليات المتصلة بمد خط الأنابيب وصيانته في المستقبل تقرر انشاء طريق مبلط بين زلطن ومرسى البريقة ، بموازاة خط الأنابيب . وتم فعلاً انشاء هذا الطريق في ٣٠ يوليو ١٩٦٠ وانجز مد خط الأنابيب بعد تغليفه تغليفاً كاملاً ووقايته وقاية (كاثوديكية) ودفنه في الارض في ٦ اغسطس ١٩٦١ . وبعد يومين اخذ الزيت ينساب في الأنابيب بمعدل ٢٠،٠٠٠ برميل في اليوم في البداية ، وفي صبيحة يوم ١٧ اغسطس ظهر اول برميل من الزيت الليبي في الميناء فكانت النهاية السعيدة لجهود ست سنوات مضنية بذلتها شركة اسّو وكانت اللبنة الأولى في بناء الأستقلال الاقتصادي للمملكة الليبية .

ان خط أنابيب زلطن – بريقه ذو قطر ٣٠ بوصة وطول ١١٠ أميال وطاقته الأولية ١٦٥،٠٠٠ برميل في اليوم قابلة للزيادة بسهولة . ويتصبب الزيت بفعل الجاذبية الأرضية لمسافة ٩٠ ميلاً ، غير ان العشرين ميلاً الأولى من مسيرة الخط أراض مرتفعة ولا بد من ضخ الزيت عبرها .

وقد اكملت الشركة أكثر منشآت الميناء بما في ذلك صهاريج الخزن وعدادات القياس والتوصيلات اللازمة لها قبل حفلة الافتتاح التي اقيمت في ٢٥ اكتوبر ١٩٦١ برعاية عاهل البلاد . وفي ذلك اليوم الخالد فتح الأدريس صماماً فانساب الزيت الى الناقلة اسّو كنتربرى في طريقه الى أسواق أوربا (أنظر الصورة التي في صدر الكتاب) .

وكلما اتسع نطاق الانتاج والتصدير تُوسّع منشآت الميناء وخط الأنابيب . ومن المقرر توسيع طاقة الخزن خلال عام ١٩٦٣ الى ٢،٧٠٠،٠٠٠ برميل . وهناك محطة كهربائية ضخمة وشبكة توزيع قيد الانشاء ، كما ان هناك دوراً انشئت لاسكان ٢٤٠ مستخدماً (أعزب) اضافة الى دور

التسلية والمطاعم وما اليها .

وقد استخدمت شركة اسّو جهازاً فريداً من نوعه لشحن الزيت في الميناء ، وهو يدور دورة كاملة ويستطيع شحن الناقلات مهما كان اتجاهها وحمولتها وفي جميع الظروف ، حتى في الأجواء العاصفة . ولم يتسنّ استعمال جهاز الشحن المذكور إلا في فبراير ١٩٦٣ نظراً لمجابهة مشاكل فنية لم تكن في الحسبان .

وهناك فقرتان على جانب كبير من الاهمية في برنامج شركة اسّو وهما مشروع نصب محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في بريقة الذي اشرنا اليه آنفاً وتشغيل مشروع المحافظة على الضغط بحقن ماء البحر في التركيب . أما محطة التوليد فقد وصلت الى الميناء في صيف ١٩٦٣ وكانت قد بنيت في فلانسيا – اسبانيا ووضعت على ناقلة فولاذية اقتيدت الى الساحل الليبي . وستجهز هذه المحطة الكهربائية القوة اللازمة للميناء ولحقلي زلطن ورقوبه كما انها ستزود المصفاة الجديدة في البريقة بالتيار الكهربائي وسوف تشغل مشروع حقن المياه ومحطات الضخ واجهزة فصل الزيت عن الغاز

وتتألف أجهزة التوليد من مولدين بتوربين بخاري قادرين على توليد ٢٥,٠٠٠ كيلواط [١] . وقد مدت خطوط التوزيع على مسافة طولها ٢٦٠ كلو متراً .

لقد اقدمت شركة اسّو على تنفيذ مشروع ضخم للمحافظة على الضغط ، وهو يستهدف مضاعفة الطاقة الانتاجية لآبار زلطن عن طريق حقن نصف مليون برميل يومياً من مياه البحر في حقل زلطن .ويتألف

---

١ – جريدة جورنال دي تريبولي ، ٢٩ يونيو ١٩٦٣ ، ص ١ (بالايطالية) .

هذا المشروع الذي كلف الشركة ٥٠ مليون دولار من خـط انابيب ذي قطر ٣٦ بوصة وطول ١١٠ أميال موازٍ لخط أنابيب البترول الذي يصل زلطن بالميناء ومن خمس آبار للمياه المالحة تحفر في بريقـة وخمس آبار حقن تحفر بمحاذاة الحدود الشمالية لحقل زلطـن [١] . والغرض من الآبار القريبة من الساحل هو تصفية مياه البحر من خلال الرمال الساحلية لاجل التخلص مما علق بها من طحلب وبكتريا وغاز الأوكسجين . وحيث ان الماء سيسير باتجاه معاكس للجاذبية الأرضية فلا بد من دفعه بالضخ . وعند وصول الماء الى زلطن يحقن تحت الضغط داخل خزانات تحت الزيت . ويعتمد تشغيل المشروع كما قلنا على محطة توليد الكهرباء .

باشر مهندسو شركة اسّو في دراسة الخزان البترولي في زلطـن في مرحلة مبكرة . وقد استبعدت الشركة حقن الغاز باعتبار كونه أقل كفاءة وابهظ كلفة من حقن المياه . وكان هذا المشروع مثـار جدال عنيف في الأوساط الليبية اذ لم يستطع إلا أفراد قلائل ان يتبينوا الحكمة أو المبرر الاقتصادي لصرف ٥٠ مليون دولار في مثل هذا الوقت المبكر . وقال البعض ان الشركة تريد استنفاد الحقل على عجل والهرب من ليبيا بعد ذلك . ولعل السبب في هذا السخط الذي استقبل بـه مشروع الحقن في الأوساط الليبية ان ليس من المعتاد ان تلجأ شركة الى المحافظة على الضغط في مثل هذه المرحلة المبكرة . وعلى ذلك فيمكن اعتبار مشروع اسّو بدعة مستحدثة لا تعتمد على سوابق تبررها . فمشروع حقن المياه في حقل كركوك في العراق لم يباشر به إلا بعد انتـاج سنوات طويلة بقوة الدفع الطبيعي (يحقن في كركوك مليون برميـل يومياً من الماء مقابل نصف مليون في زلطن) . وقد لا يعرف أكثر الناس ان الطريقة المتبعة في الاتحاد السوفيتي ان يباشر بحقن الميـاه في الحقول

---

١ — مجلة الزيت والغاز ، يناير ١٩٦٢ ، ص ٦٤ .

فوراً اذا كانت ظروف الخزان ملائمة [١] .

ان قرار الشركة بالمحافظة على الضغط بحقن المياه في حقل زلطن يبدو قراراً حكيماً يعود على الحكومة الليبية بفائدة كبيرة في المدى الطويل ، فالحقن لا يزيد الانتاج فحسب بل يزيد أيضاً في مجموع ما يمكن استخراجه من الحقل في غضون حياته . وسوف تجني ليبيا الثمرة الاولى لهذا المشرع في سنة ١٩٦٣ على شكل زيادة ملحوظة في دخلها البترولي من شركة اسو .

اسو سرت وشريكتاها

شركة اسو سرت فرع من شركة اسو ستاندرد ليبيا وقد اسست لتتولى ادارة مساهمة اسو بنسبة ٥٠ ٪ في عقود الامتياز ١٦ و١٧ و ٢٠ التي منحت في الاصل الى شركة الزيت الليبية الامريكية (ليامكو) . وهذه الشركة الاخيرة متفرعة من شركة (تكساس جلف بروديوسنج) الامريكية . منحت شركة ليامكو في ديسمبر ١٩٥٥ خمسة عقود امتياز وهي بالتسلسل من ١٦ الى ٢٠ وتبلغ مساحتها الكلية ٢٧،٤٩٣ كلو متراً مربعاً قلصت بعدئذ بالتخلي الى ٢٠،٧٤٥ كلو متراً مربعاً .

لقد سبق ان اشرنا الى ان البئر الأولى التي حفرت في ليبيا هي البئر الجافة التي حفرتها شركة ليامكو في نهاية ابريل ١٩٥٦ في عقد الأمتياز رقم ١٨ . ولم تكن تتسع موارد شركة (تكساس جلف بروديوسنج) الأم لتغطية تكاليف برنامج تنقيبي واسع في ليبيا بحثاً عن البترول لذلك كان من الطبيعي ان تبحث لها عن شركاء يسهمون في تحمل العبء المالي . ففي مايو ١٩٥٦ دخلت الشركة فعلاً في عقد مشاركة مع شركة دبليو . آر . جريس على اساس بذل جهود مشتركة في استطلاع عقود

---

(١) بتروليوم برس سرفس ، يناير ١٩٦٢ ، ص ٣٢ .

امتيازها [١] . وفي ١٧ ابريـــل ١٩٥٩ دخلت كل من شركة ليامكو وشريكتها في عقد مشاركة مع شركة اسّو سرت على اساس اعطائهـا حصة مشاعة بنسبة ٥٠ ٪ من عقود الامتياز ١٦ و ١٧ و ٢٠ في منطقة خليج سرت [٢] ، مع احتفاظ شركة ليامكو بنسبة ٢٥،٥ ٪ وشركة دبليو . آ ر . جريس بنسبة ٢٤،٥ ٪ ، واصبحت شركة اسو سرت مسئولة عن ادارة عقود الأمتياز . وبمقتضى المادة الثانية من العقد المبرم تتعهد شركة اسّو سرت بصرف مبلغ لا يقل عن ٥،٩٧٦٠٠٠ دولار في عمليات البحث والتنقيب . ويقضي العقد كذلك بأن تشتري هذه الشركة حصتي شريكتيها من البترول اذا رغبتا في بيعها وعليها في هـذه الحالة ان تبيع الزيت الخام المشترى على هذا النحو بسعر لا يقل عـن السعر الذي يستوفى عن حصتها من الزيت الخام .

وفي اغسطس ١٩٥٩ ، اي بعد عقد المشاركة باربعة اشهر فقط عثر على الزيت في عقد الامتياز رقم ١٧ في حقل مبروك . واستمر الحفـر في التركيب الجيولوجي (أ) ، حتى بلغ عدد الآبار المحفورة في نهـاية ١٩٦٢ — حسبما جـاء في تقرير شركة دبليو . آ ر . جريس السنوي للسنة المذكورة — ١٤ بئراً قادرة على انتاج الزيت ولكنهـا تحتاج الى ضغط كاف لاستخراج الزيت بالدفع الطبيعي (اي بـدون ضخ) . ويشير التقرير السنوي المذكور الى ان مشروعاً تجريبياً لحقن المياه في الحقل نفذ خلال عام ١٩٦٢ وان النتائج كانت مشجعة ولكنهـا مـا زالت قيد الدرس . واكثر الآبار في حقل مبروك قليلة الأنتـاج حيث بلغ معدل الانتاج الذي اظهرته الفحوص اقل من ٥٠٠ برميل في اليوم

---

(١) وولتر . ا ي . سكنر ، الكتاب السنوي للزيت والبترول ، ١٩٦٢ ، ص ٣٥٦

(٢) التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢ ، شركة تكساس جلف برودوسنج .

لكل منها ، ولكن هناك تجمعات كبيرة من البترول الخام في هــذه المنطقة ولا تعرف حتى الآن النسبة التي يمكن استخراجها منهـا . ولا يبعد حقل مبروك كثيراً عن خط انابيب شركة اويزس الذي يصل بين الظهره والسدرة ، فاذا ايدت الدراسات تجارية الحقل ففي الامكان مد خط انبوبي فرعي قصير لنقل البترول الى الساحل عن طريق خط اويزس .

ولكن الشركة عثرت على حقل اهم من حقل مبروك وهـــو حقـل راقوبة الذي اكتشفته اسو سرت في نهاية عام ١٩٦٠ في عقد الامتياز رقم ٢٠ . وقد درت البئر الأولى عند الفحص ٣٠٠٠ برميل في اليوم وكان ذلك في ٤ ينـــاير ١٩٦١ ، وبلغ مجموع الآبار المنتجة التي تم حفرها حتى منتصف سنة ١٩٦٢ في هذه المنطقة ٢٢ بئراً معدل انتاجها الكلي ٤٦,٧٠٧ براميل يومياً .

ولتهيئة منفذ لزيت راقوبة انشىء خط انابيب ذو قطر ٢٠ بوصة وطول ٥٦ ميلاً يصل الحقل بخط انابيب زلطـــن – بريقة الرئيس . وانجز مد هذا الخط الفرعي في يناير ١٩٦٣ وشرع بالانتاج في ١٩ من الشهر المذكور . ومع ان الشركات المالكة لحقل راقوبة كانت قـد قررت قصر الأنتاج على ٤٥,٠٠٠ برميل يومياً فقط خلال عام ١٩٦٣ الا ان مجموع ما انتجه الحقل من ١٩ يناير الى ٣١ مارس بلغ فعـلا ٢,٩٤٢,٧٦٩ برميل اي بمعدل نحو ٤٨,٠٠٠ برميل في اليوم . وتجري الآن دراسات هندسية لتقدير انتاجية الخزان في ظروف الأنتاج العادية وسوف يتقرر بنتيجة هـــذه الدراسات النطاق الذي يمكن ان يبلغه الأنتاج على اساس سليم . وتنوي شركة اسو سرت حفر اربع آبار اخرى في راقوبة خلال سنة ١٩٦٣ لغرض تحديد الحدود الأنتاجية للحقل .

اما في عقد الامتياز رقـم ١٦ الذي تشترك فيه اسو سرت مـــع

ليامكو ودبليو . آر. جريس فلا يبدو ان نشاطاً استطلاعياً هاماً قد مورس فيه . كذلك عقداً الامتياز رقم ١٨ و ١٩ ظلا في سباتها . وكانت شركة مونتكتيني الايطالية قد حفرت بمقتضى اتفاق خاص بئراً استطلاعية في عقد الامتياز رقم ١٩ ولكن لم يعثر على زيت .

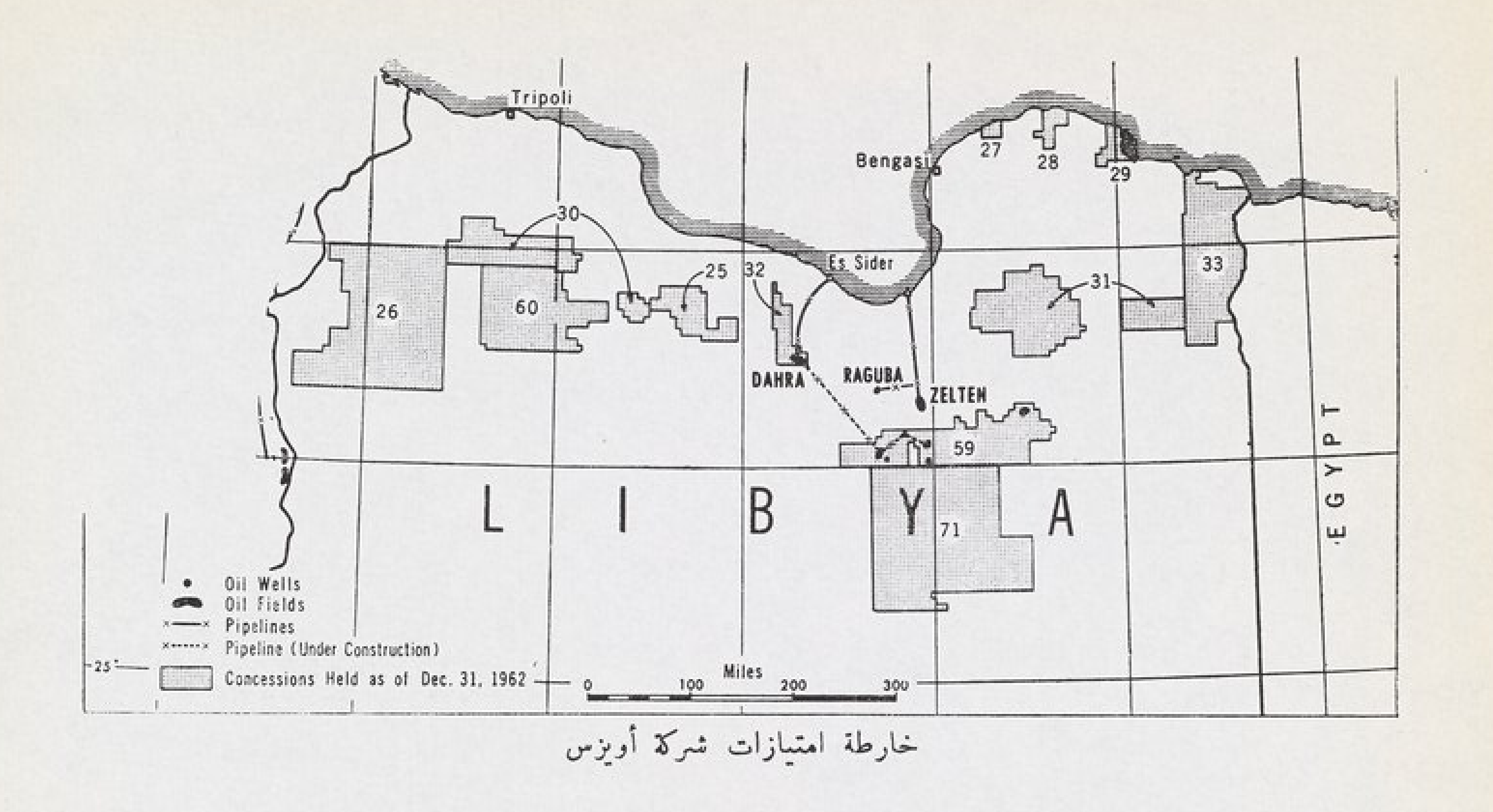
لقد تعهدت شركة اسو سرت بانشاء مصفاة محلية في بريقة لسد حاجة ليبيا من المنتجات البترولية وقد تم فعلاً انشاء المصفاة وبوشر في تشغيلها ، وسنعود الى تفاصيل هذا الموضوع في الفصل السابع .

مجموعة اويزس

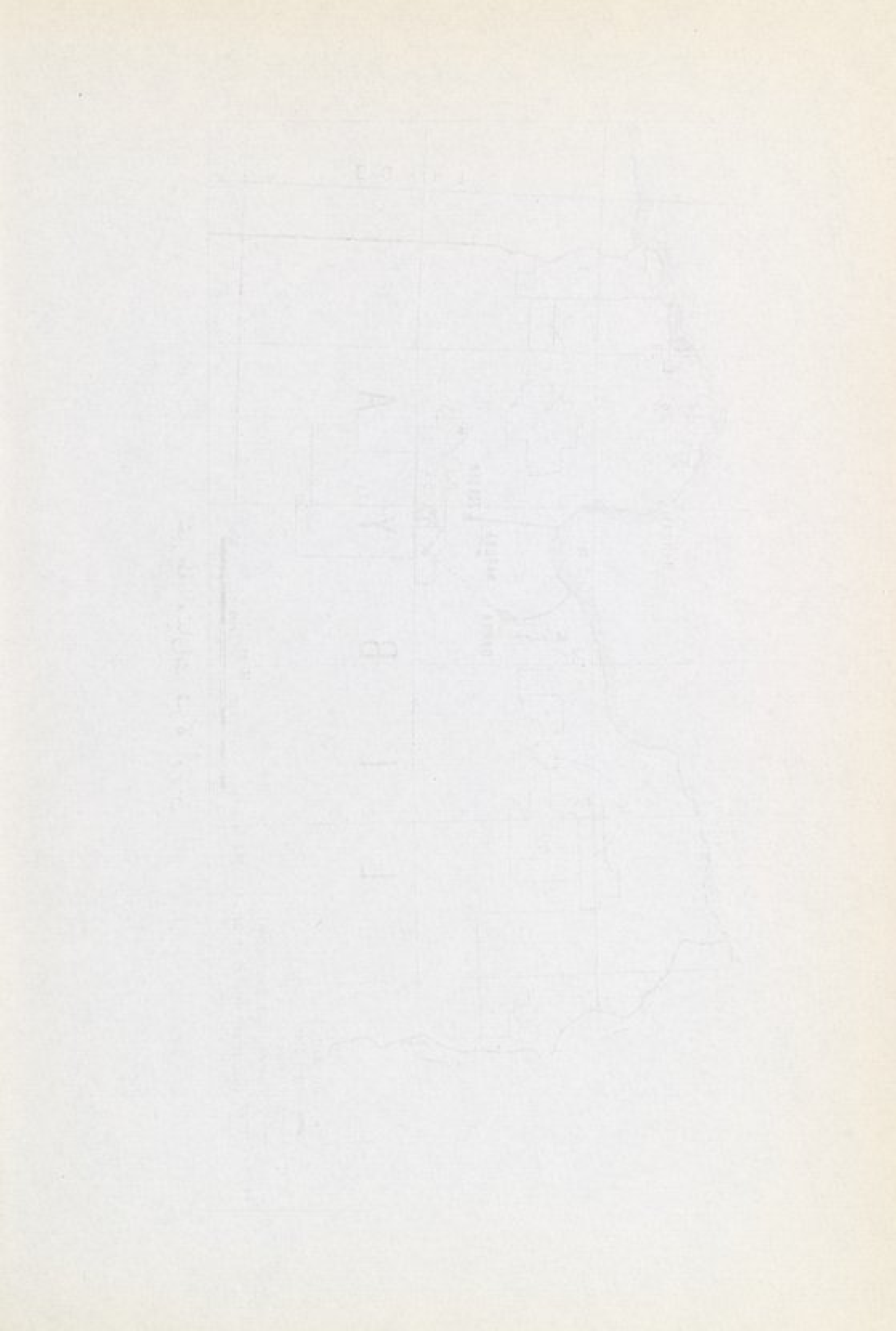
تتألف مجموعة اويزس من شركة بترول كونتننتال ليبيا ، وشركة بترول ماراثون ليبيا ، وشركة بترول اميرادا ليبيا . وتمتلك هذه الشركات على الشيوع عدداً من عقود الامتياز من بينها العقدان المهان ٣٢ و ٥٩ اللذان عثر فيهما على حقول غنية بالبترول . ويجد القارىء في الخارطة المرافقة مواقع هذه العقود وارقامها .

ان مجموعة اويزس تتقدم الشركات الاخرى في ليبيا باشواط بعيدة في نشاطها البترولي وهي في الرعيل الاول في جميع العمليات ما عدا التصدير . والسبب في عدم تفوقها على اسو في الانتاج والتصدير انها دخلت ميدان التصدير متأخرة اضافة الى ان الطاقة الانتاجية لحقل الضهرة في عقد الامتياز رقم ٣٢ لم تكن تتجاوز ١٢٠،٠٠٠ برميل في اليوم . غير ان الانتاج اتجه نحو الارتفاع بعد ان تم ربط عقد الامتياز رقم ٥٩ بخط انابيب الضهرة - السدرة الرئيس ولا يستبعد ان تدرك اويزس قريبا منافستها اسو بل ربما فاقتها في الانتاج والتصدير .

ولادراك اهمية مجموعة اويزس في الصناعة البترولية في ليبيا يكفي



خارطة امتيازات شركة أويزس



ان نشير الى انها تمتلك حوالي ٢١٪ من مجموع مساحة عقـــود الامتياز الممنوحة حتى الآن في المملكة وهي تسيطر على اغنى حقول البترول في ليبيا ، وبلغ مجموع ما انفقتـه خلال سنة ١٩٦٢ نحـو ٣٥٪ من جميع المبالغ المصروفة في تلك السنة على عمليات البترول (وهي ٨٦٬٤٥١٬٦٦٤ جنيها ليبيا) . ولدى المجموعة ١٥ جهاز حفر في ميدان العمل اي نحو ثلث عدد اجهزة الحفر في البلاد . وقد حفرت هذه الاجهزة اكثر من نصف مليون قدم خلال سنة ١٩٦٢ وحدها ، واكثر مـن نصف الآبار المنتجة في ليبيا لمجموعة اويزس وتستخدم المجموعة حوالي ٢٨٪ من مجموع مستخدمي شركات البترول .

وبالرغم من جسامة العمليات التي تقوم بها اويزس فقد عجزت عـن استطلاع جميع المناطق التي في حوزتها ، وقـد اضطرت الى اهمال او تجميد عدد من عقود امتيازاتها . ولم تحفـر المجموعـة خارج عقـدي الامتياز رقم ٣٢ و٥٩ سوى ثلاث آبار منتجة من مجموع ١٦٦ بئراً منتجة .

لقد ركزت اويزس جهودها في العقدين ٣٢ و ٥٩ . فقد انجزت في الأول ما يزيد عن مائة بئر منتجة أكثرها غير عميق وتستمد الزيت من آفاق على عمق يتراوح بين ٣٢٠٠ و ٣٨٠٠ قدم ، وهذا ما سيؤدي الى خفض تكاليف الانتاج كما سيأتي شرحه بعدئذ .

وعندما تحققت مجموعة اويزس من تجارية حقل الضهرة شرعت في مد خط أنابيب لربط الحقل بالبحر وفي انشاء ميناء بترولي في السدره التي تبعد نحو ١٤٠ كلو متراً عن الحقل . وتم فعلاً مد خـــط أنابيب ذي قطر ٣٠ بوصة وطول ١٤٠ كلو متراً وسعة أولية تبلغ ٣٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم . ويندفع الزيت الى ساحل البحر بفعل الجاذبية الأرضيـة ثم ينساب الى الناقلات بالجاذبية ايضاً . وعند وصول الزيت الى الميـنـاء

يستقبل في مجموعة من صهاريج الخزن كائنة على قيد نحو خمسة أميال من ساحل البحر وعلى ارتفاع حده الأعظم ٢٣٦ قدماً فوق مستوى البحر [١] . وتبلغ سعة الخزن في هذه الصهاريج السبعة ٢٨٧,٠٠٠ طن . ومن هذه الصهاريج يجري الزيت في أنابيب ذات قطر ٤٢ بوصة بفعل الجاذبية ماراً في خمسة عدادات تستطيع تسجيل ٨٠,٠٠٠ برميل في الساعة . ويبلغ معدل طاقة الشحن في الميناء ٢٦٠,٠٠٠ برميل في اليوم .

تتولى شركة اويزس تشغيل خط الأنابيب والمرفأ البترولي نيابة عن ست شركات ، ثلاث منها تؤلف مجموعة اويزس ، والثلاث الأخرى هي شركة استو سرت وليامكو ودبليو . آر . جريس المشتركة في حقل مبروك في عقد الامتياز رقم ١٧ . وتساهم هذه الشركات الثلاث الأخيرة بحصة بنسبة ١٠٪ من رأس مال المشروع البالغ ٤٠ مليون دولار وهذه الحصة تعادل تقريباً نسبة طاقة النقل والشحن التي ستحتاج الى استخدامها لحمل زيت حقل مبروك الى الأسواق ، حيث سيمد خط انبوبي فرعي يصل الحقل بخط أنابيب الضهرة — سدرة عندما تتأيد تجارية الحقل .

بدأ الزيت يتدفق في الانابيب في اواسط مايو ١٩٦٢ . وفي اول يونيو شحنت اول ناقلة بزيت الضهرة . غير ان الافتتاح الرسمي لهذا الميناء الجديد تأخر الى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٢ . وقد جرى الاحتفال برعاية سمو الأمير الحسن الرضا السنوسي ولي العهد ، وكان من بين الحاضرين الدكتور وهبى البوري وزير شئون البترول آنذاك والمستر آ ر . اي . مكلان نائب الرئيس التنفيذي لشركة اويزس وعدد من الشخصيات

---

١ — « الميناء البترولي الثاني في ليبيا » ، بتروليوم تايمز ، ص ٧٣٦ .

الليبية والاجنبية . وقد اعاد الدكتور البوري في خطاب القاه في تلك المناسبة الى الأذهان مـا قاله جلاله الملك في حفل افتتاح ميناء مرسى البريقة من ان السنوات القادمة ستكون ان شاء الله سنوات خير ورخاء « مستمدين من ثروة بلادنا التي حبانا الله بها » وان للرخاء مشاكل تجب مواجهتها ومحاولة ايجاد الحلول لها لزيادة رفاه الشعب الليبي وتقدمـه . ثم أطرى الوزير التعاون المثمر بين الحكومة والشركات العاملة في ليبيا .

نعود الآن الى عقد الامتياز رقم ٥٩ التابع لشركة اويزس ايضاً . يبدو ان هذا العقد اغني عقود الامتياز في الاراضي الليبية قاطبة ، انه مفعم بالامكانيات ولكن مدخراته لم تقوم حتى الآن تقويماً كاملا . وتقوم المجموعـــة بتنفيذ برنامج واسع النطاق يستهدف الكشف عـــن المخزون البترولي في هذه المنطقة وتطويره ، ولكنها تتحاشى التركيز على بقـــع معينه ، بل تحاول نشر جهودها الاستطلاعية على أوســـع رقعه ممكنة لتستطيع بذلك من تحديد القطعة التي سوف تتخلى عنهـا في سنة ١٩٦٤ بمقتضى احكام قانون البترول .

لقد انجزت اول بئر ناجحة في عقد الأمتيار رقم ٥٩ في التركيب (أ) المعروف بحقل الواحة بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢٩ ، بعد نحو ٣٢ شهراً من تاريـخ منح الامتياز .

وكان معدل انتاج هذه البئر كما اثبتته الفحوص ٢٢٦ برميلا فقط . غير ان هذا الانتاج الهزيل كان يخفي وراءه ــ كما ظهر بعدئذ ــ مدخرات ضخمة ، فقد انتجت البئران الثانية والثالثه ٣٢٤٠ برميـلا و ٤٤٦٤ برميلا في اليوم على التعاقب ، كما ان البئر ا ــ ٢٠ درت ٧٠٨٠ برميلا في اليوم . ولعل السبب في شح البئر الأولى انها كانت على حافـــة الخزان البترولي . وقد بلغ عدد الآبار المنتجة المحفورة في حقل الواحة حـــتى

منتصف عام ١٩٦٣ ٢٦ بئراً مجموع انتاجها ٧٣،٩٥٢ برميـلا ، أي بمعدل ٢،٨٤٤ برميلا لكل بئر . وهذا معدل مرتفع بالقياس الى معدل انتاج الآبار في الحقول الأخرى .

واكتشفت اويزس الحقل الثاني في عقد الامتياز رقـم ٥٩ في ١٧ فبراير ١٩٦٠ ، وهو التركيب (ب) الذي دعي فيما بعد بحقل الدفاع . وانتجت البئر الأولى في هذا الحقل ٧٦٦ برميلاً في اليوم . وقـد تم حتى منتصف عام ١٩٦٣ حفر اربع آبار منتجـة في هـذا التركيب الجئولوجي بلغ انتاجها الكلي ٤١٤٧ برميلا في اليوم ، اي بمعدل ١٠٣٧ برميلا لكل بئر . ولم تقدم الشركة على تطوير هذا الحقل مفضلة فـيما يبدو استخدام ما لديها من وسائل وامكانيات في البحث عن حقول اخرى .

عثرت اويزس بعدئذ على حقلها الثالث الذي قد يكون اغنى حقولها في ليبيا وهو حقل جالو في الطرف الشرقي من منطقة العقد الذي يبعـد بمسافة ٩٠ ميلا عن حقل الواحة . وقد انجزت البئر المنتجة الاولى في هذا التركيب الذي رمز له بالحرف (هـ) في ١٢ اغسطس ١٩٦١ بانتاج يومي معدله ١٣٥٠ برميلا من عمق ٦٣٠٠ قدم . وفي مـايو ١٩٦٢ بلغ عدد الآبار المحفورة في جالو ١١ بئراً مجموع انتاجها ١١،١٤٩ برميلا في اليوم ، اي بمعدل حوالي الف برميل يومياً لكل بئـر . ثم ارجىء تطوير الحقل وتحديده ريثما تجري دراسات هندسية للخزان وكذلـك لينفسح للشركة مجال البحث والتنقيب في بقع اخرى من عقد الامتياز . وبالنظر لكون حقل جالو في منطقة نائية نسبياً فلا يمكن وصله بشبكة خطوط انابيب اويزس في الوقت الحاضر . وجدير بالملاحظـة ان سلسلة الآبار التي احتفرت في جالو موزعة على مساحة ٤٠ ميلا مربعـا دون ان تبلغ حتى الآن حدود الحقل . ومن خصائص هذه المنطقة وجـود الزيت في عدة اعماق وقربه من سطح الارض وسماكة الاحواض البترولية

حيث يبلغ سمكها ٢٠٠ – ٣٠٠ قدم . ومن الآبار الأحدى عشرة التي حفرت في جالو هناك سبع في عمق ٢٧٠٠ قدم وثلاث في عمق ٢١٠٠ قدم .

وفي اوائل سنة ١٩٦٢ اكتشفت مجموعة اويزس حقلاً رابعاً هو حقل (م) ، وقد بلغ انتاج البئر الأولى في هذا التركيب ١٢٠٠ برميل في اليوم من عمق ٦٥٠٠ قدم وقد انجزت المجموعة حتى الآن حفر خمس آبار في هذا الحقل يبلغ انتاجها الكلي ٨٤٤٦ برميلاً في اليوم ، اي بمعدل ١٦٨٩ برميلاً لكل بئر .

وفي ابريل ١٩٦٢ عثرت الشركة على حقل كبير في التركيب الجيولوجي المرموز له بالحرف (ل) ، حيث درت بئر الأكتشاف ٨٠٠٠ برميل في اليوم . ويدعى هذا الحقل الآن حقل السماح .

وكان هناك حتى منتصف عام ١٩٦٣ ثماني آبار منتجة بلغ معدل انتاجها الكلي ٢٥,٤١٤ برميلاً في اليوم ، اي معدل ٣١٧٧ برميلاً لكل بئر ، وهو معدل مرتفع بالنسبة الى آبار ليبيا .

وهناك حقول اخرى اكتشفت في عقد الأمتياز رقم ٥٩ ولكنها لم تقوّم حتى الآن .

وعندما تاكدت الشركة من تجارية الحقول في منطقة العقد المذكور ولا سيما حقلي الواحة والسماح باشرت بمد خط انابيب يصل بين بعض هذه الحقول وخط انابيب الضهرة – سدرة الرئيس . ويتألف هذا الخط الجديد من ثلاثة اقسام ، القسم الأول طوله ٤٥ كلو متراً وقطره ٢٤ بوصة وهو يصل حقل (م) بحقل الواحه . والثاني طوله ٤٧ كلو متراً وقطره ٢٤ بوصة كذلك ويمتد من (م) الى السماح . اما الثالث

وهو الخط الرئيس فطوله ١٨٥ كلو متراً وقطره ٣٢ بوصة وهـو يمتد من حقل السماح الى الضهرة . وقد بوشر فعلاً بتشغيل هـذا الخط الجديد . وجدير بالملاحظة ان هذا الخط يمر من حقل شركة اموزيس في عقد الامتياز رقم ٤٧ وبذلك سوف تتهيأ فرصة للشركة المذكـورة لاستعمال طاقة النقل الفائضة عن احتياجات اويزس في نقل بترولها الى ميناء السدرة .

موبل – كلسنبرغ

ان شركة موبل اويل اوف ليبيا فرع من شركة سوكوني موبـل وهي من « الأخـوات السبع » كما كان يدعوهن انريكو ماتاي . اما شركة كلسنبرغ بنزين فهي شركة المانية تملك شبكة توزيع واسعة نسبياً في المـانيا الغربية . وتمتلك الشركتان فيما بينهما (على اساس ٧٥ ٪ لشركة موبل و ٢٥ ٪ لشركة كلسنبرغ) احد عشر عقد امتياز في ليبيا . وكان مجموع مساحة هذه العقود في نهاية ١٩٦٢ حوالي ٦٤,٤٢٣ كلو متراً مربعاً .

ويبدو ان شركة موبل ، وهي المسئولة عن ادارة العمليات في هذه العقود ، انشط الشركات في الوقت الحاضر بعد مجموعة اويزس . فهي تستخدم عشرة اجهزة حفر ولديها اربـع فرق للمسح الزلزالي في الصحراء . وقد جلبت حديثاً الى ليبيا اقوى جهاز حفر في العـالم لاستعماله في عقد الأمتياز رقم ١٢ . ويزن هذا الجهاز الف طن ويكلف ١,٤٠٠,٠٠٠ دولار .

لقد اكتشفت شركة موبل عدداً من الحقول في عقـود الأمتياز رقم ١١ و ١٢ و ١٣ ولكنها لم تعثر على شيء في العقود الثمانية الاخرى . وبلغ عدد الآبار المنتجة التي تم حفرها حتى منتصف ١٩٦٣ ٢٩ بئراً

مجموع انتاجها ١٦،٥٨٥ برميلا .

وقد شرعت الشركة اولاً في تطوير عقد الامتياز رقم ١١ المجاور لعقد امتياز اويزس رقم ٣٢ ، وهو لا يبعد كثيراً عن ساحل البحر كما انه على مقربة من حقل الضهرة بحيث يمكن نقل الزيت اما عن طريق خط انابيب الضهرة – سدرة واما بانشاء خط جديد وميناء بترولي خاص اذا سمحت بذلك المدخرات التي يثبت وجودها .

اما الحقول المكتشفة في رقم ١٢ فهي بعيدة عن اقرب خط انابيب وهو خط زلطن – بريقه . فاذا ثبتت تجارية الأكتشافات فلعل في الامكان التوصل الى اتفاق مع شركة اويزس لاستثمارها بالاشتراك مع حقل جالو ، وان لم يتسنّ ذلك فربما وجدت الشركة ان انشاء خط انابيب مستقل مشروع اقتصادي .

اما البترول المكتشف في عقد الامتياز رقم ١٣ فهو لا يبعد كثيراً عن الحقل (م) العائد لمجموعة اويزس ويمكن وصله – اذا تم الاتفاق مع اويزس – بخط الأنابيب ذي قطر ٢٤ بوصة الذي يصل حقلي (م) والسماح ومن ثم بحقل الضهرة .

بلغ عدد الآبار المحفورة والمنتجة للزيت في حقل الحفره من عقد الامتياز رقم ١١ حتى منتصف سنة ١٩٦٣ ثماني عشرة بئراً معدل انتاجها الكلي ٧٣٨٢ برميلاً في اليوم اي ان متوسط انتاج البئر الواحدة ٤١٠ براميل في اليوم . وفي فبراير ١٩٦٣ عثرت شركة موبل على حقل آخر في نفس عقد الامتياز وعلى مسافة نحو ٥٠ كلو متراً غربي الحفرة . وفي يونيو ١٩٦٣ عثر على الزيت في تركيب جيولوجي آخر رمز له بالحرف (د) حيث حفرت بئر واحدة درت ٤٣٨ برميلاً في اليوم .

انشأت شركة موبل شبكة تجميع ومحطات ضخ ونصبت جهـــازاً لفصل الغاز عن الزيت وانجزت في صيف ١٩٦٣ مـد خط انابيب ذي قطر ستة بوصات يصل بين الحفرة وخط انابيب الضهرة – سدرة التابـع لمجموعة اويزس . وتنوي الشركة فحص الحقل عن طريق الأنتاج الفعلي بنطاق محدود . فاذا اظهر الفحص كون هذا الحقل جديراً بالاهتمام فتتخذ عندئذ الخطوات اللازمة لمـد خط انابيب مستقل وانشاء مرفأ بحري . وقـد سبق ان حصلت الشركة على موافقة الجهات الليبية المختصة على مسح موقعين على الساحل لدراسة امكانية انشاء ميناء بترولي على احدهما. وينساب الزيت الخام الى اجهزة فصل الغاز عـن الزيت بفعل الجـاذبية الأرضية الا انـه يحتاج الى ضخ لأيصاله الى خــط انابيب الظهرة – سدرة [1] .

شركة ب. ب. وشركة نلسن بنكر هنت

دخلت شركة ب.ب. ميدان الصناعة البترولية في ليبيا عندما منحت اربعـة عقود امتياز (٣٤، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧) في ٢٨ يناير ١٩٥٦ . وفي يوليو ١٩٥٧ منحت الشركة امتيازان آخران همـا ٦٣ و٦٤ ثم منحت في ٥ سبتمبر ١٩٥٩ امتيازان آخران وهما ٨٠ و ٨١ . وقــد بلـغ مجموع مساحة مناطق العقود الثمانية في منتصف ١٩٦٣ حوالي ١١٧،٠٠٠ كلو متر مربع . وليس لدى الشركة ما تفتخر به في جميع هــذه الأراضي الشاسعة سوى بئر منتجة واحدة هي البئر رقــم ج – ١ في عقد الامتياز رقم ٣٤ التي انجزت في ٣١ يوليو ١٩٦١ وكان معدل انتاجها اليومي ١٦٠ برميلا فقط .

اما شركة نلسن بنكرهنت فهي شركة امريكية منحت في نوفمبر ١٩٥٥

---

(١) جريدة صاندي غبلى ، ٢٨ ابريل ١٩٦٣ ، ص. ١

عقد الامتياز رقم ٢ ، ثم منحت في ١٨ ديسمبر ١٩٥٧ عقد الامتياز رقم ٦٥ . ولم تبدِ الشركة اي نشاط ذي بال في هذين الامتيازين لمدة من الزمن . وعندما انكشفت امكانيات عقد الامتياز رقم ٥٩ العائد لمجموعة اويزس والمتاخم لحدود عقد الامتياز رقم ٦٥ دخلت شركة ب. ب في مفاوضات مع نلسن بنكر هنت لغرض الحصول على حصة ٥٠ ٪ من ذلك العقد . وفعلا تم الاتفاق في سبتمبر ١٩٦٠ على اساس تولي شركة ب.ب مسئولية ادارة العمليات في عقد الامتياز المذكور . ومن جملة العوض الذي اضطرت شركة ب.ب الى تقديمه لعقد الصفقة تنازلها للحكومة عن الاعانة التعويضية بالنسبة لجميع عقود امتيازها في ليبيا بالاضافة الى تعهدها بالتزامات حفر معينة .

وقد تحقق امل شركة ب.ب في العثور على الزيت في عقد الامتياز رقم ٦٥ حينما انجز حفر البئر ج - ١ في ٢٧ نوفمبر ١٩٦١ بانتاج معدله ٣٩١٠ براميل في اليوم . وفي ٥ مارس ١٩٦٢ انتهت الشركة من حفر بئر منتجة ثانية هي البئر ج - ٢ التي انتجت ٢٨٤٠ برميلا في اليوم . وبعد ذلك بنحو شهرين ونصف شهدت ب.ب مفاجأة سارة حيث بلغ انتاج بئر ثالثة تم حفرها في التركيب نفسه حوالي ٨٥٠٠ برميل في اليوم . واستمرت الشركة في الحفر حتى بلغ عدد آبارها في هذا الحقل عند منتصف سنة ١٩٦٣ احدى عشر بئراً مجموع انتاجها ٢٥،٣٣٠ برميلاً في اليوم . وقد اعترفت الشركة في تقريرها السنوي الاخير (لسنة ١٩٦٢) بجسامة التجمعات البترولية البارافينية الموجودة في تلك المنطقة .

المشكلة التالية بعد العثور على البترول هي التصرف به على اسس اقتصادية بنقله الى ساحل البحر ومن ثم شحنه الى الاسواق وقد وجهت شركة ب.ب. اهتمامها لمشكلة خط الانابيب ونقطة الانتهاء البحرية في مرحلة مبكرة ، فقد درست عدة مواقع للميناء على امتداد الساحل

وأخيراً قررت ان طبرق افضل موقع لذلك الغرض لأنها ميناء عميق وفي مأمن من العواصف التي تعترض غالباً شحن الزيت في خليج سرت وقد تقدمت الشركة خلال سنة ١٩٦٢ بطلب السماح لها بمسح منطقة طبرق وحفر بعض الحفر لأخذ نماذج من التربة في المواقع التي تنشأ فيها تسهيلات الميناء . غير ان السلطات الليبية لم تسمح للشركة حتى الآن بالشروع في تنفيذ المشروع . والمفهوم ان الشركة تنوي اصدار ١٠٠،٠٠٠ برميل يومياً من الزيت في البداية ثم التوسع بعدئذ حسب ظروف الخزان البترولي (هذا على فرض تطوير الحقل خلال المدة التي يجري فيها مد خط الأنابيب وانشاء المرفأ) .

مجموعة اموزيس

اموزيس هي الشركة العاملة نيابة عن شركة تكساكو لما وراء البحار وشركة كلفورنيا اشياتيك . ولدى المجموعة تسعة عقود امتياز تبلغ مساحتها الكلية بعد التخليات القانونية ٨٥،٩٣٢ كلو متراً مربعاً . وقد انجزت اموزيس حفر بئر منتجة في ٦ ابريل ١٩٦٢ في عقد الأمتياز رقم ٥١ ، وكان معدل انتاجها ٤٣٠ برميلا في اليوم .

وفي عقد الامتياز رقم ٤٧ المجاور للعقد رقم ٥٩ العائد لأويزس اكتشفت الشركة حقلا يبدو انه حقل تجاري . وكانت البئر الاولى في هذا الحقل قد انجزت في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٩ بانتاج معدله ٣٦٥٠ برميلا في اليوم واستمر الحفر في هذا التركيب الذي سمي بعدئذ حقل البيضاء حتى بلغ عدد الآبار المنتجة في منتصف ١٩٦٣ اربعاً وعشرين بئراً معدل انتاجها الكلي نحو ١٩،٠٠٠ برميل في اليوم . ومن مزايا هذا الحقل انه يقع على الطريق الذي يسلكه خط انابيب اويزس الذي يصل عقدي امتياز ٥٩ و ٣٢ لذلك فقد لا تدعو الحاجة في المراحل الأولى الى انشاء

خط انابيب مستقل ومرفأ بحري خاص . والمفهوم ان اموزيس سوف تشرع بالأنتاج والتصدير قبل نهاية سنة ١٩٦٣ وتبدي الشركة نشاطاً ملحوظاً في الاستطلاع والتطوير . ففي سنة ١٩٦٢ حفرت عشر آبار استطلاعية وعشر آبار تطويرية ، وكان مجموع ما تم حفره في تلك السنة ٩٠،٠٠٠ قدم . وقد تجاوز مجموع ما صرفته الشركة خلال عام ١٩٦٢ الثلاثة ملايين جنيه ليبي .

شركة جلف .

منحت شركة جلف ثلاثة عقود امتياز في ليبيا في ٨ أبريل ١٩٥٧ مجموع مساحتها ٩٦،٢٦٦ كلو متراً مربعاً قلصت بعدئذ بالتخليات القانونية الى ٥٥،٠١٤ كلو متراً مربعاً . ومنحت عقد امتياز رابعاً (رقم ٧٩) في ٢٢ أغسطس ١٩٥٩ ولكنه ألغي بعدئذ . أكتشفت جلف ستة عشر تركيباً منتجاً في عقد الامتياز رقم ٦٦ وهي منبثة على مساحة واسعة . وبلغ مجموع الآبار المنتجة التي تم حفرها حتى منتصف عام ١٩٦٣ احدى وعشرين بئراً معدل انتاجها الكلي ١٣،٥٨٥ برميلاً في اليوم . ويبدو ان الشركة أولت اهتماماً خاصاً للتركيب المرموز له بالحرفين (ف ف) حيث حفرت فيه سبع آبار كان أكثرها شحيح الانتاج .

شرعت جلف في تنفيذ برنامج فحوص يستهدف تقدير حجم اكتشافاتها المختلفة وأهميتها . وقد انتهت الفحوص في ٢١ ديسمبر ١٩٦٢ وتجري الآن دراسة النتائج . ونظراً لبعد هذه التراكيب عن ساحل البحر (نحو ٢٤٠ كلو متراً) فلا بد من دراسة دقيقة للتجمعات البترولية في صحراء حماده حيث تقع الآبار قبل البت نهائياً في استثمار الزيت .

شركة البترول الفرنسية .

منحت شركة كومباني دي بترول توتال (ليبيا) المتفرعة عن الشركة الفرنسية للبترول عقود الامتياز رقم ٢٣ و ٢٤ و ٤٩ و٦١ . وكان أول اكتشاف للشركة بئراً في عقد الامتياز رقم ٤٩ تم حفرها في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٨ بانتاج معدله ١٥٠ برميلاً في اليوم . وفي عقد الامتياز رقم ٢٣ المجاور للحدود التونسية عثرت الشركة على عدة تراكيب منتجة . ففي ١٩ يونيو ١٩٦١ عثر على الزيت في البئر رقم (هـ - ١) التي درت عند الفحص ١٩٣٢ برميلاً في اليوم . وبعد حوالي أربعة أشهر أنجز حفر البئر رقم (د - ٣) التي بلغ معدل انتاجها ١١٨٧ برميلاً في اليوم . ثم حفرت بئر ثالثة وهي (د - ٤) انتجت بمعدل ١٢٠٠ برميل في اليوم . وفي يوليو ١٩٦٢ عثر على زيت قليل في البئر (ى - ١) التي درت ٣٠٠ برميل في اليوم . وعثر مؤخراً على تركيب منتج جديد (ن) حيث انتجت البئر الأولى فيه ١٤٤٠ برميلاً في اليوم من عمق ٩٥٥٠ قدماً .

وفي عقد الامتياز رقم ٦١ عثرت الشركة على زيت في البئر رقم (ب - ١) التي انتجت بمعدل ١٠٩٣ برميلاً في اليوم .

شركة شل .

تسيطر (ليبيا شل) في الوقت الحاضر على مساحة مجموعها ٤١٫٩٥٢ كلو متراً مربعاً موزعة على تسعة عقود امتياز غير انها لم تدرك حتى الآن نجاحاً كبيراً في عملياتها الاستطلاعية . ففي عقد الامتياز رقم ٤١ المحاذي لساحل برقة عثرت شل على بترول قليل في البئر ب - ١ التي انجزت في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٠ حيث كان معدل الانتاج ١٥٠ برميلاً في اليوم . ولم تعرف نتيجة البئر الثانية في هذا التركيب إلا ان البئر الثالثة

درت ٦٢ برميلاً فقط في اليوم .

وفي عقد الامتياز رقم ٧٠ في ولاية طرابلس انجزت الشركة ثلاث آبار منتجة حتى منتصف ١٩٦٣ ولكن مجموع انتاجها الكلي لم يتعد ١١٨٢ برميلاً في اليوم .

شركة كوري الايطالية

هذه الشركة فرع من شركة (ايني) الايطالية وقد منحت عقد الأمتياز رقم ٨٢ الذي تبلغ مساحته ٣٠،٠٠٠ كلو متر مربع في ١٩ نوفمبر ١٩٥٩ . وقد اشرنا في الفصل الثالث الى ان نموذج العقد المبرم مع هذه الشركة يختلف عن العقود المعتادة حيث انه ينص على اشراك الحكومة الليبية ، اذا ما رغبت في المشاركة ، بثلاثين في المائة من رأسمال الشركة عند العثور على بترول بكميات تجارية . واذا اختارت الحكومة ممارسة هذا الحق فعليها دفع حصتها من المصروفات الأستطلاعية وغيرها المتكبدة منذ بداية العمليات في ليبيا .

لقد عثرت الشركة على البترول في تركيب واحد حيث انجزت في ٢٢ مايو حفر بئر منتجة في عمق سحيق بلغ ١١،١٠٠ قدم وكان معدل الأنتاج اليومي ٣٤٥ برميلا فقط . وقد صرح متحدث باسم شركة (اينى) في ميلان لمندوب جريدة اسبوعية تصدر في بنغازي باللغة الانكليزية قائلا ان شركه كوري سوف تستمر في الحفر في عقد الأمتياز رقم ٨٢ بالرغم من ان العمليات لم تتمخض خلال السنتين الماضيتين عن نتيجة هامة .

لقد استخدمت شركة كوري خلال سنة ١٩٦٢ اربعة اجهزة حفر لحفر ٥٣،٢٨٩ قدماً واستخدمت ٦٤٤ شخصاً منهم ٥١١ من الليبيين

و ١٣٣ من الأجانب .

شركتا فلبس وليبيان اتلانتيك

دخلت شركة فلبس الصناعة البترولية في ليبيا متأخرة . فقد منحت في ٩ أبريل ١٩٦١ ثلاثة عقود امتياز تشمل مساحات سبق ان تخلت عنها شركات اخرى . وتبلغ المساحة الكلية لهذه العقود (وهي ٩٠ و ٩١ و ٩٢) ١٠،٢٩١ كلو متراً مربعاً

ولم توفق هذه الشركة حتى منتصف عام ١٩٦٢ الى اكتشاف اكثر من تركيب واحد حاوٍ على البترول وهو التركيب (أ) في عقد الأمتياز رقم ٩٢ . وقد انجزت بئر الأكتشاف في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٢ ودرت عند الفحص ٢٢٨٥ برميلا في اليوم . ومن المزايا المهمة التي تقترن بهذا الأكتشاف ان خط انابيب اويزس الذي يصل (٥٩) بـ (٣٢) يمر من خلال هذه المنطقة . واستمرت الشركة في العمليات السايزمية (الزلزالية) في عقود الأمتياز الأخرى .

اما شركة ليبيان اتلانتك فهي فرع من شركة التصفية (اتلانتك رفاينري كومبني) وقد حصلت على اربعة عقود امتياز بحرية في يونيو ١٩٦٠ تبلغ مساحتها الكلية ٢٧،٠٠٠ كلو متر مربع . وتم الاتفاق بعدئذ بين هذه الشركة وشركة فلبس على اشراك فلبس بحصة مشاعة بنسبة ٥٠ ٪ في هذه العقود (وهي ٨٦ – ٨٩) على ان تظل الأولى مسئولة عن الادارة والتشغيل .

وقد استخدمت الشركة شركة امريكية هي (كلوبل مارين) لعمليات الحفر تحت الماء . وقد استوردت الشركة من كندا سفينة حفر كلفتها ١،٥ مليون جنيه استرليني ، ووصلت السفينة ميناء طرابلس

في ١٦ أبريل ١٩٦٣ ثم توجهت الى عقد امتياز رقم ٨٧ حيث حفرت البئر الأولى . وجدير بالذكر ان جهاز الحفر المنصوب فوق السفينة يستطيع الحفر الى ١٥،٠٠٠ قدم بكلفة ٤٠٠٠ جنيه في اليوم . ومن مشاكل الحفر في المنطقة البحرية في خليج سرت هبوب العواصف التي تثير امواجاً متلاطمة تعرقل سير العمليات احياناً . وقد ثار البحر مؤخراً ثورة قوية اضطرت الشركة بسببها الى استئجار طائرة عمودية (هلكوبتر) من انكلترا للمحافظة على الأتصال بين السفينة والساحل[1].

هذا وقد بلغ عمق البئر الأولى حتى آخر يونيو ١٩٦٣ حوالي ٨٦٠٠ قدم والحفر مستمر .

شركة الفرات

منحت هذه الشركة الالمانية عقد الأمتياز رقم ٧٨ في يونيو ١٩٥٩ ، ثم اسهمت شركتان المانيتان اخريان هما (ديا) و (ونترشال) في هذا العقد ولكن شركة الفرات ظلت مسئولة عنه . وقد عثرت الشركة على قليل من الزيت في اول ديسمبر ١٩٦١ في بئر انتجت ١٥٧ برميلاً في اليوم ولم ترد اخبار اخرى عن هذه المنطقة .

٤ – الأنتاج والتصدير

تتولى ثلاث شركات في الوقت الحاضر تصدير البترول من ليبيا وهي : شركة اسو ستاندرد واسّو سرت ومجموعة اويزس .

شرعت اسّو بالاصدار المنتظم في ١٢ سبتمبر ١٩٦١ اي قبل بضعة اسابيع من حفل الافتتاح الذي اقيم في مرسى البريقة في ٢٥ اكتوبر ١٩٦١ . وقد بدأت الشركة بكمية متواضعة اخذت تزداد سريعاً ، فكان

---

(١) ساندي غبلي ، ٢٣ يونيو ١٩٦٣ ، ص ١

مجموع ما صدرته في الجزء المتبقي من عام ١٩٦١ حوالي خمسة ملايين وربع المليون برميل شحنت في ٢٥ ناقلة زيت . اما في سنة ١٩٦٢ فقد بلغ مجموع ما صدرته الشركة نحواً من ٤٦ مليون برميل اي بمعدل ١٢٦,٠٠٠ برميل في اليوم . وصدرت الشركة في النصف الأول من عام ١٩٦٣ حوالي ٤١ مليون برميل بحيث تجاوز مجموع ما صدرته حتى ذلك التاريخ ٩٢ مليون برميل (نحو ١١,٨٥ مليون طن) .

اما شركة استو سرت وشريكتاها فقد بدأت الأنتاج والتصدير في يناير ١٩٦٣ وكان معدل ما تصدره ٤٨,٠٠٠ برميل في اليوم .

وقد زاد الأنتاج زيادة كبيرة في الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٦٣ نظراً للشروع بتشغيل مشروع حقن المياه في حقل زلطن .

الجدول رقم (٦) الجهات المرسلة اليها صادرات زيت بريقة في يناير – يونيو ١٩٦٣ .

الجهة المرسلة اليها	النسبة	عدد الشحنات	الكمية بالبرميل
المملكة المتحدة	٤٣٪	٤٥	١٧,٦١٦,١٣٣
فرنسا	١٧٪	٢٢	٦,٩٠٢,٣٥٨
هولندة	١٠,٨٪	١٥	٤,٤٦٧,١٣٧
ايطاليا	٩٪	١٧	٣,٧٣٤,٤٤٨
بلجيكا	٨٪	١١	٣,٢٠٤,٥٤٣
المانيا	٧,٧٪	١٥	٣,١٨٢,٨٠٣
اقطار أخرى	٤,٥٪	١٣	١,٨٨٢,٤٧٤
	١٠٠,٠٪	١٣٨	٤٠,٩٩٥,٨٩٦

وتشحن نسبة كبيرة من زيت (بريقـــة) الى انكلتره ثم فرنسا وايطاليا وهولندة وبلجيكا ، ويجد القارىء في الجدول رقم ٦ تفاصيل هذه الشحنات خلال النصف الأول من عام ١٩٦٣ .

أما شركة أويزس فقد باشرت بالانتاج والتصدير من حقل الضهرة في عقد الامتياز رقم ٣٢ في يونيو ١٩٦٢ . وقد أصدرت خلال ما تبقى من عام ١٩٦٢ حوالي ١٩٫٥ مليون برميل أي ما يقرب من ٢٫٥ مليون طن في ٩٣ ناقلة زيت . أما في النصف الأول من سنة ١٩٦٣ فقـد أصدرت حوالي ٢١٫٥ مليون برميل بحيث بلغ مجموع ما صدر حتى نهاية يونيو ١٩٦٣ حوالي ٤١ مليون برميل أي ما يقرب من ٥٫٢١ مليون طن . وقد بدأ الانتاج والتصدير يزداد زيادة كبيرة بعد ان تم ربـط عقد الامتياز رقم ٥٩ بخـط أنابيب الضهرة — سدرة . وترسل نسبة كبيرة من زيت اويزس الى المانيا . ففي النصف الأول من سنة ١٩٦٣ شحنت المجموعة ٣٩٪ من زيتها الى المانيا و ٢٤٪ الى ايطاليا و ١٨٪ الى فرنسا (مع العلم ان جزءاً كبيراً من الشحنات المرسلة الى فرنسا ترسل بعدئذ الى المانيا) و١٦٪ الى الولايات المتحدة والباقي أي ٣٪ الى كل من هولنده وبلجيكا .

وسيبدأ عدد من الشركات الأخرى قريباً بالتصدير . فشركة موبـل هيأت كل شيء لتصدير كمية محدودة من حقل الحفرة على سبيل التجربة ، وربما كان التصدير في حدود ٢٠٫٠٠٠ برميل يومياً أي مليون طـن سنوياً . وشركة أموزيس التي تستطيع اصدار ما لا يقل عـن ٤٠٫٠٠٠ برميل يومياً من حقل البيضاء في عقد الامتياز رقم ٤٧ سوف تبدأ بالانتاج عندما يتم ربط حقلها بخط أنابيب السماح — ضهرة الذي يصل عقـد الامتياز ٥٩ بعقد الامتياز ٣٢ لشركة أويزس ماراً من حافـة الحقل

المذكور . وقد صرح رئيس شركة تكساكو المالكة لنصف هذا الحقل في أبريل ١٩٦٣ ان حقل البيضاء سيباشر بالانتاج في أواخر عام ١٩٦٣ .

ومن المحتمل ان تشرع قريباً شركة استو سرت باستثمار حقل المبروك في عقد الامتياز رقم ١٧ عن طريق خط أنابيب قصير يربطه بخط أنابيب السدرة .

وقد تباشر شركة ب ب بتصدير ما لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم في سنة ١٩٦٥ فيما إذا تمت موافقة الحكومة الليبية على انشاء الميناء البترولي في طبرق أو أي نقطة ملائمة أخرى .

٥ ـ حقائق وأرقام :

تصرف شركات البترول مبالغ هائلة في ليبيا كل سنة . ففي سنة ١٩٦٢ بلغت مصروفات الشركات ٨٦,٤٥١,٦٦٤ جنيهاً ليبياً ، وهي تنوي صرف مبلغ مماثل تقريباً في سنة ١٩٦٣ . وسيبلغ مجموع مصروفات الشركات في ليبيا منذ بدء العمليات حتى نهاية عام ١٩٦٣ حوالي ٣٨٧ مليون جنيه أي ١٠٨٤ مليون دولار .

ويبلغ عدد الأشخاص المستخدمين في صناعة البترول سواء لدى الشركات الأصلية او المقاولين المرتبطين بها حوالي ١٢,٦٠٠ شخص منهم ٩٠٠٠ ليبي و ٣٠٠٠ اجنبي والباقون اجانب مقيمون في ليبيا اقامة دائمة .

وبلغت المصروفات المحلية لشركات البترول خلال عام ١٩٦٢ باستثناء الأتاوات والضرائب والمدفوعات التعاقدية الأخرى الى الحكومة حوالي

١٨ مليون جنيه .

وبلغ مجموع ما دفعته الشركات من رواتب واجور لمستخدميها وعمالها الأجانب المستوردين والأجانب المقيمين خلال سنة ١٩٦٢ حوالي ٣,١ مليون جنيه مقابل نحو ١,٣ مليون جنيه دفعت للمستخدمين والعمال الليبيين .

وبلغت اقيام المشتريات المحلية خلال سنة ١٩٦٢ نحو ٢٧ مليون جنيه . واستوردت الشركات خلال نفس السنة ما قيمته حوالي ١٨,٥ مليون جنيه من السلع الرأسمالية وما قيمته حوالي ١٢,٤ مليون جنيه من السلع الأخرى .

وبلغ مجموع ما صرفته الشركات خارج ليبيا خلال نفس السنة ٢٢,١ مليون جنيه .

منحت الحكومة الليبية ٤٠ ترخيص استطلاع خلال عام ١٩٦٢ .

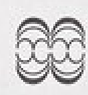
٦ – عرض مساحات جديدة

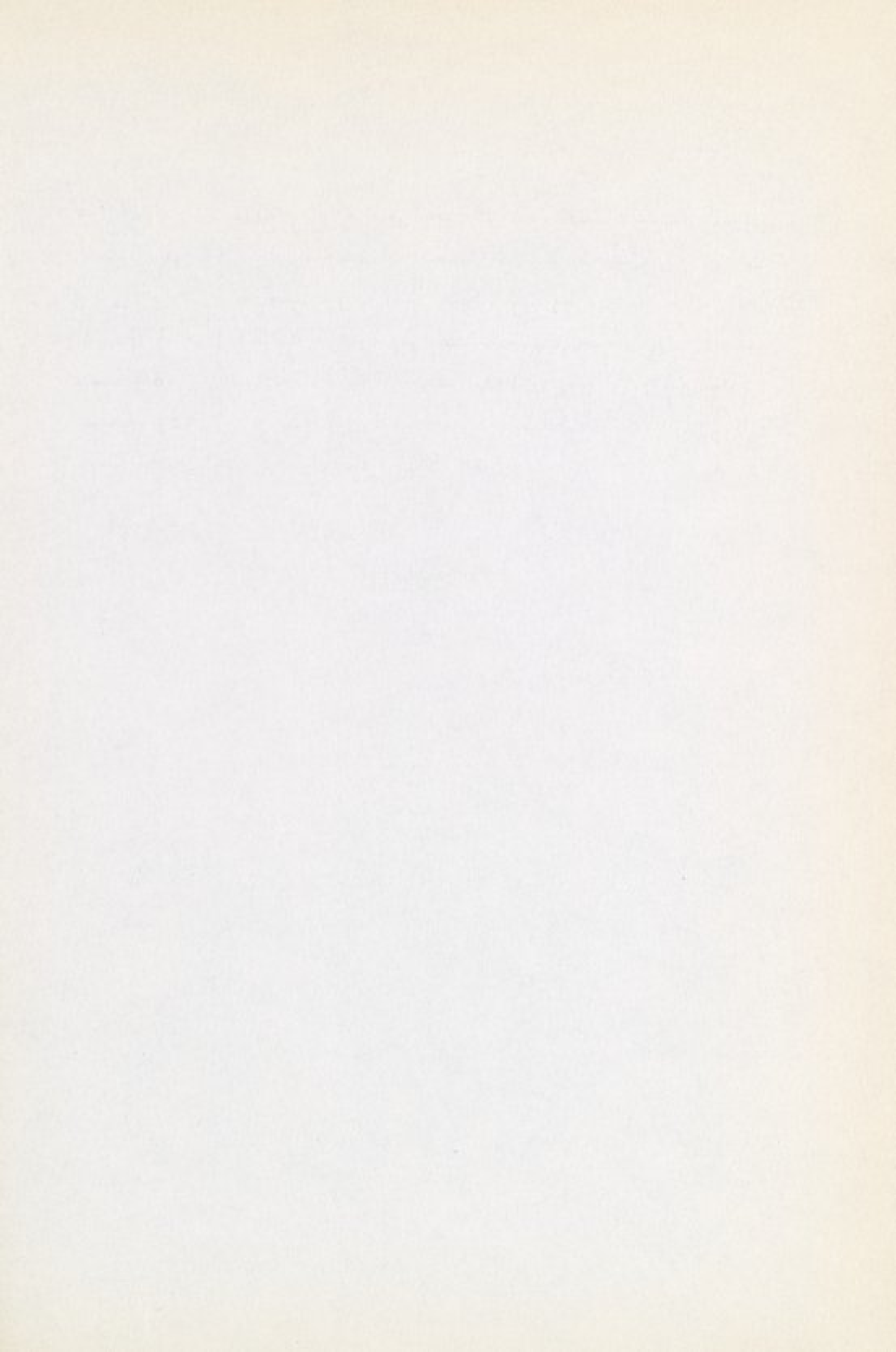
اوضحنا في موضع سابق ان القانون الليبي يقضي بأن يتخلى اصحاب عقود الأمتياز عن ربع مساحة عقودهم بعد خمس سنوات من تاريخ حصولهم عليها . وقد شغرت بنتيجة ذلك ٥٤ قطعة في انحاء مختلفة من ليبيا في سنة ١٩٦٢ ، اضافة الى وجود مساحات لم تعط في السابق . وقد قررت لجنة البترول في تلك السنة الاعلان عن المناطق الشاغرة وفقاً لاحكام المادة السابعة من القانون المعدل . وفي ٥ يوليو ١٩٦٢ نشرت اللجنة اعلاناً في الصحف المحلية وبعض الصحف والمجلات الأجنبية يتضمن المناطق التي يمكن تقديم طلبات للحصول على عقود

امتياز فيها . ثم نشرت اللجنة اعلاناً ثانياً في نفس وسائط النشر تدعو فيه الراغبين في الحصول على عقود امتياز في المناطق المعلن عنها سابقاً للتقدم بطلباتهم خلال فترة لا تتعدى ظهر يوم السبت المصادف ١٥ سبتمبر ١٩٦٢ . وقد طلب الى اصحاب الطلبات ارسال ممثل عنهم في الساعة الواحدة من بعد ظهر نفس اليوم المذكور ليشهد فتح الغلافات المختومة الحاوية على العروض . ولكن قبل يومين فقط من حلول الموعد المحدد لفتح الطلبات اصدرت لجنة البترول بياناً اذيع من محطة اذاعة ليبيا ونشر في صحفها تؤجل بمقتضاه موعد فتح الطلبات الى اجل غير مسمى .

وفي ١٥ سبتمبر وهو الموعد النهائي الذي كان محدداً لفتح الطلبات تجمع ممثلو نحو عشرين شركة في مكاتب لجنة البترول في بنغازي وكان بعضهم يحمل مغلفات او حقائب يدوية . وقد القى رئيس اللجنة خطاباً رحب فيه بممثلي الشركات واكد على رغبة الحكومة في تطبيق احكام القانون بعداله ونزاهة . ثم اضاف الى ذلك قوله ان احد الغلافات المختومة الحاوية على عروض الشركات قد فتح سهواً وهذا سبب كاف لفسخ المزايدة والشروع بها من جديد . ويقال ان بعض الشركات تقدمت بمزايا اقتصادية ومالية مغرية اضافة الى الشروط الدنيا المنصوص عليها في القانون . وكان اكثر التنافس منصباً على القطع المجاورة للمناطق التي عثر فيها على حقول منتجة لا سيا القطع المتخلى عنها من عقد الامتياز رقم ٥٩ . ويقال ان الشركة الوطنية التي الفها السيد مصطفى بن حليم مع جماعة من رفاقه ومصالح تعاونية اجنبية كانت متلهفة للحصول على قطعة من الاراضي التي تخلت عنها اويزس من عقد الامتياز رقم ٥٩ . ومما تجدر ملاحظته ان هذه الشركة التي احدثت مشاكل كثيرة في المحافل البترولية في ليبيا لا تملك رأس مال يكفي لأكثر من حفر بئر عميقة واحدة

غير ان ادارتها تتوقع بيع جزء من العقود التي قد تحصل عليها لتمويل العمليات في الجزء الذي تحتفظ به لنفسها او ربما اشتركت مع شركات اخرى على غرار ما فعلت شركة نلسن بنكر هنت مع ب ب . ان رأس المال المدفوع للشركة الوطنية هو نصف مليون جنيه ليبي ، احتفظ بنسبة ٥١ ٪. للمساهمين الليبيين وخصص ١٩ ٪. منه الى جمعية تعاونية سويدية و١٢٥و١٠٪ منه الى جمعية تعاونية امريكية و ١٠،١٢٥٪ الى شركة كيواني الأمريكية والباقي لجهات اخرى .





الفصل الخامس

هيكل الاسعار ومشاكل التسويق

١ – طبيعة اسعار الزيت الخام

غالباً ما يتخذ النقاش حول اسعار الزيت الخام اتجاها عاطفيا تضيع في غمرته كثير من الحقائق البسيطة التي لها صلة في الموضوع . وقلة هم الكتاب الذين عالجوا قضايا الاسعار بموضوعية مجردة عن كل هوى . وتفسر هذه الظاهرة من ظواهر الضعف البشري بجملة عوامل ، اولها ان البترول مصدر حيوي للطاقة يمتد اثره الى حياة كل انسان تقريباً ، فهو جوهوي لصناعة الغرب ومدنيته واساسي للنشاط التطويري في الشرق . فاذا كان الكاتب مواطن احد الاقطار المصدرة للزيت الخام فهو يتجه بطبيعته الى التفكير على النحو الذي نحته منظمة (اوبيك) . فاذا جالت في ذهنه فكرة أو هبط عليه وحي يناقض ذلك الأتجاه فقد يضطر الى كبت ما في نفسه خشية ان تلصق به تهمة الأنحراف او الذيلية او الدوران في فلك الأستعمار او ما شابه ذلك . فاذا كان مواطناً في قطر مستهلك للزيت تراه في الغالب ينبري للدفاع عن مصالح القطر الذي هو جزء منه .

ومن العوامل التي تحول دون تدارس قضايا الأسعار في جو هادىء كون هيكل اسعار الزيت الخام باكمله شيئاً اصطناعياً لا يصلح لمعالجته على اساس علمي بحت ، كما ان المحاكمات الأقتصادية ذات فائدة محدودة في صناعة البترول . فاسعار الزيت اليوم لا تعكس اعتبارات الكلفة للمدى الطويل ولا تعكس عوامل السوق للمدى القصير ، لأنها تعتمد على العموم على تقاليد تاريخية وعمليات المساومة بين الحكومات والشركات وحصيلة الضغوط السياسية من شتى الاتجاهات واعتبارات الامان وتنويع المصادر وما الى ذلك . وربما سدت النظريات الأقتصادية بعض الفجوات هنا وهناك حينما تظهر ثغرة لا يمكن ردمها بدونها .

ويعتقد بعض الكتاب انه لو اطلقت المنافسة من عقالها وسلطت على الأسعار بكامل قوتها [١] لأدى ذلك في ظروف العرض الراهنة اليـــوم الى انهيار هيكل الأسعار فوراً والى نشوء حالة من الفوضى تشبه مـــا حصل في امريكا عند اكتشاف حقول تكساس الشرقية الغنية بالـــبترول حيث بيع الزيت الخام بعشرة سنتات للبرميل . وعندها تنخفض الاسعار الى حضيض لا يكاد يصدق مما يعود بابلغ الأضرار على جميع الفرقـــاء المعنيين ، اي الشركات والاقطار المنتجة والأقطار المستهلكة على السواء . ومن الأسباب التي تجعل المنافسة غير المقيدة مربكة لصناعة البترول ما يلي:

١ – ان مرونة الطب على اكثر منتجات الزيت واطئة جداً في المدى القصير . وبعبارة اخرى ان الطلب لا يستجيب بقوة الى حافز السعر :

---

(١) الحالة التنافسية المقصودة هنا هي حالة يكون فيها الباعة احراراً وراغبين في بيع ما تسمح به طاقتهم الأنتاجية بافضل سعر يمكن الحصول عليه في السوق دون ان يقف في وجههم اي ضغط سياسي او وازع قانوني . ان هذه حالة غير واقعيـــة طبعاً في عالم اليوم .

فصاحب السيارة مثلاً لا يحتمل ان يقطع مسافات اطول بمجرد كون سعر الوقود قد هبط سنتاً او سنتين . فبوجود هذا النموذج من المرونة من الواضح انه لا بد للتخلص من العرض الفائض وشغل طاقة الأنتاج بكاملها في سوق تنافسية حرة من هبوط الأسعار الى مستويات واطئة جداً . ومن رأي احد خبراء الزيت انه « للتوصل الى توازن بين العرض والطلب في المدى القصير عن طريق جهاز الأسعار لا مناص من تدهور اسعار الزيت الى مستوى يستحيل تصوره – مستوى اوطأ من كلفة التشغيل لجميع حقول الزيت ما عدا بعض المصادر الغنية وهي قليلة جداً » .

٢ – وحتى لو كانت مرونة الطلب على منتجات الزيت اعتيادية ، ولتكن مساوية للوحدة ، فان التحكم باسعار الزيت الخام زيادة او نقصاناً قد لا يأتي بالنتائج المطلوبة لأن اي تغيير يطرأ على اسعار الزيت الخام لا يمكن ان ينعكس بنفس النسبة في اسعار المنتجات ، لأن اسعار منتجات الزيت ، لا سيما الغازولين ، مثقلة بالضرائب الباهظة وبتكاليف النقل والتصفية والتسويق بحيث لا يؤلف عنصر الزيت الخام الا جزءً يسيراً من تلك الأسعار . وتقول منظمة (اوبيك) في احدى مذكراتها الأيضاحية ان معدل الأسعار التي يدفعها المستهلك الأخير للمنتجات البترولية النهائية في المملكة المتحدة يعادل ١٤٫٢٠ دولاراً للبرميل . وحيث ان سعر الزيت الخام لا يزيد كثيراً عن عشر هذا السعر لذلك فليس من العسير ان ندرك ان موازنة العرض والطلب لا يمكن ان تتم عن طريق تكييف اسعار الزيت الخام.

٣ – وهناك عامل آخر ذو صلة بالموضوع ، وهو التركيب الرأسمالي

لصناعة الزيت . فهذه الصناعة تستخدم نسبة عالية من رأس المال ، لذلك فالكلف الثابتة تؤلف نسبة كبيرة من مجموع الكلف. وهذا يعني ان الزيادة في الأنتاج تظل اقتصادية ما دامت تؤمن الوفاء بالكلف المتغيرة ، وهذه قد لا تتجاوز بضعة سنتات للبرميل في الشرق الأوسط . لذلك فالمنافسة الحرة يمكن ان تؤدي الى عواقب خطرة في ظل الطاقة الفائضة المتيسرة الآن ، وذلك لأن وازع الكلفة لا يصحح الموقف الا في مرحلة متأخرة بعد ان يكون معظم الضرر قد وقع فعلاً .

لقد سبق ان اشرنا الى ان اسعار الزيت الخام تعكس تقليداً تاريخياً . وفي الاسطر القليلة التالية سنوضح بايجاز طبيعية ذلك التقليد .

كانت الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية اكبر منتج ومستهلك ومصدر للزيت في العالم . ولم يكن انتاج الشرق الأوسط يمثل سوى خمسة او ستة في المائة من انتاج الولايات المتحدة . ومن جهة اخرى فان المصالح البترولية التي تهيمن على مصادر الزيت في الشرق الأوسط هي ذاتها تتحكم باوفى قسط من صناعة البترول في الولايات المتحدة . ففي ظروف كهذه لا يصعب على المرء ان يتوقع بروز قاعدة للأسعار في الشرق الأوسط من شأنها عدم الاضرار بالأسعار الدارجة في الولايات المتحدة ولا بقيم الاستثمارات البترولية فيها وقد برزت فعلاً قاعدة « الخليج زائداً » . وتعني هذه القاعدة ان سعر الزيت الخام حيثما وجد — باستثناء حالات لا وزن لها — مساوٍ لسعر زيت مماثل في الولايات المتحدة زائداً اجور الشحن الوهمية من خليج المكسيك الى تلك النقطة . ولكن خلال الحرب الأخيرة امتنع بعض كبار المشترين من دفع مثل هذا السعر الباهظ . وعندها برزت قاعدة اسعار جديدة لزيت الشرق الأوسط وهي « الخليج العربي زائداً »، التي تعني ان زيت

الشرق الأوسط اصبح على صعيد واحد مع زيت الولايات المتحدة في مواضع التصدير اي ان اسعار الزيوت على ظهر الباخرة في شتى الموانىء باتت متساوية اذا كانت متماثلة في نوعيتها وكثافتها .

وبعد انتهـــاء الحرب تعرضت هذه القاعدة الأخيرة للتآكل ايضاً . واخيراً اصبحت الرابطة بين اسعار زيت الشرق الأوسط واسعار زيت الولايات المتحدة هزيلة الى حد لم يعد في الامكان تبينها ولولا الضغط السياسي لانقطعت تماماً .

وهناك عامل آخر في تسعير الزيت الخام وهو مبدأ الأسعار السائدة الذي جاءت به شركة سوكوني موبل لأول مرة في الشرق الأوسط في سنة ١٩٥٠ . وفي فترة قصيرة امتدت قاعدة الأسعار السائدة الى جميع الشركات الأخرى العاملة في المنطقة واصبحت ميزة دائمة علقت باكثر عقود امتياز البترول . ويتضمن القانون الليبي بشكله المعدل تعريفاً كاملا للسعر السائد على غرار ما هو موجود في اتفاقية شركة النفط العراقية المعدلة في سنة ١٩٥٢ . اما قانون ١٩٥٥ فقد اهمل موضوع الأسعـــار كلية عند بحث الأسس التي يجري بمقتضاها اقتسام الأرباح بين الحكومة والشركات ولم يتعرض للأسعار الا عند بحث تقييم زيت الأتاوة . والمفهوم عموماً ان قانون ١٩٥٥ قد اعتمد الأسعار المتحققة فعلا اساساً لحساب مناصفة الأرباح .

٢ ـ السعر الذي اعلنته شركة اسو

اعلنت شركة اسو انترناشينال في اغسطس ١٩٦١ قبيل البدء بالأصدار المنتظم سعراً سائداً قـــدره ٢،٢١ دولاراً للبرميل من زيت زلطـــن من كثافة ٣٩ ـ ٣٩،٩ درجة بمقياس المعهد الأمريكي ، على ظهر الناقلة في ميناء مرسى البريقة . ولم تكن الشركة ملزمة قـــانوناً

باعلان سعر سائد . ولعلها اخذت بنظر الأعتبار الوقع السيىء الذي قد يحدثه الأعلان عن سعر لا يبدو سخياً . ومع ذلك فقد اعتادت الشركة ان تعلن عن سعر سائد لأي زيت جديد يصبح تحت تصرفها بصرف النظر عما اذا كان القانون النافذ يوجب عليها ذلك او لا يوجب . ولم تكن الشركة غافلة ، بطبيعة الحال ، عن حقيقة كون الأسعار السائدة قد فقدت كثيراً من فائدتها الأصلية كمقياس لقيم الزيوت الخام ، ولكنها ربما افترضت ان وجود طاقة انتاج فائضة مرحلة عابرة وان الطلب سيلحق قريباً بالعرض بحيث لا تدعو الحاجة الى منح خصوم .

كيف توصلت شركة اسو الى الرقم ٢٫٢١ دولاراً للبرميل ؟ يستدل من المعلومات المستمدة من مصادر مختلفة ان الشركة لم تكتفِ بحساب السعر عن طريق اخذ معدلات او اجراء عمليات حسابية اخرى ، بل انها قامت – قبل اعلان السعر – بتحليل البترول الخام وفحصه في معامل تكرير صغيرة للتعرف على مزاياه وصفاته التقريبية بالنسبة لعملية التصفية . وقد قررت الشركة ان تعلن سعراً سائداً لزيت زلطن يعكس ، كما تقول ، علاقته الصحيحة بالأسعار السائدة للزيوت الأخرى التي ينبغي ان ينافسها على منفذ في السوق .

وقد اعترفت الشركة بالمزية الموقعية لزيت زلطن وابدت استعداداً لأخذها بنظر الأعتبار . اما بخصوص نوعية الزيت فلم تبد الشركة استعداداً لأخذه في الحسبان ، فقد وجدت اسو خفة الزيت سيئة لا مزية نظراً لأن نموذج الطلب على المنتجات في اوروبا في الوقت الحاضر يحابي الزيوت الثقيلة التي تدر نسبة واطئة من الغازولين ونسبة مرتفعة من زيت الوقود . ولكنّ من مزايا خام زلطن احتواءه على نسبة واطئة جداً من الكبريت بحيث يمكن مزجه مع زيوت الشرق الأوسط الحاوية على نسب مرتفعة من الكبريت لغرض الحصول على زيت

وقود ذي مواصفات ممتازة . ومقابل هذه المزية او الحسنة تضع اسو سيئة في خام زلطن وهي احتواؤه على نسبة عالية من الشمع بحيث يستحيل امرار زيت الوقود المنتج من الزيت الليبي داخل خطوط الأنابيب في اوربا ما لم يُذَب بالحرارة .

بعد اخذ هذه العوامل بنظر الأعتبار تشرع الشركة في حساب قيمة زيت زلطن الخام بأخذ معدل الأسعار السائدة على ظهر السفينة للزيت السعودي من كثافة ٣٤ درجة والزيت الأيراني من كثافة ٣٤ درجة والزيت العراقي من كثافة ٣٦ درجة في موانيء الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط . وقد اخذت اسعار موانيء البحر الأبيض المتوسط بنظر الأعتبار « تحت الأحتجاج » ، حيث انها حسب رأي الشركة لم تعد تمثل قيماً واقعية لأنها تستند الى اجور شحن قديمة . ولم يؤخذ زيت قطر بنظر الأعتبار لأن الأقبال عليه قليل مع ان ادخاله في الحساب كان يرفع المعدل الى ٢,٢٣ دولاراً . ولكن مقابل ذلك اسقطت الشركة من الحساب زيت الكويت لأن فيه « قدرة على تكييف نوعيته » . ولو اخذ هذا الزيت بنظر الأعتبار لهبط المعدل الى ٢,١٨ دولاراً للبرميل . وفي الجدول رقم ٧ طريقة الحساب التي اعتمدتها اسّو .

٣ – رد الفعل لدى الحكومة

ظهر اول رد فعل للحكومة الليبية على شكل بيان من لجنة البترول وزعه على الصحف المحلية رئيس اللجنة آنذاك الحاج محمد الصيفاط واوضح فيه رفض اللجنة للسعر المعلن من قبل اسو وقده ٢,٢١ دولاراً للبرميل . ثم اعقب ذلك سلسلة مباحثات بين شركة اسو ولجنة البترول وخبرائها . وخلال تلك المباحثات تقدمت الشركة بطريقة الحساب المبينة اعلاه . ومع ذلك فبالنظر لعدم ورود تأييد رسمي من الشركة للسعر السائد الذي

الجدول رقم ٧ طريقة حساب السعر السائد لشركة اسو

	الزيت السعودي ٣٤°		الزيت الأيراني ٣٤°	الزيت العراقي ٣٦°
	راس تنورة	صيدا		
– السعر السائد (فوب) بالدولار للبرميل	١,٨٠	٢,١٧	١,٧٣	٢,٢١
– اجرة الشحن لروتردام	٠,٥٨	٠,٢٦	٠,٦٩	٠,٢٦
– السعر واصلا روتردام	٢,٣٨	٢,٤٣	٢,٤٢	٢,٤٧
– اجرة الشحن من مرسى البريقة الى روتردام	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٢
– السعر (فوب) مرسى البريقة	٢,١٦	٢,٢١	٢,٢٠	٢,٢٥

اعلنت عنه فقد وجدت اللجنة ان لا فائدة من اتخاذ اي خطوة اخرى في ذلك الوقت لحل الاشكال . وعندما تقدمت الشركة بحساب الأتاوة عن الربع المنتهي في ٣٠ سبتمبر ١٩٦١ توفر الدليل المـــادي بخصوص السعر الذي اختارته اسّو لزيت زلطن ، لذلك بادرت اللجنة خلال مدة قصيرة الى الأعتراض على السعر وطلبت من شركة اسّو اعادة النظر فيه على ضوء احكام الفقرة (٢ ب) من البند السابع من الملحق الثاني لقانون البـترول لعدم وجود سعر سوق تنافسي حر في الموانيء الليبية يسمح بالرجوع الى الفقرة (٢ ا) من ذلك البنـــد . فردت الشركة بما خلاصته انهـا مقتنعة من كون سعرها المعلن سعراً مناسباً وانه مطابق للتعريف الوارد في الفقرة (٢ ا) من البند السابع وان لا ضرورة للرجوع الى الفقـــرة (٢ ب) من ذلك البند .

ويبدو ان الحجج التي استندت اليها الحكومة في رفض سعر اسّو هي ما يـــلي :

١ - بالرغم من ان الكثافة فقدت كثيراً من اهميتها نظراً لتبدل نموذج الطلب على منتجات الزيت في اوربا الا ان مبدأ تعديل الأسعار على اساس الكثافة ما زال مبدأ محترمـاً في الشرق الاوسط . فاذا كانت فروق السعر باختلاف الكثافة قد أصبحت قديمـة وانها تجانف الواقع التجاري فعلى الشركات ان تبدأ اولاً بتغيير هذا النظام في الأقطار الأخرى وان لا تتخذ من ليبيا حقلاً للتجارب.

٢ - ان قاعدة الكثافة معمول بها في الشرق الأوسط رغم الأختلاف الكبير في نوعية الزيوت . فزيت قطر الأعلى كثافة من زلطـن والحاوي على ٣٥٪ من الغازولين لا يزال يستفيد من فرق الكثافة استفادة كاملة .

٣ - لا مبرر لاهمال المزية التي يمتاز بها زيت زلطن وهي احتواؤه على نسبة واطئة جداً من الكبريت بحجة ان اجهزة الكبريت قائمة في المصافي الاوربية ، بل لا بد من اخذ هذه الميزة المهمة بنظر الأعتبار .

ولا يغرب عن البال ان الأسعار السائدة لا تقرر وحدها بمقتضى القانون الليبي دخل صاحب عقد الأمتياز الخاضع للضريبة ، لأن هذه الاسعار خاضعة لخصوم ضمن حدود عادلة ومعقولة . والواقع ان الأسعار المتحققة فعلاً هي المعول عليها في ليبيا في الوقت الحاضر ، فقد تعلن الشركة سعراً سائداً قدره ٢٫٣٢ دولاراً ثم تمنح خصماً بنسبة ١٠٪ ، وهذا اسوأ من اعلان سعر سائد قدر ٢٫٢١ دولاراً فقط وعدم منح اي خصم منه . وقد فهم المؤلف من اسو انها باعت نحو ٩٣٪ من انتاجها حتى نهاية ١٩٦٢ الى الشركات المترابطة معها بالسعر السائد دون خصم ولكن ليس هناك ما يضمن ارسال الانتاج الموسع لسنة ١٩٦٣ كله الى منافذ تسويق مترابطة . وهناك اكثر من دليل على ان الشركة تسعى جادة الى عقد صفقات مع اطراف مستقلة لتصريف جزء هام من انتاجها في ليبيا . فقد قيل مثلاً ان الشركة عرضت على ارغواى بيعها ٦٣٠،٠٠٠ برميل من زيت بريقة الخام (ابدل اسم زيت زلطن الى زيت بريقة ليشمل انتاج حقل الراقوبة) بسعر ١٫٨٠ دولاراً للبرميل الواحد . فاذا استمر بيع الزيت الليبي بخصم كبير يؤثر على دخل الحكومة للبرميل فقد يتسمم جو العلاقات الودية السائد في الوقت الحاضر بين الحكومة والشركة . وسوف نعرض في القسم الأخير من هذا الفصل الى النواحي القانونية من هذه المشكلة .

٤ - سياسة تسعير مجموعة اويزس وترتيباتها التسويقية .

المنتج الثاني للزيت الخام في ليبيا مجموعة اويزس التي تضم كلاً من شركة بترول ماراثون وشركة بترول كونتننتال وشركة بترول اميرادا . لقد شرعت هذه المجموعة باصدار زيت الضهرة من ميناء السدرة في

يونيو ١٩٦٢ . ولم تعلن الشركات المعنية عن سعر سائد حيث انها لم تكن ملزمة قانوناً باعلان سعر سائد كما قلنا سابقاً . وظلت لجنة البترول في ظلام من الأسعار التي تنوي كل شركة من المجموعة بيع حصتها من الزيت بها . ومما زاد في حيرة اللجنة ظهور أخبار متناقضة في الصحافة البترولية عن هذا الموضوع . وعندما تقدمت الشركات بحساب الأتاوة كل على حده اطلعت اللجنة اطلاعاً جزئياً على برنامج التسعير الذي تنوي المجموعة السير عليه ، حيث ظهر ان الشركات استخدمت نفس السعر السائد المعلن عنه من قبل شركة استو وهو ٢،٢١ دولاراً في حساب قيمة الأتاوة المستحقة . ولكن سعر الأتاوة شيء والسعر الذي تحسب على اساسه حصة الحكومة من الأرباح شيء آخر ، وبما ان المبالغ المدفوعة بصفة أتاوة تؤلف جزءاً من دخل الحكومة الكلي فليس هناك في الواقع فرق كبير – باستثناء السنة الأولى – بين ان تحسب قيمة الأتاوة على أساس ٢،٢١ دولاراً أو ٣،٢١ دولاراً للبرميل [١] .

ومع ذلك فقد اعترضت لجنة البترول حسب الأصول على السعر الذي اتخذته مجموعة اويزس اساساً لحساب الأتاوة . فاجابت الشركات ، على غرار ما اجابت به شركة استو ، بأن لا لزوم للرجوع الى الفقرة

---

١ – الفائدة الوحيدة من الحصول على اتاوة أعلى تنشأ من كون قيم الأتاوة واجبة الدفع على أساس ربع سنوي بينما الضرائب المستحقة تدفع بعد أربعة أشهر من انتهاء السنة المختصة . فاذا قيمت الأتاوة بقيمة أعلى فان ذلك يؤدي الى وضع مبالغ اضافية في أيدي لجنة البترول ما كانت لتتحقق الا بعد أشهر طويلة . أما من ناحية الشركات فان دفع أتاوة أعلى يضر بمصالحها لسببين : أولهما خسارة الفائدة المترتبة على دفع مبالغ الى الحكومة قبل ميعاد استحقاق الضرائب بفترة طويلة . والسبب الثاني ان كل زيادة في مبالغ الأتاوة تقلل بنفس المقدار من الأعفاء الضريبي الذي تتمتع به الشركات في بلادها بالنسبة للضرائب الأجنبية التي تدفعها حيث ان الأتاوة لا يجوز اعتبارها بمثابة ضريبة أجنبية تخفف من العبء الضريبي في البلد الذي تنتمي اليه الشركة الأم .

(٢ ب) من البند السابع لأن الفقرة (٢ ا) هي التي تحكم الموضوع . ولم ينته الخلاف حتى الان الى نتيجة .

وجدير بالملاحظة ان هناك فرقين اساسيين على الأقل بين شركتي استو واويزس بخصوص الاسعار . الفرق الاول ان شركة استو قبلت بالتعديلات الجديدة في القانون لذلك باتت حريتها مقيدة في منح الخصوم باحكام المادة (١٥) من اللائحة البترولية رقم ٦ التي سيأتي شرحها في آخر هذا الفصل . اما مجموعة اويزس باستثناء ماراثون التي عدلت مؤخراً فهي تتمتع بحرية غير مقيدة في منح الخصوم [١] .

الفرق الثاني هو ان شركة استو تتمتع بكيان تسويقي مستقر في اوربا وتستطيع ان ترسل زيتها الليبي الى معامل التكرير المترابطة معها والمنبثة في كل مكان من اوربا تقريباً بالسعر السائد الرسمي ، بينما مجموعة اويزس وافد جديد على اسواق اوربا وعليها ان تدفع ثمناً مرهقاً لضمان موطيء قدم لها في سوق تنافسية تتبارى الشركات على الاسهام بنصيب منها . وقد ادى ذلك الى بيع زيت الضهرة باسعار واطئة جداً حيرت اشد الناس تشاؤماً في مدى انخفاضها .

وتشمل ترتيبات مجموعة اويزس الحالية لتصريف البترول الليبي ما يأتي :

شركة اميرادا : وقعت الشركة على عقد طويل الأمد مع شركة

---

(١) علمنا والكتاب ماثل للطبع ان شركة اميرادا وكونتيننتال وافقتا في الأشهر الاخيرة من عام ١٩٦٣ على تعديل عقود امتيازاتهما بمقتضى نصوص المرسومين الملكيين .

كونتننتال تتعهد بمقتضاه الأخيرة ببيع جميع حصة شركة اميرادا من بترول عقد الأمتياز رقم ٣٢ . ولم تعرف تفاصيل الاتفاق الذي تم بهذا الصدد وكان بوسع لجنة البترول بل من واجبها ان تطلب نسخة من العقد .

وجرت مؤخراً مفاوضات بين شركة اميرادا وشركة شل تستهدف عقد اتفاق تسويقي بينهما على اساس تصريف الشركة الأخيرة حصة اميرادا من زيت عقد الأمتياز رقم ٥٩ . وقد اذاعت شركة اميرادا في اوائل فبراير ١٩٦٣ بياناً جاء فيه ان تقدماً كبيراً حصل في المفاوضات وان جهوداً تبذل لحل عدد من المشاكل قبل التوصل الى اي نتيجة حاسمة [١] . والمعروف ان هذه الاتفاقية تشمل كميات ضخمة من الزيت الخام وتمتد الى اجل طويل ، ومن واجب الحكومة مطالبة الشركة بنسخة منها اضافة الى تتبع مراحلها خطوة خطوة .

شركة ماراثون

كان على هذه الشركة ان تبيع ثلث الانتاج من حقل الضهرة البالغ اكثر من ستة ملايين برميل في سنة ١٩٦٢ . واول خطوة خطتها الشركة فيما يبدو لتأمين منافذ لزيتها في اوربا هي اتفاقية المصفاة الأسبانية . وتقضي هذه الاتفاقية بانشاء مصفاة في مدينة لاكورونا في شمال غربي اسبانيا ذات سعة ٢٥,٠٠٠ برميل في اليوم . ثم زيدت السعة الأنتاجية للمصفاة الى ٤٠,٠٠٠ برميل في اليوم [٢] . وينتظر بدء المصفاة بالعمل خلال الربع الاول من عام ١٩٦٤ .

---

(١) جريدة ساندي غبلي ، فبراير ١٩٦٣ ، ص ١٢ .
(٢) نشرة بلات المؤرخة ٢٧ مايو ١٩٦٣ ، ص ٦ .

وبموجب هذه الاتفاقية تتعهد الشركة بتجهيز الزيت الخام في ميناء السدرة وتتولى شريكتها الأسبانية (بترولبير) بنقل الزيت وتفريغه في لاكورونا بوسائلها الخاصة .

ان اتفاقية ماراثون مع الجهة الاسبانية تعطي صورة واضحة للمدى الذي تذهب اليه الشركات المستقلة سعياً وراء الحصول على منافذ لتصريف زيتها الخام . فقد تعهدت الشركة حسبما أوردته الصحافة البترولية بتجهيز المصفاة بالزيت الليبي على ظهر السفينة في ميناء السدرة بسعر أوطأ من السعر السائد للزيت السعودي في راس تنورة وبذلك تكون الشركة قد تنازلت للجانب الاسباني عن كامل المزية الموقعية التي يتمتع بها خليج سرت بالنسبة للخليج العربي [١] . وتنص الاتفاقية ايضاً على اسهام شركة ماراثون بنسبة ٨٤٪ من الكلفة الكلية للمصفاة على ان تقدم الشركة ٥٢٪ هبة خالصة الى الحكومة الاسبانية اضافة الى ٤٪ أخرى تقدم هبة الى شركة (ابريكا دي بتروليوس) الاسبانية . ونظير ذلك تمنح ماراثون حق تجهيز المصفاة بعشرة ملايين طن من الزيت الخام الليبي خلال السنوات العشر الأولى اضافة الى مشاركتها بنسبة ٢٨ ٪ من رأسمال المصفاة .

الخطوة الكبرى الثانية التي اتخذتها الشركة في سبيل تسويق زيتها الليبي كانت في المانيا ، فقد اتفقت مع شركة ونترشال الالمانية على انشاء مصفاة ذات سعة ٤٠,٠٠٠ برميل في اليوم في مدينة مانهايم في المانيا الغربية . وتمتلك ماراثون ٤٠٪ من رأسمال هذه المصفاة التي ستبدأ في العمل في أواسط عام ١٩٦٤ ، وجرى الاتفاق على ان تزود بالزيت الخام الليبي الذي يحتمل ان يستورد عن طريق انبوب فرعي يربط بخط انابيب لافيرا — كارلزروه .

---

(١) ونده جبلونسكي ، اخبار البترول الأسبوعية ، ٢٨ مايو ١٩٦٢ ، ص٥ .

وعقدت الشركة صفقة تجريبية مع شركة المانيـــة تمتلكها مشتركاً شركتا ونترشال (بنسبة ٦٥ ٪) والفرات (بنسبة ٣٥٪) على ان تجهـز ماراثون ٨٠,٠٠٠ طن من الزيت الليبي الى المانيا الغربية . فـاذا ثبتت صلاحية زيت الضهرة فسوف تؤخذ كميات أخرى منه .

لقد انشأت شركة ماراثون مؤخراً فرعاً لها في ايطاليا يتولى رعاية مصالحها في السوق الأيطالية . ولم تدخل هذه الشركة حتى الآن فيما يظهر بالتزامات تعاقدية حاسمة .

ويؤخذ من التقرير السنوي الذي اصدرته الشركة عن نشاطها في سنة ١٩٦٢ ان الشركة تتوقع تكرير ٥٥,٠٠٠ برميل في اليوم في مصافيها الخاصة في اوربا في مستهل عام ١٩٦٤ [١] .

شركة كونتننتال

تولت هــذه الشركة مسئولية تصريف ثلثي انتاج المجموعة من عقد الأمتياز رقم ٣٢ . وقد استطاعت خلال الفترة الواقعة مـا بين يونيو وديسمبر ١٩٦٢ من تصريف اكثر من ١٣ مليون برميل من هــذا الزيت الخام . لقد ابدت الشركة نشاطاً ملحوظاً في بناء شبكة تسويق في اوربا وهي تسير حثيثاً نحو صيرورتها شركة متكاملة كبرى .

شرعت الشركة في البحث عن منافذ في اوربا منذ عـام ١٩٦٠ . ففي يوليو ١٩٦٠ اشترت الشركة شبكة توزيـع (سوبي) المؤلفة من ٤٥٠ محطة توزيـع في المانيا الغربية والنمسا .

وعقدت الشركة اتفاقية تجهيز طويلة الأمد مع شركة تكرير المانيـة

---

(١) النشرة الأقتصادية للشرق الأوسط ، ٢٧ مارس ١٩٦٣ .

هي شركة دويش اردول (ديا) ، وقد ارسلت كونتننتال شحنة اولى زنتها ١٨،٠٠٠ طن الى الشركة الألمانية في يوليو ١٩٦٢ لتكريرها في مصفاة (هايد) التي تقرر توسيع طاقتها الانتاجية من ٣٢،٠٠٠ الى ٦٠،٠٠٠ برميل في اليوم [١] والمعتقد ان هذه الشحنة تؤلف جزءاً من صفقة تشمل ٢٠،٠٠٠ برميل في اليوم .

واشترت الشركة شركة بلجيكية تتعاطى توزيع منتجات الزيت باسعار مخفضة ، وهي شركة (سيكا) التي تمتلك ٧٠ محطة توزيع في بلجيكا مع احتمال الأمتداد الى لوكسمبرغ [٢] .

واستطاعت الشركة من الحصول على موطىء قدم في ثاني قطر في العالم من حيث استهلاك البترول وهو بريطانيا ، حيث اشترت شركة جت بترولبوم التي تتعاطى التوزيع باسعار مخفضة ولديها ٤٠٠ محطة توزيع . وترمي الشركة الى تطوير هذا المنفذ الثمين الى اقصى حد ممكن . وقد بلغ عدد محطات التوزيع بالمفرد في نهاية سنة ١٩٦٢ ٥٠٧ ، وشيد مرفأ جديد في كارديف لغرض توسيع النشاط التسويقي لشركة جت وايصاله الى ويلز وغربي انكلترا وفي سنة ١٩٦٣ انشأت الشركة مرفأين آخرين على نهري التايمس والمرزى وباشرت في تشغيلها .

وتمتلك كونتننتال حصة بنسبة ٢٠ ٪ في المصفاة الجديدة في كارلزروه في المانيا الغربية ، وهي مصفاة ذات سعة ٤٠،٠٠٠ برميل في اليوم وتم التعاقد على تكرير الزيت الليبي في هذه المصفاة بموجب عقد طويل الأجل . ويؤخذ مما قاله رئيس الشركة انها بدأت في مارس ١٩٦٣ بشحن زيت الضهرة الى كارلزروه .

---

١ — نشرة بلات ، ٢٧ يوليو ١٩٦٢ .

٢ — مؤسسة اخبار الزيت الالمانية « اردول الفورماسيون دينست » ، ١٥ يونيو ١٩٦٢ ونشرة بلات المؤرخة ٧ مايو ١٩٦٢ .

وتناقلت الصحف نبأ اقدام الشركة على بناء مصفاة ذات سعة ٩٠,٠٠٠ برميل في اليوم في ميلان في شمال ايطاليا لتكرير الزيت الليبي المزود بخط انابيب من ميناء جنوه .

وعقدت الشركة عدة اتفاقيات تكرير مع اصحاب المصافي الايطالية لتكرير الزيت الليبي ومن ثم توزيع المنتجات على محطات التوزيع التي سبق شراؤها في اوربا . ومن بين هذه الأتفاقيات اتفاقية عقدت مع مصفاة في صقلية .

ولعل الشركة تدرس امكانية شحن الزيت الليبي الى مصفاة جديدة في بناما تمتلك ٥٠ ٪ من رأسمالها . وقد بوشر في تشغيل تلك المصفاة في فبراير ١٩٦٢ . وربما شحنت الشركة كذلك مقداراً من زيتها الى الولايات المتحدة على حساب حصتها المقررة من الزيت الخام .

وانشأت الشركة فرعاً لها يتولى قضايا الشحن وتحاول ان تضع تحت تصرفه اسطولاً حديثاً من ناقلات البترول .

وتأمل الشركة بنتيجة هذه الجهود ان تضمن لنفسها مركزاً قوياً في اسواق اوربا يتناسب مع الطاقة الأنتاجية الموسعة التي اصبحت ميسورة لها الآن من عقد الامتياز رقم ٥٩ .

٥ — المستوى الدارج للخصوم ومصروفات التسويق

يوجب الوضع القانوني في ليبيا الذي سنشرح تفاصيله بعدئذ على السلطة المسئولة عن شئون البترول جمع كل ما يمكن جمعه من معلومات تتعلق بالخصوم التي تمنح في الوقت الحاضر في شتى الأسواق وكذلك المعلومات المتعلقة باجور الشحن النافذة لأجل الحكم على عدالة الخصوم الممنوحة واعتدالها . ومن سوء الحظ لم تخطُ الجهة المختصة اي خطوة في هذا

الاتجـاه ، بل على النقيض من ذلك اقدمت لجنة البترول الملغـاة في اللحظات الأخيرة من حياتها على الغاء الشعبة الأقتصادية من تشكيلاتها معتبرة فيما يظهر ان مثل هذه الشعبة عديمة الفائدة .

ليس من السهل التأكد من مستوى الخصوم الدارج في الاسواق بالنسبة لمبيعات الشركات الى عملاء مستقلين لأن مثل هـذه المعلومات لا تنشر عادة كما انها لا توضع تحت تصرف من يطلبها . غير ان بعض المعلومات تصل الى الصحافة من وقت لآخر ويستطيع المتتبع ان يجمع نماذج من الخصوم الممنوحة للرجوع اليها في المستقبل عند الحاجة .

ويقول مسئول في احدى الشركات ان القاعدة العـامة التقريبية التي تنطبق على زيوت الخليج العربي الخام الخفيفة بالنسبة للصفقات التي تعقد مع عملاء غير مرتبطين ، اي مستقلين ، هي كما يلي : ٥٠ سنتاً للبرميل من السعر السائد لما يشحن الى امريكا اللاتينية و ٤٠ سنتاً لما يشحن لأوربا و ٣٠ سنتاً لما يشحن لجهات شرقي قناة السويس . يستثنى من هذه القاعدة الزيت الكويتي لأن سعره السائد واطىء نوعا ما بالقياس الى الأسعار السائدة الدارجة في المنطقة لزيوت مماثلة . ويتراوح الخصم الذي يمنح عن الزيت الكويتي بين ١٥ و ٢٥ سنتاً للبرميل تبعاً للجهة المرسل اليها .

ويقول مصدر آخر « ان خصما بنسبة ١٠ — ١٥ ٪ من السعر السائد ... هو كما يبدو تقدير معقول لمستوى الخصوم خلال عـام ١٩٦١ »[١] .

ولعل من المناسب هنا ايراد بعض الأمثلة الواقعية للخصوم الممنوحة

---

(١) ادموند سايـوندز ، التقدم البترولي في نصف الكرة الشرقي ، نيويورك ، ديسمبر ١٩٦٢ ، ص ٦ .

حديثاً او المعروضة للمشترين المستقلين . فقد قامت حكومة ارغواي مؤخراً بدعوة مناقصة لتجهيز ١٠٠,٠٠٠ طن من الزيت الخام . وقد تسلمت العروض التالية :

الزيت الجزائري من درجة ٤٠ مسلماً في بوجي	١,٨٢	للبرميل
الزيت السعودي من الخفجي كثافة ٢٨/٢٩ درجة	١,٣٣	»
الزيت السوفيتي درجة ٣٥° مسلماً على البحر الأسود	١,٨٠	»
الزيت الفنزولي كثافة ٣٣° مسلماً في بورتولا كروز	٢,٣١	»
الزيت الفنزولي كثافة ٣٣° مسلماً في ارغواي	٢,٧٤	»
الزيت الليبي مسلماً في مرسى البريقة	١,٨٠	»
الزيت النايجيري كثافة ٣٣° مسلماً في نايجيريا	١,٨٥	»
زيت قطر كثافة ٤٠° مسلماً في الميناء في قطر	١,٥٢	»
زيت الكونغو كثافة ٣٧ / ٣٩° مسلماً هناك	١,٧٨	»

فاذا تصفحنا القائمة اعلاه لاتضح بسهولة ان الزيوت الليبية والجزائرية والسوفيتية القريبة الى بعضها من حيث النوعية وبعد المسافة عن ارغواي عرضت بسعر ١,٨٠ دولاراً تقريباً . فاذا استندنا الى نموذج الخصوم المبين اعلاه في احكامنا لما ترددنا في القول بأن الخصوم التي منحتها مجموعة اويزس والتي تزيد كثيراً عن هذا المستوى هي خصوم غير عادلة وغير معقولة .

ويؤخذ من الأرقام المنشورة في بلات اويلغرام الصادرة في ٢٤ سبتمبر ١٩٦١ ان الخصوم الممنوحة للمصافي اليابانية عن زيوت الشرق الأوسط كانت تتراوح بين ١٥ و ١٨ سنتاً للبرميل باستثناء الزيت الايراني الذي بيع بخصم ٢٩ سنتاً وزيت قطر الذي بيع بخصم ٣٢ سنتاً . وبيع زيت الزبير (العراقي) بخصم ١٩ سنتاً من سعره السائد .

وتقول النشرة المذكورة الصادرة في ١٢ مارس ١٩٦٢ ان شركة استو حصلت على صفقة لتجهيز ٣٫٣ مليون برميل من الزيت الكويتي خلال سنتين لوزارة الدفاع في تايلند بسعر ٢٫٠٣ دولاراً واصلاً الى تايلند . وتضيف النشرة ان هذا السعر يمثل خصماً بنسبة ١٠ ٪ من السعر السائد وهو معادل للخصوم التي تمنح عادة لليابان . وكان اعلى عرض قدم في تلك المناقصة عرض شركة شل التي طلبت ٢٫٣٨ دولاراً للبرميل .

وتضمنت نشرة بلات الصادرة في ٢ ابريل ١٩٦٢ مجموعة طيبة من الصفقات التي عقدت مع اليابان وهي :

١ – اشترت في يناير ١٩٦٢ تسع شحنات من الزيت السوفيتي بسعر معدله ١٫٩١ دولاراً للبرميل واصلاً الى اليابان .

٢ – اشترت ١٦ شحنة من الزيت السعودي بسعر ١٫٥١ دولاراً للبرميل على ظهر الباخرة في راس تنورة . وحيث ان السعر السائد لهذا الزيت ذي كثافة ٣١ درجة هو ١٫٥٩ دولاراً للبرميل لذلك فالخصم الممنوح كان ٨ سنتات فقط .

٣ – اشترت جملة شحنات من الزيت الكويتي بسعر يتراوح بين ١٫٤١ – ١٫٤٥ للبرميل مسلماً على ظهر السفينة في ميناء الأحمدي . وحيث ان السعر السائد هو ١٫٥٩ دولاراً للبرميل لذلك فالخصم الممنوح كان ما بين ١٨ و ١٤ سنتاً للبرميل .

٤ – اشترت جملة شحنات من زيت العراق مسلماً على ظهر السفينة في ميناء البصرة بسعر ١٫٥٠ – ١٫٥٣ دولاراً ، وحيث ان السعر السائد لزيت البصرة ذي كثافة ٣٥° هو ١٫٧٢ دولاراً لذلك

فالخصم كان ما بين ٢٢ و ١٩ سنتاً للبرميل .

٥ – اشترت شحنة واحدة من زيت قطر بسعر ١٫٦٩ دولاراً مسلماً على ظهر السفينة في ام سعيد . وحيث ان السعر السائد لزيت قطر ذي كثافة ٤١ درجة هو ١٫٩٥ دولاراً لذلك فالخصم الممنوح كان ٢٦ سنتاً للبرميل .

٦ – اشترت خمس شحنات من زيت المنطقة المحايدة بسعر ١٫٣٠ دولاراً للبرميل مسلماً على ظهر السفينة في رأس الخفجي . وحيث ان السعر السائد لهذا الزيت الثقيل نسبياً هو ١٫٤٢ للبرميل لذلك فالخصم الممنوح ١٢ سنتاً للبرميل .

وتفيد نشرة بلات اويلغرام الصادرة في ٣ مايو ١٩٦٢ ان شركة برازيلية جديدة عرضت تزويد الحكومة البرازيلية بـ ١٢٠ مليون برميل من زيت الشرق الاوسط خلال خمس سنوات على اساس السعر السائد في راس تنورة لزيت ذي كثافة ٣٤° – ٣٤٫٩° وهو ١٫٨٠ دولاراً للبرميل ناقصاً ١٢٪ بصفة خصم .

وتخضع الأسعار السائدة في ليبيا الى تخفيضات أخرى عدا الخصوم المعتادة ، اذ ينص قانون البترول المعدل على ان دخل صاحب عقد الامتياز يساوي السعر السائد للطن الواحد من الزيت الخام المصدر ناقصاً نفقات التسويق مضروباً في عدد الأطنان المصدرة . وعلى ذلك فالخصوم هي جزء من نفقات التسويق وان كانت في الواقع اهم جزء منها . أما الجزء الآخر فيشمل جميع المصروفات الأخرى التي يمكن عزوها بصورة عادلة وصحيحة وضرورية الى بيع الزيت الليبي أو تنسيق أو ترتيب تصديره من ليبيا . وهذه هي مصروفات التسويق الحقيقية التي حملت عليها مؤخراً منظمة (أوبك) . .وكانت هذه المصروفات الى قبل زمن

قصير تمثل واحداً في المائة من السعر السائد في أكثر أقطار الشرق الأوسط المنتجة للزيت .

لم تر منظمة (اوبك) مبرراً لاقتطاع نفقات التسويق من الدخل الاجمالي لذلك أوصت بقرارها رقم ٤ - ٣٤ بحذف مساهمة الحكومة فيها . وكان هذا الطلب هو الوحيد الذي استجابت له جزئياً بعض الشركات حيث وافقت على تخفيض نفقات التسويق الى نصف في المائة . غير ان هذا الاتجاه لم يظهر أثره في حسابات المناصفة بين الحكومة الليبية وشركات البترول ، إذ كانت نفقات التسويق تؤلف فقرة هامة في مجموع المبالغ المستنزلة للتوصل الى الدخل الصافي

٦ - مشاكل تسويق الزيت الليبي .

يبدو ان هناك صعوبتين كبريين تعترضان تسويق كميات متزايدة من الزيت الليبي في أوربا ، أولها يتعلق بنوعية الزيت الليبي والثانية تخص نوعية مالكيه .

فالصعوبة الأولى ناشئة عن خفة الزيوت الليبية ، لا سيما زيت الضهرة الذي تصدره مجموعة اويزس . فالنموذج الحالي للطلب الأوربي على المنتجات هو كما قلنا في غير هذا الموضع في مصلحة الزيوت الثقيلة التي تحتوي على نسب عالية من زيت الوقود ونسب واطئة من البنزين . وشركات التصفية الاوربية لا تنظر بارتياح الى الزيوت الخام الخفيفة لأنها اضافة الى عدم انسجامها مع نموذج الأستهلاك تكلف ايضاً ثمناً اغلى بسبب فروق الكثافة . وبمقدور الشركات المترابطة الكبرى التغلب على هذه الصعوبة باستيراد زيوت خام ثقيلة من مصادر التجهيز المنبثة في شتى الأقطار لتهيئة خليط متوازن لأغراض التكرير . وعلى ذلك فقد كانت النتيجة المباشرة لادخال الزيت الليبي في الأسواق الأوربية زيادة في صادرات

فنزويلا من الخام الثقيل الى اوربا وتعجيلا في تطوير حقل السفانية البحري في السعودية الذي ينتج زيتاً متوسط الكثافة (ثقيلا بالنسبة لزيوت الشرق الأوسط وافريقيا) . وصارت تستورد هذه الزيوت الثقيلة بكميات متزايدة لخلطها مع الزيت الليبي .

لقد ظهرت حديثاً دراسة قيمة للدكتور فرانسسكو بارا مستشار (اوبك) الأقتصادي حول موضوع نماذج الطلب وكثافات الزيوت الخام . يقول الكاتب ان الطلب في اوربا الغربية على زيت الوقود الثقيل قد ارتفع خلال الفترة ١٩٥١ — ١٩٥٧ بمعدل ١٥,٩ ٪ في السنة بينما ارتفع الطلب خلال نفس المدة على الغازولين بنسبة ٨,٣ ٪ فقط . وقد ازداد هذا الأتجاه وضوحاً في السنتين ١٩٦٠ — ١٩٦١ اذ ارتفع الطلب على زيت الوقود الثقيل بنسبة ١٩,٩ ٪ سنوياً بينما لم ينمُ الطلب على الغازولين الا بنسبة ١٢,٦٪ فقط . وقد زادت نسبة ما تستهلكه اوربا من زيت الوقود من ٣٥ ٪ من مجموع المنتجات البترولية في سنة ١٩٥٠ الى ٤٤٪ في سنة ١٩٥٧ ، بينما هبطت نسبة الغازولين من ٣٣ ٪ الى ٢٦ ٪ خلال نفس الفترة . واستمر هذا التحول في اتجاه زيت الوقود حتى صار الغازولين يباع باسعار واطئة جداً في اوربا . ويشير الدكتور بارا الى التوسع في استخدام طريقة حقن النفثا ، اي الأجزاء الخفيفة من البرميل ، في الطبقات تخلصاً من ضرورة ارهاق السوق بعرض من البنزين لا يستوعبه الا باسعار واطئة جداً . انها لصورة قاتمة للزيت الليبي .

أما الصعوبة الثانية فناجمة عن صفة ملكية الزيت الليبي . لقد آلت اغنى حقول الزيت في ليبيا الى مجموعة أويزس ، وهذه المجموعة كما أوضحنا ، مؤلفة من ثلاث شركات مستقلة متوسطة الحجم وهي تعتبر من الضيوف الجدد على مائدة البترول في نصف الكرة الشرقي . فهي لا تملك منشآت كافية في أوربا لاستيعاب تجهيزاتها الآخذة في النمو من

الزيت الليبي . وقد اضطرت سعياً وراء الحصول على منافذ لتصريف انتاجها الى تقديم خصوم عالية جداً وهي مستعدة كما يبدو لقبول تضحيات أخرى في سبيل استرداد جزء من الملايين الكثيرة التي أودعتها في التراب الليبي في عقدي الامتياز رقم ٣٢ و ٥٩ بنوع خاص . وقد ارهقت هذه المصروفات ميزانية المجموعة ، ولا سيما اميرادا التي بلغت حصتها من النفقات الكلية ما يقرب من دخلها الصافي عن مجموع نشاطها . ان مصرفاً بهذا المقياس لا يمكن تركه طويلاً في جوف الأرض .

وحتى لو نجحت مجموعة اويزس في انشاء مصافٍ في أوربا وعقد صفقات تكرير مع شركات تصفية مستقلة فسوف تظل تعاني من عدم توفر مصادر متنوعة تستمد حاجتها منها . فلاجل الأستفادة الى اقصى حد ممكن من خصائص الزيت الليبي والحصول على خليط مناسب للتصفية لا بد من تأمين تجهيزات منتظمة ومأمونة من الزيوت الخام الاخرى .

فالقادم الجديد الى اوربا لا يستطيع بسهولة تكييف زيته الخام لمجاراة نموذج متغير من الأستهلاك . والشركات المستقلة لا تملك من المصادر ما تستطيع به السيطرة على الخصائص المختلفة للزيوت بحيث تستفيد من كل خصيصة اقصى فائدة ممكنة . ولا شك ان شراء مجموعة اويزس بعض محطات توزيع البنزين في انكلترة والمانيا وبليجكا وغيرها سوف يساعدها كثيراً على التخلص من هذا المنتج ضمن حدود معينة . ولا يحتمل ان تنشأ صعوبة ما في تصريف المنتجات الأخرى .

٧ – علاج الوضع القائم

هناك ثلاث مشاكل على الأقل منبثقة عن اسعار الزيت الخام وتحتاج الى حلول سريعة . هناك اولاً مشكلة تحديد مفهوم السعر العادل . وهناك ثانياً مشكلة منح بعض الشركات المتوسطة خصوماً غير اعتيادية لضمان

سرعة استرداد استثماراتها ، ثم هناك مشكلة اقناع الشركات التي تخلفت عن قبول الأحكام القانونية الجديدة بوجوب قبولها .

وقبل اقتراح اي طريقة معينة للعمل يبدو من الضروري استعراض الوضع القانوني قبل تعديل قانون البترول لسنة ١٩٥٥ وبعده .

لم يشر القانون الأصلي الى اسعار سائدة او الى اي اسعار تحسب بموجبها مناصفة الأرباح . ولم يتطرق الى ذكر الأسعار الا في معرض تقييم زيت الأتاوة . فالفقرة الثانية من البند السابع من الملحق الثاني لقانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ تحدد قيمة البترول الخام لأغراض الأتاوة فقط . والفقرة الثانية من المادة ١٤ والفقرة الثانية من البند الثامن من الملحق الثاني للقانون تعرفان ربح صاحب عقد الأمتياز بالنسبة لأي سنة بكونه الدخل الناشيء عن جميع عمليات الاستطلاع والتحري والاستخراج والأنتاج التي يمارسها في ليبيا في تلك السنة بعد استبعاد فقرات معينة حددتها الفقرتان المذكورتان . وحيث ان كلمة دخل وردت في التعريف مطلقة فهي لا يمكن ان تعني سوى الدخل المتحقق فعلا .

والسعر الذي يختاره صاحب عقد الامتياز لغرض تقييم زيت الأتاوة بمقتضى الفقرة الثانية من البند السابع المشار اليها اعلاه لا يؤثر كثيراً في حجم حصة الحكومة ، حيث سبق ان اوضحنا ان ما تدفعه الشركات بصفة أتاوات لا يعتبر مصرفاً كغيره من مصاريف الانتاج بل يستنزل من نصيفة الحكومة ، لذلك فهو بمثابة دفعة معجلة على الحساب . وقد تستثنى من ذلك السنة الأولى بعد بدء الفترة الانتاجية لأنها سنة خسارة على الدوام بالنسبة للشركات المنتجة .

أما التعديلات الجديدة في قانون البترول فقد عرفت الدخل والسعر

كليهما . فقد عُرّف الدخل الناتج لصاحب عقد الامتياز من عملياته في ليبيا بالنسبة لتصدير البترول بكونه السعر السائد للطن الواحد من الزيت الخام ناقصاً نفقات التسويق كما ورد تعريفها في اللائحة (النظام) رقم ٦ مضروباً بعدد الأطنان المصدرة . وعرف السعر السائد بكونه السعر على ظهر السفينة في نقطة انتهاء بحرية للزيت الخام الليبي من الكثافة والنوعية المختصتين المتوصل اليه بالرجوع الى اسعار السوق الحرة للمبيعات التجارية بشحنات كاملة حسب الطريقة التي يتم الأتفاق عليها بين صاحب عقد الأمتياز واللجنة ، واذا لم تكن هناك سوق حرة للمبيعات التجارية بشحنات كاملة من الزيت الليبي فعندئذ يعني السعر السائد سعراً عادلاً يعين بالأتفاق بين صاحب عقد الأمتياز واللجنة واذا تعذر الاتفاق بينهما فبالتحكيم على ان تؤخذ بنظر الأعتبار الأسعار السائدة للزيت الخام المماثل في نوعيته وكثافته في الأسواق الحرة الأخرى مع ادخال التعديلات اللازمة عن اجور الشحن والتأمين .

ان وجه الاشكال في هذا التعريف هو ان اكثر الاشياء التي يشير اليها لا وجود لها . فليس هناك اسعار سوق حرة لأن الجزء الأعظم من بترول نصف الكرة الشرقي يشحن الى معامل التكرير المترابطة اي التي تمتلكها نفس الشركات المنتجة للزيت او الشركة الأم التي تسيطر على الأثنين معاً على اساس اسعار لا يمكن اعتبارها اسعار سوق ولا اسعاراً حرة . كما ان المبيعات لا تتم على اساس شحنات مستقلة بل هي جزء من برنامج طويل الأمد تجهز بموجبه معامل التكرير في اوربا بالزيت الخام . والطريقة التي يتفق عليها بين صاحب عقد الأمتياز واللجنة لم يتفق بشأنها بل كل ما هناك ان المادة المختصة من اللائحة البترولية رقم ٦ عرفت « الطريقة » بأن يقوم صاحب عقد الأمتياز من جانبه فقط بتعيين سعر سائد والاعلان عنه .

ويخضع السعر السائد في ليبيا الى الخصم كما سبق ان اوضحنا . والسبب في اقرار المشرّع الليبي مبدأ الخصوم هو محاولة حمل الشركات القائمة على قبول التعديلات الجديدة وتحويل عقـــود امتيازها الى احكام المرسومين الملكيين . فلو لم يسمح التعديل بالخصوم لاصبحت الأحكام الجـــديدة تؤلف عبئاً مـــالياً ثقيلاً بالنسبة لاصحاب العقود القائمة بحيث لا يرجى قبولهم لها بأي حال من الاحوال . على ان مقـدار الخصم الذي يجـوز منحه لم يحدد بشكل موضوعي واضح بل ترك لتقدير لجنة البترول واجتهادها . فالمادة ١٥ من اللائحة البترولية رقم ٦ تنص على ان نفقات التسويق تشمل مجموع الخصوم ان وجدت من السعر السائد التي يضطر صاحب عقد الامتياز الى منحها لمواجهة المنافسة لغرض بيع الزيت الليبي الخام الى العملاء المترابطين وغـــير المترابطين بشرط انه يجوز مطالبة صاحب عقد الأمتياز من وقت لآخر بان يثبت للجنة بما يقنعها بأن اي خصوم تمنح على هذا الوجه هي خصوم معقولة تجارياً وعـــادلة بالنسبة لظروف السوق وقت منحها .

ولعـــل عبارة « معقولة تجارياً وعـادلة » الواردة في هـــذه المـــادة اهم عبـارة في التشريع البترولي الليبي كله . فباستطاعة هذه الكلمات السحرية ان تضيف الى دخل الحكومة البترولي او تقتطع منه ملايين من الجنيهـات . فلاجل ان يكون الخصم مقبولاً لدى لجنة البترول لا بد ان تتوفر فيه معايير تقديرية من العدالة والمعقولية . واذا كانت الشركات تعتقد ان اللجنة سوف تؤيد دون اخذ او اعطاء كل خصم تمنحه فقد يخيب رجاؤها . وفي الواقع هناك مـــا يشير الى ان بعض اصحـــاب عقود الأمتياز فطنوا الى الأحتمالات الخطرة التي تحملها العبارة المذكورة في اطوائها . ففي ١٤ يناير ١٩٦٢ تقدمت ثلاث شركات مهمة بطلب تعديل عقود امتيازها وفقاً للأحكام الجديدة مشترطة لذلك بعض الشروط . وكانت اكثر الشروط قليلة الاهمية ويبدو انها وضعت

لغرض المساومة لأنها سحبت بعدئذ . ولكن شرطاً واحداً لم تشأ الشركات الثلاث التنازل عنه وهو يقضي بان تحدد لجنة البترول سلفاً مفهومها لعبارة « معقول تجارياً وعادل » وان تعترف بأن كل خصم تؤيد حسابات الشركات منحه فعلاً هو خصم عادل ومعقول . وقد رفضت اللجنة الألتزام بتفسير معين لاحكام اللائحة ، ولم تكن لديها على كل حال صلاحية تجميد مفعول احكام اللائحة التي اقرها مجلس الوزراء حتى لو رغبت في ذلك . عند ذاك اضطرت الشركات الى سحب عرضها الخاص بتعديل عقودها .

فماذا تستطيع الحكومة اذن عمله ضمن هذا الأطار القانوني دون اللجوء الى اجراء كيفي عنيف من جانب واحد للحصول على دخل مماثل لما تحصل عليه حكومات الأقطار المصدرة الأخرى ؟ كان السيد محمد عثمان الصيد رئيس الوزراء السابق يصرح دوماً ان هدفه الحصول على مناصفة أرباح حقيقية . وقد تحقق هذا الطموح المتواضع بالتعديلات القانونية التي شرّعت في سنة ١٩٦١ . ولكن يبدو ان هذه القاعدة ، أي قاعدة المناصفة الحقيقية ، قد أصبحت موضوع تشكك ونقد في كثير من المحافل وتحوّل الشعار الآن الى « المساواة مع الشرق الأوسط » . وتعني المساواة هنا قسمة بنسبة ٥٥/٤٥ أو حتى ٦٠/٤٠ في صالح الحكومة .

فلنلقِ نظرة على الخطوات التي يمكن اتخاذها دون احداث جو متأزم في العلاقات بين الحكومة والشركات . هناك حلول عديدة للمشاكل المذكورة ولعل من المفيد دراسة اتخاذ التدابير التالية كبداية للعمل :

١ — ان السعر المعلن من قبل استو لزيت ذي كثافة ٣٩° — ٣٩,٩°

وهو ٢,٢١ دولاراً للبرميل لا يبدو بعيداً عن السعر الصحيح . ولـــم تركب شططاً شركة استو في اهمال عامل الكثافة في الوقت الذي يباع فيه البنزين في اوربا باسعار واطئة جداً او يحقن في التراكيب في بعض الأقطار المنتجة بالنظر لهذا التغير الذي حصل في نموذج الاستهلاك. ولعل الوقت غير بعيد حين تضطر الشركات الى « سلخ » جزء من النافثا من الزيت الخام الليبي موقعياً قبل شحنه الى اوربا لاجل تعديل كثافته . اما الميزة الجغرافية للزيت الليبي فيجب ان تؤخذ تماماً بنظر الاعتبار . ان زيت كركوك الخام ذا كثافة ٣٦° — ٣٦,٩° المصدر مـــن موانيء البحر الأبيض المتوسط قد سعر بسعر سائد قدره ٢,٢١ دولاراً للبرميل . وحيث ان هذا الزيت مضاهٍ في قيمتـــه التكريرية للزيت الليبي وان كان حاوياً على نسبة اعلى من الكبريت (مقابل احتواء الزيت الليـــبي على نسبة اعلى من الشمع) لذلك فباضافة الفرق في اجور الشحن من بانياس او طرابلس الى مرسى البريقة نحصل على سعر سليم وعـــادل للزيت الليبي . ان هذا الفرق يعادل نحو خمسة سنتات للبرميـــل على اساس عقود الشحن طويلة الأمد وتسعة سنتات للبرميل على اســـاس الأسعار لسفرة واحدة ، على فرض سعر انتاسكيل ناقصـــاً ٥٠٪ . فـالسعر السائد الصحيح لزيت بريقة اذن هو في حـدود ٢,٢٦ دولاراً للبرميل لزيت ذي كثافة ٣٩° — ٣٩,٩° . غير ان شركة استو لا تريد اتخاذ القيم الحالية لزيوت البحر الأبيض المتوسط اساساً للتسعير لأنها تعتبر ان هذه القيم تعكس اجور شحن بالية ، وقد تحجرت تلك القيم لاسباب سياسية بحيث لا سبيل الى خفضها لتعكس اجور الشحن الواقعية في الوقت الحاضر . قد تكون هذه النظرة سليمة لاننا نعرف جميعاً ان بناء ناقلات

بترول ضخمة وتعميق قناة السويس لاستيعاب تلك الناقلات قد اديا الى انخفاض كبير في اجور الشحن . ولكن السؤال الذي قد يجول في الأذهان هو لماذا تفعل العوامل السياسية فعلها في الشرق الأوسط ولا تفعل في ليبيا ؟ لا يرى المؤلف ان من العدالة حرمان المملكة الليبية من مزية الكثافة والمزية الجغرافية معاً ، بل لا بد من اخذ المزية الثانية بكامل الاعتبار على اقل تقـــدير .

وعلى ذلك يقترح المؤلف اجراء مفاوضات ودية مع شركة اســـو للوصول بالسعر السائد الى المستوى العادل وهو ٢٫٢٦ دولاراً للبرميل . كذلك يجب مفاتحة مجموعة اويزس التي اعترفت بكونها تبعت اسـّـو في سعرها حول تعديل سعرها السائد .

٢ – اما قضية تنظيم مستوى الخصوم فهي اكثر تعقيداً وتحتاج الــى بـــذل جهود والى صبر والى استشارة الخبراء . ولكي تستطيـــع الحكومـــة مفاوضة الشركات من مركز قوي من الضروري كخطـوة اولى تقييم الزيت الليبي الخـــام في نقطـــة الأصدار في الوقت الذي تمنـــح فيه الخصوم . وللتوصل الى قيمة هـــذا الزيت الحقيقية لا بد من اخـــذ عاملين بنظر الأعتبار وهمـــا اولاً المستوى الدراج للخصوم وثانياً المستوى الدارج لأجور الشحن .

ففيما يخص الخصوم سبق ان اوضحنا ان ليس هناك مـــدلولات تنشر حـول مقادير الخصوم التي تمنحها الشركات في الاسواق المختلفة ، لذلك فسوف تجـــد الشركات العاملة في ليبيا صعوبة كبرى في اثبات كـون الخصوم التي منحتها خصوماً عادلة ومعقولة . ولكن اقل خصم يمكن قبوله هو بمعدل ٣٥ سنتاً للبرميل وينبغي رفض كل خصم اوطـأ من ذلك المعدل . اما فيما يتعلق باجور الشحن الواجب تطبيقها فهـذه

تتأرجح بذبذبة واسعة نسبياً وتجب مراقبتها على الدوام . ففي يناير وفبراير ١٩٦٣ ارتفعت الأجور لسفرة واحدة الى « انتاسكيل دون تخفيض » نظراً لموجة البرد القارص التي اجتاحت اوربا ثم بدأت تهبط رويداً رويداً ولعلها تستقر عند مستوى « انتاسكيل ناقصاً ٥٠٪ » . وكلما ارتفعت اجور الشحن ارتفعت قيمة المزية الجغرافية التي حبيت بها ليبيا . وقد قام احد الأقتصاديين البارزين بحساب قيمة زيت البريقة على اساس مقارنته مع الزيت السعودي ذي كثافة ٣٤° في راس تنوره مستعملاً اجور شحن مختلفة فتوصل الى النتائج المبينة في الجدول رقم ٠٨

فاذا اعتبر زيت البريقة مكافئاً للزيت العربي (باهمال عامل الكثافة) تكون عندئذ القيمة الحقيقية لزيت شركة اسو في بريقة ما بين ١٫٧٩ دولاراً و١٫٩٤ دولاراً للبرميل حسب اجور الشحن الدارجة في لحظة البيع .

غير ان المؤلف يفضل مقارنة زيت البريقة بزيت كركوك ذي كثافة ٣٦° في ميناء طرابلس (لبنان) . ففي تلك الحالة تصبح قيمة الزيت الليبي كما يلي على وجه التقريب :

٢٫٢١ - ٠٫٣٥ + ٠٫٠٥ = ١٫٩١ دولاراً للبرميل .

فاذا اقدمت اي شركة على بيع زيتها بسعر صاف يقل عن ١٫٩٠ دولاراً (على فرض بقاء فرق اجور الشحن بين طرابلس والبريقة مساويا خمسة سنتات) فللحكومة ان تعترض على سقم الحس التجاري الذي اظهرته الشركة في عقد تلك الصفقة .

٣ - يوصي المؤلف باصدار تشريع خاص بالمحافظة على الثروة البترولية يمكّن الحكومة من انتهاج سياسة قويمة وفعالة للمحافظة على المدخرات البترولية سواء في جوف الارض او فوق

الجدول رقم (٨) حساب قيمة زيت البريقة للبرميل الواحد بالدولار

	انتاسكيل – ١٥٪	انتاسكيل – ٣٠٪	انتاسكيل – ٥٠٪
السعر السائد للزيت السعودي ذي كثافة ٣٤° في راس تنورة	١،٨٠	١،٨٠	١،٨٠
ناقصاً الخصم	٠،٣٥	٠،٣٥	٠،٣٥
السعر الفعلي في راس تنورة	١،٤٥	١،٤٥	١،٤٥
زائداً اجور الشحن من راس تنورة الى مارسيليا	٠،٧٠	٠،٦٠	٠،٤٦
قيمة الزيت السعودي الخام في مارسيليا	٢،١٥	٢،٠٥	١،٩١
ناقصاً اجور الشحن من بريقة الى مارسيليا	٠،٢١	٠،١٧	٠،١٢
قيمة الزيت السعودي في بريقة	١،٩٤	١،٨٨	١،٧٩

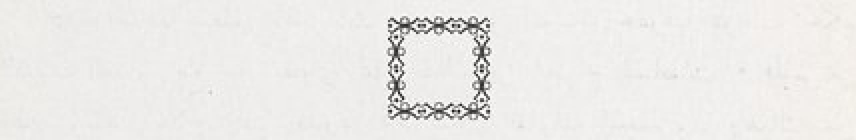
سطحها . فالزيت ثروة ناضبة ولا يمكن التعويض عنها وللحكومة مطلق الحق في اتخاذ التدابير الوقائية التي تحول دون تبديد الثروة القومية من قبل شركات لا هم لها في الغالب الا استرداد قيمة استثماراتها باقصى سرعة ممكنة .

٤ – يوصي المؤلف كذلك باحداث لجنة تنسيق على غرار النموذج الفنزولي تتولى معالجة القضايا المتعلقة بالخصوم . وينبغي على السلطة المسئولة عن شئون البترول الأيعاز الى الشركات المنتجة بوجوب تقديم برنامج نصف سنوي او ربع سنوي للتصدير ، يبين الكميات المزمع تصديرها تواجها المنوي ارسال الزيت اليها ومقدار الخصم الممنوح في كل صفقة – ان وجد – . ويجب دراسة هذه الخصوم دراسة دقيقة من قبل خبراء في تسويق الزيت تستخدمهم لجنة التنسيق المقترحة ، وكل خصم يرى الخبراء انه مفرط يجب رفضه في الحال واشعار الشركة المختصة بذلك القرار . ولا شك ان وقف الصفقة قبل اتمامها خير من الاعتراض عليها بعد عقدها وتنفيذها .

٥ – اما فيما يتعلق بالشركات التي تفضل التمسك بحقوقها بموجب احكام القانون القديم مع ما ينطوي عليه ذلك من احراج للسلطات ، فليس من الهين وصف علاج ضمن حدود الامكانيات القانونية المتيسرة . وهناك سبل كثيرة لمضايقة شركة اجنبية ولكن المؤلف لا يوصي باللجوء الى مناورات رخيصة . ومن جملة الوسائل القانونية التي قد تجد الحكومة مبرراً لاستخدامها حجب الموافقة المطلوبة على التنازلات ما لم يوافق المتنازل له على قبول شروط القانون المعدل . وقد استخدمت هذه الوسيلة بنجاح لحمل الشركة الفرنسية (سوسيتي ناسيونال دي بترول داكيتين) على قبول التعديلات . وهناك طريقة اخرى راودت بعض الأذهان وهي

حجب الموافقــة على انشاء خــط الأنابيب او المرفأ البحري ما لم توافــق الشركة او الشركات المعنيــة على التعديل . وهذه تشبــه جــدع الرجل انفه نكاية بوجهه ! اذ ان غلــق البترول في داخل خزانة يحــرم الشعب الليبي من مــوارد هو بأمس الحاجة اليهــا لتطوير بلده .

من رأي المؤلف ان ثمة مجالاً واسعاً للمفاوضات الحبية بين الحكومــة والشركات بشرط ان تحسن الحكومة اختيار الأشخاص الذين يمثلونها في المفاوضــة . وهؤلاء يجب ان يتصفوا برحابة الصدر وسعة الحيلة وغزارة العلم وعمق الخبرة . ولا ضير في ان يأخذ بالزمام رئيس الوزراء نفسه لأن موضوع المفاوضــة مهم يستدعي مستوى عالياً من المفاوضين .



الفصل السادس

الزيت الليبي وزيوت الشرق الاوسط وفنزويلا

١ – خصائص الزيت الخام الليبي :

الزيت الخام خليط من عدد كبير من المركبات ينتمي أكثرها الى أسرة الهايدروكاربونات . ويقدر بعض العلماء عدد المركبات الموجودة في البترول بما لا يقل عن ثلاثة آلاف مركب[١] . وهناك سلسلة طويلة من الهيدروكاربونات في الزيت الخام ، بعضها لا يستطيع البقاء الا على شكل غازي في درجات الحرارة المعتادة والضغط الجوي الطبيعي . وهناك مركبات اخرى توجد في الزيت الخام بنسب صغيرة ولكنها متفاوتة وهذه هي مركبات الكبريت والأوكسجين والنايتروجين (الآزوت) . وقد يوجد الكبريت حراً مذاباً في الزيت او على شكل كبريتيد الهايدروجين او كمركب عضوي . ومركبات الكبريت مزعجة بصورة خاصه لأنها كريهة الرائحة ولأن بعضها قارض (يسبب التآكل) .

والهايدروكاربون كما يدل عليه اسمه مركب من هايدروجين وكاربون .

---

(١) و.ل. نلسن ، هندسة تصفية البترول، نيويورك. ١٩٥٨، ص ١٠ (باللغة الانكليزية).

فالهايدروجين ، كما هو معلوم ، خفيف وغازي بينما الكاربون اي الفحم ثقيل وصلب . فمن المنطق اذن انه كلما زاد عدد ذرات الهايدروجين بالنسبة لعدد ذرات الكاربون في جزيئة الهايدروكاربون كلما كان المركب أخف وزناً . فالميثين الذي تتألف جزيئته من أربع ذرات من الهايدروجين وذرة واحدة من الكاربون غاز خفيف جداً يعسر تسييله الا تحت ضغط كبير ودرجات حرارة واطئة جداً . اما البوتين فتتألف جزيئاته من عشر ذرات من الهايدروجين واربع من الكاربون (اي ٢٫٥ ذرة هايدروجين لكل ذرة من الكاربون) لذلك فهو غاز ثقيل نوعاً ما ويسهل تسييله واستخدامه على شكل بوتاغاز للأغراض المنزلية .

فتكرير الزيت الخام او تصفيته ما هي الا عملية فصل الأجزاء المختلفة المخلوطة فيه بحيث تتلاءم نسب المنتجات ، بقدر الامكان ، مع نموذج الاستهلاك . وعلى ذلك فمن الضروري دراسة خصائص الزيت الليبي لأن تلك الخصائص تقرر الى حد كبير مدى تقبل الأسواق له في حدود سعر معين .

وهناك ناحية فنية اخرى لها مساس في الموضوع ، وهي ناحية تصنيف الزيوت الخام الى زيوت بارافينية ومتوسطة ونافثينية . ان هذا التقسيم لا يستند الى اساس علمي محدد المعالم ولكنه ذو قيمة عملية عند تقييم الزيوت الخام . فالزيوت البارافينية خفيفة ، وتعطي عند التصفية نسباً مرتفعة من المنتجات البيضاء ، كما ان بقايا التصفية تصلح مادة خاماً لصنع زيت التزييت . أما الزيوت النافثينية أو الأسفلتية فتعطي عادة نسباً واطئة من البنزين والكروسين وعالية من زيت الوقود ، وبقايا التصفية عبارة عن منتج قيري يصلح للحرق . والزيوت الخام المتوسطة تجمع بين خصائص النوعين المذكورين بنسب متفاوتة .

ان الزيوت الليبية التي تسوّق في الوقت الحاضر زيوت بارافينية غنية

بالغازولين والمنتجات البيضاء الأخرى ، كما ان أكثر الزيوت الأخرى التي اكتشفت في ليبيا والتي سيجري تسويقها قريباً من الصنف البارافيني . وبعضها ، مثل زيت شركة ب ب ، يحتوي على نسبة كبيرة من الشمع بحيث يتعذر دفعه في خط الأنابيب ما لم يسخن أولاً ، حيث انه يتخثر أو ينجمد في درجة ٦٥ فهرنايت . أما زيوت الشرق الأوسط فاكثرها ذو قاعدة مختلطة . غير ان زيت قطر من النوع البارافيني وقريب الى زيت ليبيا ، وزيت السفانية المستخرج من الحقل البحري العائد لشركة أرامكو ذو قاعدة اسفلتية . كذلك الزيت الياباني في المنطقة البحرية في الخليج العربي من نفس القاعدة . واكثر الزيوت الخام في فنزويلا والمكسيك زيوت اسفلتية ثقيلة .

واضافة الى الانواع الثلاثة الموصوفة اعلاه هناك بعض الزيوت الخام الحاوية على قدر هام من الهيدروكاربونات الأروماتيكية وهذه تدعى زيوتاً ذات قاعدة اروماتيكية [١] . وتوجد هذه الزيوت على الأكثر في الشرق الأقصى لا سيما برما وبرنيو .

ان اكثر الزيوت الليبية ذات كثافة تتراوح بين ٣٨ — ٤٢ درجة بمقياس معهد البترول الأمريكي . والقسم الاعظم من الزيوت المصدرة تقرب كثافتها من ٤١ درجة .

ومن مزايا الزيت الليبي انخفاض نسبة الكبريت فيه ، وهذه خصيصة قيمة بالنسبة للمصافي الاوربية التي تستطيع ان تستمد حاجتها من الخام من مصادر شتى تحت تصرفها . فزيوت الشرق الاوسط تحتوي عادة على نسب عالية من الكبريت ، لذلك فالقدرة على تلطيف تلك الزيوت عن طريق مزجها بالزيت الليبي مزية ثمينة بالنسبة للشركات المتنوعة

---

(١) مجلة الزيت والغاز ، ٢٨ اكتوبر ١٩٤٤ ، ص ١٠١ .

المصادر مثل استو و ب ب واموزيس وجلف .

وخصيصة أخرى من خصائص الزيت الليبي كشفت عنها شركة استو وهي ان نسبة الغازولين الذي يمكن اشتقاقه من بترول زلطن أوطأ بشكل ملحوظ وان نسبة زيت الوقود الذي يمكن اشتقاقه أعلى بشكل ملحوظ مما يتوقع المرء من درجة كثافة مماثلة من زيوت الشرق الأوسط .

٢ – تكاليف الانتاج

يتساءل كثير من الناس عن كلفة انتاج الزيت الليبي الخام . وهو سؤال مشروع ولكن من العسير الأجابة عنه . فشركات البترول سواء في ليبيا او في الأقطار الأخرى المنتجة للزيت لا تنشر عادة ارقاماً بالكلف . لذلك فالجواب عن هذا السؤال اما ان يكون استنتاجاً منطقياً او حدساً نيراً . ولكن حتى مثل هذا الجواب الفج لا يصح اعطاؤه فيما يتعلق بالمملكة الليبية لان معدل الانتاج لكل من شركتي استو واويزس ما زال في مرحلة ابتدائية ولم يستقر بعد على مقياس يمكن اتخاذه اساساً لحساب التكاليف . فاذا كان مقياس الأنتاج ضيقاً فكلفة الانتاج للوحدة تتضخم بطبيعة الحال . ومن جهة اخرى فان تحميل الدخل الاجمالي اعباء استهلاك الموجودات او الاصول المادية واستهلاك جميع المصروفات التي انفقت قبل بدء الفترة الأنتاجية باعتبارها مصروفات رأسمالية قد يؤدي في فترات الأنتاج الاولى الى ابتلاع الدخل الناجم عن بيع البترول باجمعه وقد يخلف وراءه خسارة دفترية . فمن الواضح اذن ان كل رقم بكلف الانتاج في هذه المرحلة الباكرة لا يعني كثيراً . وقد ظهر للمؤلف من اتصالاته ببعض موظفي الشركات ان من رأي الشركات ان كلفة الانتاج سوف تستقر بعدئذ على رقم يتراوح بين

٥٠ و ٥٥ سنتاً للبرميل . وقد استخدمت شركة اسو نفس هذا الرقم في حساب قيمة الزيت الخام في الصهاريج للتوصل الى حصة الحكومة من الأرباح .

وقبل اجراء دراسة مقارنة لتكاليف الانتاج في شتى الأقطار المنتجة للزيت يبدو ان من الضروري استيعاب مفهوم التكاليف وتشخيص العناصر التي تتألف منها .

قد تحمل تكاليف الانتاج معاني مختلفة . فعندما يقول الأقتصاديون ان المنظم يدفع بالانتاج الى الحد الذي يكون عنده ريع المبيع الهامشي مساوياً للكلفة الهامشية فلعلهم يحسبون من ضمن الكلف نسبة معينة من الربح تعتبر اعتيادية في تلك الصناعة . غير ان هذا المفهوم لا محل له في صناعة الزيت .

ان التكاليف او الكلف في صناعة الزيت تعني التكاليف المعترف بها قانوناً والتي يجوز استبعادها من دخل صاحب عقد الامتياز الاجمالي للوصول الى الدخل الصافي الذي تنصرف اليه مناصفة الارباح . وهذه التكاليف تشمل عادة (١) مصاريف الادارة والتشغيل كالمهايا والاجور وكلفة الاصلاحات وكلفة التأمين ونفقات السفر وكلفة النشاط الصحي والثقافي والترفيهي وما الى ذلك . (٢) استهلاك (اندثار) الاصول المادية واستهلاك المصروفات الرأسمالية الاخرى . والتكاليف بهذا المفهوم انما هي تكاليف تعاقدية تختلف من قطر منتج الى قطر منتج آخر حسب اختلاف شروط عقد الامتياز الممنوح . وقد تختلف في نفس القطر في اوقات مختلفة . مثال ذلك ان استهلاك المصروفات المتكبدة في فترة ما قبل بدء الفترة الانتاجية كان بنسبة ٢٠ ٪ بمقتضى القانون الليبي القديم ثم خفضت النسبة في القانون المعدل الى ٥ ٪ فقط . لذلك فالتكاليف

تبدو مرتفعة جـــداً فيما لو حسبت على اساس قانون ١٩٥٥ قبل التعديل .

وربما كان لشركات البترول رأي آخر في تكاليف الانتاج ، ولعل في دفاترهم ارقاماً بالتكاليف تختلف عن المفهوم التعاقدي ، اذ ربما كانت تشمل الاتاوات والمدفوعات الاخرى المسلمة الى الحكومة كفقرات في جدول التكاليف .

وبالرغم من ان تعبير « التكاليف » قد يكتنفه بعض الغموض وانه لا يستقر على حال فمقارنة التكاليف المقدرة للأنتاج في الاقطـار المنتجة المختلفة لا تخلو من فائدة ، كما ان تحليل اسباب التبـاين الملحــوظ في التكاليف بين تلك الاقطار هو من الأهمية بمكان .

يقول كاتب فرنسي ان كلفة انتاج ارامكو في العربية السعودية في الوقت الحاضر هي ما بين ١٦ و ١٧ سنتاً للبرميل ،اي فيمنتصف الطريق ما بين كلفة الكويت وهي ثمانية سنتات وكلفة العراق وهي ٢٢ / ٢٤ سنتاً [١] . ويقـول نفس المصدر ان كلفة الانتاج في المنطقة البحرية تتراوح بين ٣٥ و ٤٠ سنتاً للبرميل .

ويفيد كاتب آخر ان كلف الانتاج هي كما يـــلي : ٨ سنتات في الكويت ، ٥٠ سنتاً في المنطقة المحايدة ، ٢٥ سنتاً في العراق ، ٦٠ سنتاً في فنزويلا .

اما الأمم المتحدة فقد قدرت كلفة انتاج البترول الخـــام وتوسيع الانتاج في الشرق الاوسط خلال الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٥٨ بمعدل ١٦

---

(١) جي. لوبرت ، التطورات البترولية في العربية السعودية ، مجـلة بـترول انفورماسيون الصادرة في ٥ يونيو ١٩٦٣ ، ص ٣٣ .

سنتاً للبرميل مقابل ١,٦٦ دولار في الولايات المتحدة (اي اكثر من عشرة اضعاف) و٨٧ سنتاً في الشرق الاقصى [١] . ثم نقحت هـذه التقديرات في نشرة الأمم المتحـدة التالية تنقيحاً طفيفاً واضيف اليها كلفة الانتاج في كندا وهي ٣,١٠ دولارات للبرميل الواحد .

وقـد اقتبس المستر هـارتشورن في كتابه « شركات البترول والحكومات » ارقاماً بتكاليف الانتاج هيئت للحكومة الالمانية في سنة ١٩٦٢ ، ويتضح من تلك الارقام ان معدل كلفة انتاج الزيت في منطقة الخليج العربي في سنة ١٩٥٩ واصلاً الى الميناء ٣٣ سنتاً للبرميل .

ان اكثر هذه التقديرات مبنية على ما هو منشور من ارقام الاسعار السائدة وعدد البراميل المصدرة وواردات الحكومات من البترول ، على اعتبار كون ارباح الشركات مساوية لمدفوعاتها من الاتاوة والضرائب الى الحكومات التي تعمل في اراضيهـا . وطريقة الحساب بسيطة لا تحتاج الى ايراد مثل يوضحها .

فاذا افترضنا صحة الأرقام المذكورة على وجه التقريب فالخطوة التالية هي ان نتحرى اسباب هذا التباين الكبير في كلف الأنتاج . فـلماذا يكلف انتاج البرميل من البترول الخام في الولايات المتحدة ١٦ مثل ما يكلف انتاج البرميل من الزيت الكويتي ، ولماذا يكلف انتاج الزيت الليبي اكثر مما يكلفه انتاج الزيت في الشرق الأوسط ؟ فلاجل الأجابة عن هذين السؤالين وامثالهما لا بد لنا من القاء نظرة على العناصر التي تتألف منها هذه الكلف .

ان اهم عنصر في تكاليف الأنتاج هو كلفة حفر الآبار . فقد اوضح

---

(١) الأمم المتحدة ، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٥٨ / ٥٩ ، نيويورك ١٩٦٠ ، ص ٢٨ – ٢٩ .

المسيو أ. جيرو المدير العام (المشارك) لمعهد البترول الفرنسي في محاضرة القاها مؤخراً في المؤتمر العالمي للبترول « بعنوان التقدم العلمي والتطور الصناعي في ميدان البترول » أن نفقات الحفر (التثقيب) تستوفي نصف المجموع الكلي لمصاريف انتاج البترول . فمن الواضح اذن ان الأختلاف في مصروفات الحفر مسئول عن جزء كبير من فرق الكلف . مثال ذلك ان في الولايات المتحدة ٦٢٠,٠٠٠ بئر تنتج الواحدة منها بمعدل ١٣ برميلاً في اليوم فقط ، فلا غرابة اذا كانت كلفة انتاج البرميل الواحد فيها اكثر بكثير من كلفته في العراق او ايران حيث تنتج مائة بئر في كل منها بمعدل ١٠,٠٠٠ برميل يومياً للبئر الواحدة . وفي حقل البرز في ايران ثلاث آبار على الاقل تنتج كل واحدة منها بمعدل ٣٠,٠٠٠ برميل في اليوم [١] . وفي فنزويلا هناك ١٠,٥٠٠ بئر تنتج بمعدل ٢٨٠ برميلا في اليوم لكل منها . وتنتج الآبار السوفيتية وعددها ٣٢,٠٠٠ تقريباً بمعدل ٩٥ برميلا في اليوم بينما في المانيا الغربية هناك ٣٠٠٠ بئر تنتج الواحدة منها بمعدل ٣٠ برميلاً في اليوم . اما الآبار الليبية فليست في سخاء آبار الشرق الأوسط ولا في شح آبار الولايات المتحدة واوربا ، بل هي وسط ما بين فنزويلا والشرق الاوسط . فمعدل إنتاج آبار شركة استو في عقد الأمتياز رقم ٦ هو حوالي ٣٠٠٠ برميل في اليوم ، ولكن آبار اويزس في عقد الأمتياز رقم ٣٢ اقل انتاجاً بكثير . ويبلغ معدل انتاج جميع الآبار المنتجة في ليبيا حسبما كشفته الفحوص حتى منتصف ١٩٦٣ نحو ٥٤٧,٠٠٠ برميل في اليوم من ٣٧٦ بئراً ، اي ان معدل الانتاج للبئر الواحدة هو حوالي ١٤٥٠ برميلا في اليوم .

وهناك وجه آخر من وجوه تكاليف الحفر وهو نسبة الآبار المنتجة

---

(١) مجلة بترووليوم بريس سرفيس ، يوليو ١٩٦٣ ، ص ٢٧٠ .

الى الحفر الجافة . ففي فنزويلا مثلاً كان هناك ١٫٢١ حفرة جافة مقابل كل بئر منتجة في سنة ١٩٦٠ [١] . وفي الولايات المتحدة هناك تسع حفر جافة لكل بئر منتجة . اما في ليبيا فكان هناك ٤٧٥ حفرة جافة مقابل ٣٧٦ بئراً منتجة في منتصف عام ١٩٦٣ اي ان النسبة كانت ١٫٢٦ حفرة جافة لكل بئر منتجة ، وتحسنت هذه النسبة قليلاً في اكتوبر ١٩٦٣ حيث اصبحت ١٫٢٥ : ١ لأن عدد الأبار المنتجة بلغ ٤٠٠ مقابل ٥٠٠ حفرة جافة اما في الشرق الاوسط فليس لدى المؤلف احصاءات بهذا الخصوص الا ان عمليات الحفر تسير هناك بخطى وئيدة نظراً لغزارة انتاج الآبار الحالية وطول عمرها .

وهناك ناحية أخرى ذات صلة بموضوع تكاليف الحفر وهي عمق الخزان البترولي وسمكه . فالطبقات المنتجة في ليبيا هي في الغالب في أعماق قريبة نسبياً كما انها سميكة نوعاً ما .

ومن العناصر المهمة التي تؤثر في ميزان الكلف بين منطقة واخرى المسافة التي تفصل الحقل عن ساحل البحر . ففي الكويت مثلاً تقع الآبار على قيد بضعة أميال من ساحل الخليج لذلك لا تحتاج الشركة الى توظيف مبالغ كبيرة في خطوط الأنابيب . واضافة الى ذلك فالبترول ينساب الى الناقلات بفعل جاذبية الأرض . أما زيت كركوك فيجب ان يقطع بضع مئات من الكلومترات في أنابيب ذات قطر كبير ليصل الى ساحل البحر الأبيض المتوسط . وفي الجزائر هناك خطان من الأنابيب أحدهما يصل حاسي مسعود بميناء بوجي والثاني يصل عجيلة بالصخيرة وهذان الخطان يضيفان كثيراً الى كلفة الانتاج . أما الحقول الليبية

(١) الريو .أ. بارا ، صناعة البترول في فنزويلا ، بحث قدم في مؤتمر البترول العربي الثالث ، ١٩٦١ ، ص ١١ .

الحالية فليست بعيدة جداً عن الساحل ، فحقل زلطـــن يبعد أقل من ١٨٠ كلو متراً عن الميناء كما ان الزيت يجري في الأنابيب بالجاذبية الأرضية باستثناء مسافة قصيرة . وحقل الضهرة في عقد الامتياز رقم ٣٢ لا يبعد سوى ١٤٠ كلو متراً عن السدره ، وهنا ايضاً يجري الزيت بالجاذبية الى الساحل ومنه الى الناقلة . غير ان حقل السماح في عقد الامتياز رقم ٥٩ يبعد ٣٢٥ كلو متراً عن الساحل ، ويقـع حقل الواحة على مسافة ٩٢ كـلو متراً من السماح . و (ب ب) على مسافة مرهقة نوعا ما من اقرب ميناء يصلح لاستقبال الناقلات وهو طبرق .

وقد تختلف الكلف ايضاً بسبب اختلاف نسبة الشمع في الزيت الخام. فانتاج (ب ب) من عقد الأمتياز رقـم ٦٥ يتخثر او ينجمد – كما سبـق ان اوضحنا في الفصل الرابع – في درجة حرارة ٦٥ فهرنهايت ولا يمكن دفعه في الأنابيب دون سبق تسخين الا في اشهر القيظ .

ومن اسباب اختلاف الكلف ايضاً وجود او عدم وجود دفع طبيعي يرفع الزيت من جوف الأرض الى فم البئر دون استئداء اداة خاصـــة لضخه او رفعه بطريقة اخرى . ففي الكويت يندفع الزيت بضغط مائي طبيعي بينما في الولايات المتحدة وعديد من الاقطار المنتجة للزيت يحتـاج الزيت في الغالب الي رفع آ لي . اما في ليبيا فاكثر الآبار او جميعها تقريباً تعتمد على الدفع الطبيعي في الوقب الحاضر . ومع ذلك فقـــد قررت شركة استو صرف ٥٠ مليون دولار لتنفيذ مشروع حقن ماء البحـــر تحت خزان الزيت في زلطن لزيادة الانتاج واطالة عمر الحقل واستخراج نسبة اكبر من مدخراته .

هذه هي اهم العوامل المتغيرة في كلفة الانتاج ، واذا اخذت جميعهـا

بنظر الأعتبـــار وقورنت حقول ليبيا بغيرها فيمكن الحدس بأن كلفـة زيت ليبيا سوف تستقر على معدل ٣٥ — ٤٠ سنتاً للبرميل .

٣ — ارباح الشركات و « ايرادات » الحكومات من البترول .

لقد تعرضت ارباح الانتاج لشركات الزيت العاملة في الشرق الاوسط مؤخراً الى حملة دعائية واسعة في المجلات والنشرات البترولية . ومع ان حقيقه كون شركات الزيت تجني ارباحاً طائلة من استثماراتها في الشرق الاوسط معروفة منذ زمن طويل الا ان الموضوع اكتسب اهمية خاصة بنتيجة ما قيل عن تسرب مقتبسات من دراسة سرية اعدتها شركـــة آرثردي ليتل الأمريكية بناء على طلب منظمة الدول المصدرة للبـترول الخام . وتتناول الدراسة اقتصاديات صناعة البترول في الشرق الأوسط . ويستدل من المعلومات التي «تسربت » ان شركات الزيت في الشرق الأوسط حققت ما بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٠ ارباحاً سنوية تبلغ نسبتها ٦٦٪ من قيمة استثماراتها في الشرق الأوسط . فشركة النفط العراقية حققت ٦٢٪ ، وشركة نفط قطر حققت ١١٤٪ ، وشركة ارامكو فـي العربية السعودية حققت ٦١٪ ، ومجموعة الشركات في ايران حققـــت ٧١٪ .

كان رد الفعل الذي احدثه انتشار انباء هذه الارباح المفرطة فـــي الاقطار المصدرة للبترول يعكس تفكيراً سطحياً وجهلاً في طبيعة صناعة البترول فقد ارتفعت اصوات الساخطين على هذه النسب العالية من الارباح دون الألتفات الى ان الحكومات نفسها شريكات في هـــذه الأرباح وأن أي انخفاض في نسبة تلك الأرباح من شأنه الاضرار بمصالـــح الأقطـار المنتجة وقد يؤدي الى انهيار برامج الأعمار التي تعتمد على نصيفـــة تلك الارباح « المفرطة » . ان الذي يجب ان يغيظنا نحن شعوب الاقطار المصدرة للزيت ومـــا ينبغي ان تنصب عليه نقمتنا هو ليس في

الواقع ارتفاع نسبة ارباح الشركات العاملة في بلادنا بل نسبة تلك الارباح التي نتلقاها من الشركات على شكل اتاوات وضرائب وما اليها .

اما (اوبك) فكان رد فعلها أكثر اتزاناً وأقرب الى منطق الصناعة البترولية ، حيث ركزت اهتمامها على مطلبين كبيرين وهما « تصريف الأتاوات (اي اعتبارها مصرفاً بدلاً من حسمها من نصيفة الحكومة) وزيادة الأسعار . وإذا وفقت المنظمة في تحقيق المطلب الأخير فسوف يفضي ذلك الى ارتفاع في نسبة الأرباح التصورية محسوبة على اساس الأسعار السائدة كما سيفضي الى تقليص حصة الشركات من تلك الأرباح . وقد يتخذ تقلّص نصيب الشركات شكل خسائر في عملياتها اللاحقة اي النقل والتكرير والتسويق .

اما الشركات فقد انبرت الى الدفاع عن ارباح الأنتاج مدعية ان تلك الأرباح يجب ان تعزى الى مجموع استثماراتها في الانتاج والنقل والتكرير والتسويق وان لا تنسب الى قيمة الاستثمارات في مرحلة الانتاج فقط . ومعنى ذلك ان العمليات اللاحقة مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بالانتاج ولا سبيل لتصريف الزيت الخام بدونها .

أمـا نسبة الأرباح في ليبيا التي لم يتح لتقرير آرثودي ليتل أن يستوفيها فسوف تستقر على مستوى اعلى من مستواها في الشرق الاوسط، حيث ان قرب الموانىء الليبية من اوربا يخفض من كلفة النقل كما ان خفة الزيت الليبي ينبغي ان تضمن له سعراً اعلى وان كانت من الخصائص غير المرغوب فيها في اسواق اوربا . فإذا افترضنا ان السعر السائد للزيت الليبي سيحافظ على مستواه وهو ٢٫٢١ دولاراً للبرميل وان كلفة الانتاج ستصبح قريباً ٤٠ سنتاً للبرميل فسيكون الربح الصافي الواجب اقتسامه بين الحكومة والشركات هو ١٫٨١ دولاراً . وبذلك تجني الشركات ٩٠٫٥ سنتاً للبرميل وهو اعلى ربح للبرميل من الزيت في العالم . على ان

افتراض بيع الانتاج بكامله بالسعر السائد هو افتراض غير واقعي لأن هناك شركات لا تستطيع مطلقاً تصريف زيتها بدون خصم جسيم. فاذا افترضنا ان السعر الفعلي هو ١,٨٠ دولاراً للبرميل وان كلفة الانتاج هي ٤٠ سنتاً فسوف تحصل كل من الحكومة والشركات على ٧٠ سنتاً للبرميل، مقابل ٧٥ سنتاً في البرميل تحصل عليها حكومات الشرق الأوسط [١] و ٩٠ سنتاً تحصل عليها فنزويلا و ٦١ سنتاً تحصل عليها السعودية من الشركة اليابانية .

ويجب ان لا يغرب عن البال بخصوص الضرائب التي تدفعها الشركات الى الحكومات ان ليبيا ربما كانت البلد الوحيد من بين الأقطار المصدرة للبترول الذي لا يزال يتلقى ٥٠٪ فقط من ارباح الانتاج. ففي فنزويلا يبلغ مجموع ما تدفعه الشركات الى الحكومة ما بين ٦٨ و ٦٩ في المائة من الأرباح وفي الشرق الاوسط تعطى قاعدة المناصفة على اساس السعر السائد نسبة ٥٥ بالمئة او اكثر الى الحكومة. والسبب الذي جعل ليبيا متخلفة عن القافلة سبق شرحه في مناسبة سابقة، انه الخصم المسموح به بمقتضى القانون الليبي. ولعل في استطاعة الحكومة الليبية بمساعدة منظمة (اوبيك) اقناع الشركات العاملة في ليبيا بالتخلي عن حقها في منح الخصوم وبمحاسبة الحكومة بعد الآن على أساس الأسعار السائدة .

لقد بدأ مسوّقو الزيت الليبي يحسّون بآثار مشاريعهم الليبية في حسابات الربح والخسارة، فشركة ماراثون حققت زيادة قدرها ٤٤ بالمئة في ارباحها، وقد عزا رئيسها المستر ج. س. دونيل تلك الزيادة الى مبيعات الزيت الليبي بصورة رئيسية [٢]. اما شركة اسّو فقد حققت

---

(١) المذكرة الايضاحية لمنظمة اوبيك المتعلقة بالقرار رقم ٤ — ٣٢ .

(٢) مجلة اخبار البترول الاسبوعية، ٢٩ ابريل ١٩٦٣ .

«تخفيضاً ملحوظاً في الكلف في السنة الماضية ويعزى ذلك على الأكثر الى استعمال الشركة كميات متزايدة من الزيت الخام الليبي القريب الى اوربا ... »[١] .

٤ – تقدير دخل ليبيا من البترول .

يرغب كثير من الناس في معرفة ما تحصل عليه الحكومة الليبية من واردات من بترولها وما تتوقع الحصول عليه في المستقبل القريب . وغالباً ما تنشر الصحافة الليبية تقديرات بعيدة عن الواقع للدخل البترولي ، كما انها لا تميز أحياناً بين الأتاوات والضرائب وقد تطلق على كامل دخل الحكومة من الزيت اسم أتاوة .

لقد كان دخل الحكومة من الزيت مورداً ضئيلاً قبل عام ١٩٦٢ . ومع ان شركة اسو شرعت في الأصدار المنتظم في سبتمبر ١٩٦١ . إلا انها لم تدفع الى الحكومة شيئاً يذكر نظير الـ ٥,٢٤ مليون برميل التي صدرتها خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من تلك السنة . والسبب في ذلك ان الشركة لم تحقق ربحاً في سنة ١٩٦١ لأن المصروفات الجارية والمبالغ التي استنزلت مقابل استهلاك الأصول المادية والمصاريف الرأسمالية الأخرى كانت تزيد عن الدخل الأجمالي الناجم عن بيع الزيت الخام .

أما سنة ١٩٦٢ فهي بداية عهد الرخاء البترولي لأنها أول سنة تلقت فيها الحكومة دخلاً بترولياً محترماً . وقد بدأ هذا المورد المالي الجديد يتبوأ منزلة بارزة في الأنفاق العام وصار يحجب الموارد التقليدية رويداً رويداً .

وفيما يلي بعض الأرقام التي تبين عناصر الدخل البترولي لسنة ١٩٦٢ :

---

(١) بتروليوم تايمز ، ١٩ ابريل ١٩٦٣ ، ص ١٨٣

شركة اسّو :

الرسوم (تراخيص الاستطلاع)	٤,٠٠٠	جنيه ليبي
الايجارات السطحية	٣,٨١٨	» »
الأتاوات	٤,٤١٨,٤٧٧	» »
الضرائب	٦,٥٤٦,٥٥٣	» »
المجموع	١٠,٩٧٢,٨٤٨	» »

شركة أويزس :

الرسوم	لا توجد	
الايجارات	٦٧٧,٤٢٣	جنيهاً ليبياً
الأتاوات	١,٩١٥,٦١٧	» »
الضرائب	لا توجد	
المجموع	٢,٥٩٣,٠٣٦	» »

وباضافة ما دفعته كلتا الشركتين في سنة ١٩٦٢ نتوصل الى مجموع دخل الحكومة وهو ١٣,٥٦٥,٨٨٤ جنيهاً ليبياً . وهناك فقرات دخل صغيرة أخرى من الشركات غير المنتجة على شكل رسوم وايجارات .فاذا أضيفت هذه يصبح الدخل الكلي ١٣,٧٣٢,١٢٤ جنيهاً ليبياً .

وجدير بالملاحظة ان القسم الأكبر من مدفوعات شركة أويزس كان من قبيل السلفة التي تستوفى من حصة الحكومة من دخل ١٩٦٣ ، لأن المجموعة لم تجن ربحاً بل تكبدت خسارة في سنة ١٩٦٢ (نظراً لعجز الدخل الاجمالي عن تغطية نفقات التشغيل والادارة ومبالغ الاستهلاك) .
اما بخصوص دخل ١٩٦٣ فانه يتوقف على عدة عوامل اهمها ما يلي:

١ – الكمية الاجمالية التي سيتم اصدارها خلال السنة .

٢ – حجم الخصوم التي ستمنحها الشركات من السعر السائد وطبيعة التسوية التي سيتم التوصل اليها مع شركة اويزس بخصوص الخصوم المفرطة التي منحت وما زالت تمنح لبيع الزيت الخام .

٣ – ما سوف تؤول اليه جهود الحكومة في الحصول على الايجار العالي من بعض الشركات التي عثرت على حقول تجارية ولكنها ابت ان تعترف بتجارية حقولها .

٤ – نتيجة المساعي المبذولة لحمل الشركات المتخلفة عن قبول التعديلات الواردة في المرسومين الملكيين على قبول تلك التعديلات.

اما بخصوص حجم الانتاج فذلك يعتمد في الدرجة الأولى على الطاقة المتيسرة . لقد انجزت شركة استو مشروع حقن المياه في حقل زلطن وزاد الأنتاج فعلا زيادة ملحوظة . ففي النصف الأول من عام ١٩٦٣ ، اي قبل تشغيل مشروع الحقن ، بلغ مجموع صادرات الزيت من مرسى البريقة حوالي ٤١ مليون برميل ، أي بمعدل ٢٢٧,٠٠٠ برميل في اليوم تقريباً . اما في اغسطس وسبتمبر ، بعد تشغيل مشروع الحقن ، فقد بلغت الصادرات ٢١,٣٧٧,٨٧٨ برميلا اي بمعدل ٣٥٠,٤٥٧ برميلا في اليوم . فعلى اساس هذه الارقام وعلى اساس وضع تقديرات متحفظة للأشهر الاخرى من السنة يعتقد المؤلف ان انتاج زيت بريقة سيصل خلال عام ١٩٦٣ الى ٩٥ مليون برميل ، اي بمعدل ٢٦٠,٠٠٠ برميل في اليوم . وهذا التقدير مقارب لما تنبأ به المستر راثبون رئيس شركة جرزي ستاندرد (الشركة الأم) حيث قال ان معدل الأنتاج في سنة ١٩٦٣ سيتجاوز ربع المليون برميل في اليوم .

اما الشركة المصدرة الأخرى وهي اويزس فقد اصدرت خلال النصف الأول من سنة ١٩٦٣ حوالي ٢١,٤٢٠,٠٠٠ برميل من زيت الضهرة اي

بمعدل ١١٧،٧٠٠ برميل في اليوم . ويقرب هذا المعدل من الطاقة القصوى للحقل البالغة ١٢٠،٠٠٠ برميل . وفي اواخر يوليو ١٩٦٣ انتهى مشروع الانابيب الجديد الذي يصل عقد الامتياز رقم ٥٩ بالضهرة ، اي ان شركة اويزس تستطيع خلال الخمسة الاشهر الاخيرة من السنة زيادة إنتاجها زيادة كبيرة . هذا وتبلغ السعة الانتاجية للحقل الجديد الذي تم ربطه بشبكة الانابيب حوالي ١٠٠،٠٠٠ برميل في اليوم ، اي ان مجموع الطاقة المتيسرة لدى مجموعة اويزس ٢٢٠،٠٠٠ برميل في اليوم . وكانت ارقام الانتاج الفعلي لشهري اغسطس وسبتمبر ٦،٦١٢،٩٥٧ و ٥،٨٧٥،٠٩٢ برميلاً على التعاقب ، أي بمعدل ٢٠٦،٣٦١ برميلاً في اليوم . فاذا افترضنا استمرار الانتاج على نفس المعدل خلال الربع الاخير من السنة فسوف يبلغ الانتاج الكلي لسنة ١٩٦٣ نحو ٥٦ مليون برميل .

ومن المنتظر ان تصدر شركة موبل بضع شحنات من زيتها من حقل الحفرة خلال الربع الاخير من السنة الا ان الكمية التي ستصدر ليست من الجسامة بحيث تؤثر كثيراً على تقديراتنا .

يظهر اذن ان مجموع الزيت الخام الذي ستصدره ليبيا خلال سنة ١٩٦٣ هو في حدود ١٥١ مليون برميل ، اي بمعدل ٤١٤،٠٠٠ برميل في اليوم .

اما بخصوص الخصوم المفرطة التي تمنحها مجموعة اويزس فمع ان المؤلف لا يساوره الشك في قدرة الحكومة في الوقت المناسب على التوصل مع المجموعة الى تسوية عادلة على اساس سعر فعلي لا يقل بحال من الاحوال عن ١،٨٠ دولاراً للبرميل الا انه واثق من الجهة الاخرى من ان حصة الحكومة من ارباح ١٩٦٣ سوف تحسب على اساس سعر مخصوم لا يتجاوز ١،٥٠ دولاراً للبرميل في المعدل .

وبخصوص محاولة الحكومة الحصول على الأيجار العالي من اصحاب عقود الأمتياز الذين عثروا على حقول تجارية ولكنهم لم يعترفوا حتى الآن بتجاريتها فالأمر مرتبط بوضع اسس واضحة يحكم على ضوئها بتجارية الحقول او العكس ، حيث ان التعريف الوارد في اللائحة البترولية رقم ٦ غير واضح ويصعب تطبيقه عملياً .

وبالنسبة للجهود الرامية الى حمل بعض الشركات على قبول الاسس الجديدة التي جاء بها المرسومان الملكيان يلاحظ ان هذه الجهود بدأت تعطي ثمارها . فقد ذكرنا سابقاً ان شركتي كونتننتال واميرادا من مجموعة اويزس وافقتا اخيراً على تعديل عقودهما ، وتفيد آخر الانباء الواصلة من ليبيا ان شركتي موبل وكلسنبرغ هما الأخريان وافقتا على التعديل . فلم تبق الا شركة نلسن بنكر هنت شريكة (ب ب) في عقد الامتياز رقم ٦٥ ، وشركتا ليامكو ودبليو . آر . جريس شريكتا استو سرت في عقد الامتياز رقم ٢٠ (حقل الراقوبة) ومجموعة اوموزيس (عقد الامتياز رقم ٤٧) . اما العقود الاخرى غير المنتجة فليس من الضروري الاستعجال في حمل اصحابها على قبول الاسس الجديدة في هذه المرحلة .

لنعد الآن الى مشكلة تقدير دخل ليبيا من البترول لسنة ١٩٦٣ . ان الرقم الوحيد الذي يمكن تقديره بثقة هو مبلغ الأتاوات . فعلى اساس الحجم المقدر للصادرات ، اي ١٥١ مليون برميل ، وعلى فرض محافظة السعر السائد على مستواه ، فسوف تبلغ قيمة زيت الأتاوة ٤١٫٧ مليون دولار تقريباً (اي نحو ١٤٫٩ مليون جنيه ليبي) اما التكهن بمجموع قيمة حصة الحكومة ، بما في ذلك الضرائب ، فهو امر صعب نظراً للغموض الذي يحيط موضوع الخصم ومجموع مبالغ الاستهلاك . وتشير الحسابات التي اجراها المؤلف الى ان دخل المملكة الليبية للبرميل

من شركة اسّو سيصل الى ٧٣ سنتاً في سنة ١٩٦٣ مقابل حوالي ٦٧ سنتاً لسنة ١٩٦٢ . فاذا تأيدت صحة هذا الرقم فسوف يبلغ مجموع دخل الحكومة من شركة اسّو ٦٩,٣٥ مليون دولار او حوالي ٢٤,٧٥ مليون جنيه ليبي .

اما دخل الحكومة من شركة اويزس فلعله لا يزيد كثيراً عن قيمة الأتاوة المستحقة البالغة ٥,٥ مليون جنيه ليبي ، حيث ان استبعاد مبالغ ضخمة من دخل الشركة الاجمالي بسبب استهلاك الاصول المادية والمصروفات الرأسمالية الاخرى لفترة ما قبل بدء الفترة الأنتاجية سوف لا يترك كثيراً لحساب المناصفة . واقصى ما يمكن توقعه من مجموعة اويزس هو ثمانية ملايين جنيه ليبي ، بضمن ذلك الاتاوات والضرائب .

وعلى ذلك فمجموع دخل الحكومة من الزيت للسنة ١٩٦٣ سيكون في حدود ٣٣ مليون جنيه ليبي .

اما تقدير دخل ١٩٦٤ فهو خاضع بطبيعة الحال الى هامش اوسع من الخطأ . وتسهيلاً للمهمة يقترح المؤلف اللجوء الى قاعدة تقريبية لحساب الدخل وهي ضرب عدد الأطنان المصدرة من الزيت في اثنين . ويمثل الرقم (٢) معدل دخل الاقطار المنتجة في الشرق الاوسط عن كل طن من البترول المصدر معبراً عنه بالباون الاسترليني . ولم يكن في الامكان استخدام هذه القاعدة بالنسبة لدخل الحكومة خلال سنة ١٩٦٣ حيث ان مصروفات تلك السنة مضافاً اليها المبالغ المستبعدة نظير الاستهلاك لم تكن على مستوى اعتيادي . ولو استخدمت تلك القاعدة لبدا دخل الحكومة مبالغاً فيه (يكون الدخل على اساس انتاج ١٥١ مليون برميل حوالي ٤٠ مليون جنيه مقابل الـ ٣٣ مليون التي اظهرتها الحسابات) . فكل ما ينبغي عمله اذن هو تقدير عدد الاطنان التي سيتم تصديرها من

ليبيا خلال عام ١٩٦٤ ثم ضرب الرقم المقدر باثنين للحصول على فكرة تقريبية لدخل السنة المذكورة .

من المحتمل ان يبلغ المعدل السنوي لانتاج زلطن في سنة ١٩٦٤ حوالي ٣٠٠،٠٠٠ برميل في اليوم وان يبلغ انتاج حقل الراقوبة حوالي ٥٠،٠٠٠ برميل في اليوم . ولا بد من زيادة قوة الضخ لاجل استيعاب هذا الانتاج المزيد في شبكة الانابيب . وعلى ذلك سوف يبلغ مجموع انتاج اسو ٣٥٠،٠٠٠ برميل في اليوم .

اما مجموعة اويزس فمن المتوقع ان تستمد تجهيزات جديدة من حقول عقد الأمتياز رقم ٥٩ . ويمكن القول بان مجموع ما سوف تنتجه وتصدره المجموعة خلال سنة ١٩٦٤ سوف لا يقل عن ربع مليون برميل في اليوم[١] .

وبذلك سوف يبلغ مجموع الانتاج الليبي في سنة ١٩٦٤ ، باستبعاد انتاج الحقول الصغيرة ، نحواً من ٦٠٠،٠٠٠ برميل في اليوم اي حوالي ٣٠ مليون طن سنوياً [٢] . فبتطبيق قاعدتنا المذكورة سيبلغ دخل ليبيا النقدي من البترول حوالي ٦٠ مليون جنيه ليبي لسنة ١٩٦٤ .

وجدير بالملاحظة ان البروفسور كرهارد بسكوف الاستاذ في جامعة برلين الحرة كان قد تنبأ مؤخراً ان ليبيا سوف تجهز اوربا بحوالي ٦٠٠،٠٠٠ برميل من الزيت يومياً في سنة ١٩٦٥ وان هذا الرقم ربما ارتفع الى ٨٠٠،٠٠٠ برميل في اليوم في السبعينات .

من رأي المؤلف ان الرقم ٨٠٠،٠٠٠ برميل في اليوم المقدر للسبعينات سوف يتحقق في سنة ١٩٦٥ وان « ايراد » الحكومة الليبية سيبلغ عندئذ

---

(١) يتكهن موظفو الشركة بأن يبلغوا في سنة ١٩٦٥ الهدف الذي يسعون اليه وهو نصف مليون برميل في اليوم ، اي حوالي ٢٥ مليون طن سنوياً .

(١) قدرت وزارة شئون البترول الليبية عدد الاطنان التي سوف تصدر في سنة ١٩٦٤ بمقدار ٢٧،٢ مليون طن ، راجع آخر كتاب سنوي للوزارة (١٩٦٣) .

٨٠ مليون جنيه لتلك السنة .

٥ – المزايا الهامشية

جرت العادة ان تقاس المنافع التي يجنيها القطر المنتج للزيت من العمليات البترولية التي تمارسها الشركات داخل اراضيه بحجم الأتاوات والضرائب التي تستوفيها الحكومة من تلك الشركات . ومع ان هذه المقبوضات تؤلف في الواقع عماد الاقتصاد الوطني في عدد من الأقطار النامية ، إلا ان هناك منافع اخرى غير مباشرة ينبغي أن لا تُنسى او تهمل ، وان لم تكن ظاهرة للعيان بشكل بارز . وقد قالت البروفسورة اديث بنروز الاستاذة في جامعة لندن بهذا الصدد ما يلي : ان الشركات الاجنبية تجلب معها كثيراً من المنافع غير المباشرة الى الأقطار النامية ، بما في ذلك تسريع خطى الابتداع وتسهيل انتقال المعلومات الفنية ، مما يؤدي الى التعجيل باستخدام الأساليب التكنولوجية المتقدمة والى تيسّر مزيد من الكفايات الفنية والأدارية[1] .

ان صناعة البترول تتخذ في الغالب شكل مركز تدريبي واسع الأرجاء يتلقى فيه مئات من المواطنين شتى أنواع المهارات اما بالتلقين الصفّي المباشر او بالتدريب في موقع العمل . وكثير من هؤلاء المدربين يتركون صناعة البترول بعدئذ ويتبوءون مراكز فنية او ادارية هامة في الصناعات الأخرى ، فيدرب غيرهم للحلول محلهم وهكذا دواليك .

وفي ليبيا حيث عرض المهارات الفنية والأدارية بعيد عن الوفاء بالطلب أخذت بعض الشركات على عاتقها تنفيذ برامج تدريب واسعة ، واستطاعت خلال فترة وجيزة من تهيئة عدد ضخم من العمال الماهرين .

(١) اديث بنروز ، « مقاسمة الأرباح بين الأقطار المنتجة وشركات البترول في الشرق الأوسط » ، المجلة الاقتصادية ، يونيو ١٩٥٩ ، ص ٢٤٦ .

ففي نهاية عام ١٩٦٢ بلغ عدد العمال الماهرين لدى شركات البترول ١٣٨٠ عاملاً ، اضافة الى ٨٦٧ شخصاً انيطت بهم وظائف كتابية واشرافية .

وباشرت شركة استو سرت بتدريب عـــدد من المثقفين الليبيين وتأهيلهم لادارة مصفاة مرسى البريقة . وترسل بعض الشركات عدداً من الليبيين كل سنة للدراسة الجامعية او التدريب في الولايات المتحدة والأقطار الأوربية . ونظمت شركة (ب ب) صفوفـاً لتدريس اللغـة الانـكليزية والتجارة لموظفيها الليبيين . وصرفت ليبيا شل اكثر من ١٧,٠٠٠ جنيه ليبي على تدريب الليبيين خـــلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٢ بالاضافة الى التديب العملي في موقع العمل . وهنـاك أمثلة أخرى يضيق المقـام عن ذكرها .

ومن المزايا غـــير المباشرة التي تقترن بالصناعة البترولية المصروفات المحلية التي تنفقها شركات الزيت في شراء السلع والخدمـات واستئجار المساكن والعمارات ودفع الرواتب والأجور وما الى ذلك . وقـد بلغت هذه المصروفات المحلية خلال سنة ١٩٦٢ اكثر من ٣١ مليون جنيه ليبي. ولا شك ان مصروفات بهذه الجسامة تولد آثاراً اقتصادية بعيدة المدى في بلد قليل السكان .

وتساعد الشركات احياناً في تنفيذ برامج التصنيع التي ترسم الحكومة خطوطها ، بمـا في ذلك تأسيس معامل التكرير والصناعات البتروكمياوية وتصنيع الغاز .

وتطالب شركات البترول في ليبيا بتزويد الحكومة بمعلومات وافيـة عن آبار المياه التي تحفرها لأغراضهـا الخاصة بغية الاستفادة بعدئذ من تلك الآبار من قبل أهالي المنطقة المختصة .

٦ – مناهج الانتاج والتصدير :

تسيطر شركات الزيت الكبرى العاملة في الشرق الأوسط وأفريقيـا

الشمالية وفنزويلا على عدد من مصادر الزيت الخام . وهي تضع عادة منهاجاً للسحب أي انها تخطط سلفاً مقدار ما سوف تستمده من الزيت من كل منطقة او حقل خلال الفترة القادمة . فاذا كانت السوق سوق بائع لا سوق مشترٍ ، أي اذا كان البائع متحكماً في السوق نظراً لزيادة الطلب عن العرض ، فان منهاج السحب يوضع على اساس الطاقة القصوى الميسورة للشركة من كل حقل ، فلا تنشأ مشكلة المفاضلة بين العراق وقطر أو بين الكويت وليبيا . أما إذا كانت السوق مبتلاة بفائض من العرض ، كما هي في الوقت الحاضر ، فعلى الشركات أن ترسم منهاجاً دقيقاً للسحب توزع بمقتضاه مجموع مسحوباتها على المصادر البديلة التي تهيمن عليها وفقاً لأسس مدروسة تضعها ادارات تلك الشركات .

ومن المؤسف ان موضوع مناهج السحب او مناهج الانتاج والتصدير لا يحظى بقدر كافٍ من العناية يتناسب مع أهميته . من رأي المؤلف ان هذا موضوع اساسي في صناعة البترول وانه في صميم مشكلة العلاقات بين الحكومات والشركات وانه لا يقل أهمية عن اسعار الزيت الخام و « تصريف » الأتاوات .

ومن يتصفح ما كتبه اقتصاديو الزيت لا يجد الا اشارات مقتضبة عابرة ذات مساس بهذا الموضوع [١] . كما ان الهيئات الدولية مثل منظمة

---

(١) اشارت الدكتوره اديت بنروز بايجاز الى موضوع مناهج السحب في هامش لمقال نشرته في « المجلة الاقتصادية » الصادرة في يونيو ١٩٥٩ حيث قالت : لدى شركات الزيت الكبرى ملكيات بترولية في أقطار عديدة في شتى انحاء العالم وتخضع سياساتها الانتاجية في الأقطار المختلفة الى مؤثرات كثيرة ، بما في ذلك الترتيبات الكمركية والسياسات الداخلية لحكومات الأقطار المنتجة والقضايا المتعلقة بسلامة الاستثمارات وامكان الاعتماد على مصادر التجهيز والاتفاقات الخاصة التي تستهدف « تنظيم » عرض الزيت . واكثر الشركات تسيطر على مصادر للزيت ذات كلفة واطئة واخرى ذات كلفة عالية ولكنها لا تنصرف بالضرورة نحو توسيع انتاج الزيت ذي الكلفة الواطئة .

(اوبك) او مؤتمر البترول العربي لم تكن اكثر انطلاقاً . ولعل السبب الرئيسي في هـذا الانكماش عن بحث منـاهج السحب قـلـة المعلومات والاحصاءات المنشورة عن الموضوع . وربما كان هنـاك سبب آخر وهو ان الموضوع يقرن في بعض الأذهان بموضوع التوزيـع النسبي للانتاج الذي اثاره بعض مفكري (اوبك) ثم حنـّط في ملفات المنظمة .

ان حقيقة كون شركات الزيت المتعددة المصادر في وضع يمكنها من تكييف حجم الزيت الخام النسبي الذي تسحبه من أي مصدر وفق مشيئتها تضع الأقطار المنتجة في مركز غير مريح . فلدى الشركات سلاح تستطيع أن تشهره متى شاءت لارهاق الحكومة المضيفة او ارهابها او لدق اسفين بين مناطق الانتاج المتنافسة . ويستطيع المراقب ان يلحظ هـذا النمط من المناورات في ارقام انتاج الزيت الخام في العراق . فبينما قفز الانتاج في ايران والكويت خلال عام ١٩٦٢ بنسبة ١٢ ٪ و ١١،٥ ٪ على التوالي عما كان عليه في سنة ١٩٦١ اذا بانتاج العراق يزحف بنسبة ٠،٣ ٪ فقط . ولم يخفَ على رجال الزيت ما قصده المناورون ، بل سرعان ما تبينوا في الأمر عقوبة فرضتها شركة الزيت العراقية على نظام قاسم للاقتصاص منه على عناده . وبعد انهيار العهد القاسمي خفت حـدة التوتر (الذي شده الهوج والطيش اكثر من الحرص على المصلحة العامة) بين الحكومة والشركات واستأنف الانتاج مسيرته الطبيعية نحو الصعود .

لقد كان كثير من المثقفين في ليبيا ضد مشروع انضمام المملكة الليبية الى منظمة الأقطار المصدرة للزيت لاعتقادهم ان زيتهم يتمتع بمزية تنافسية قد تفسدها عليهم عضوية تلك المنظمة . ان مثل هذه الأوهام لا يمكن تبديدها إلا بفهم أفضل للعوامل التي تتحكم في مناهج السحب التي ترسمها الشركات .

ولعل من الصواب ان نبدأ بذكر ما ليس هو ، بدلاً من ذكر ما هو، منهاج السحب .

فليس منهاج السحب اختياراً منطقياً توصلت اليه الشركات عن طريق محاكات اقتصادية سليمة . فواضعو المنهاج لا يسترشدون كثيراً بكلف الانتاج مثلاً ، بدليل هذه الوثبة التي وثبتها مؤخراً صادرات فنزويلا الى اوربا بالرغم من ارتفاع كلفة الانتاج الفنزويلي .

وليس منهاج السحب مقيداً بحجوم المدخرات البترولية الثابت وجودها في كل حقل أو منطقة . فقد كانت نسبة المدخرات الى الانتاج في سنة ١٩٦٢ كنسبة ١٠٢٫٧ الى ١ في السعودية وكنسبة ١٠٠٫١ الى ١ في الكويت ، بينما كانت في ايران وقطر كنسبة ٥٥٫٩ الى ١ و ٤٤٫١ الى ١ على التعاقب .

ان أهم الاعتبارات التي تتحكم فيما يظهر باختيار المصادر وتحديد النسب التي تسحب من كل مصدر هي ما يأتي :

١ – تنويع المصادر . يبدو ان الشركات تعلق أهمية كبرى على هذا العامل ، لا سيما بعد ازمة السويس ، فقد انفقت وما زالت تنفق ملايين الجنيهات بحثاً عن الزيت في مناطق ذات امكانيات بترولية ضعيفة . وعند عثورها على مصدر جديد تندفع في تطويره بأقصى سرعة ممكنة دون النظر الى كلف الانتاج . فقد صرفت استو ٥٠ مليون دولار في تمويل مشروع لحقن المياه في حقل زلطن لزيادة الانتاج ، بينما لدى الشركة فائض في الطاقة الانتاجية في أقطار أخرى بكلفة اوطأ . فتنويع المصادر هو القوة السحرية التي تسيّر حركة الانتاج والتصدير في ليبيا .

٢ – والعامل الثاني في تقرير سياسة السحب هو كثافة الزيت ونوعيته.

لقد أوضحنا في موضم آخر ان نموذج الطلب على منتجات الزيت في اوربا متجه نحو الزيوت الخام الثقيلة ، وهذا يفسر الزيادة في الطلب على بترول فنزويلا بالرغم من فرق الكلفة . ولعل هذا السبب نفسه هو الذي دفع الشركة المالكة لحقل السفانية البحري المنتج للزيت الثقيل في السعودية الى توسيع الطاقة الانتاجية في ذلك الحقل الى ٣٦٠,٠٠٠ برميل في اليوم في سنة ١٩٦٢ مع اعداد العدة لتوسيعها مرة أخرى خلال عام ١٩٦٣ الى ٤٢٥,٠٠٠ برميل في اليوم . فبدون الزيت الفنزويلي الثقيل وزيت السفانية المتوسط الكثافة لا سبيل لاستيعاب مزيد من الزيت الليبي وزيت قطر في مصافي اوربا .

٣ – والعامل الثالث هو الترتيبات الداخلية بين الشركات الكبرى والمساومات بينها على توزع الأسواق . وقد تتخذ اكثر هذه الترتيبات شكل تفاهم ودي على مسافة مأمونة من أحكام التشريعات المضادة للكارتيلات .

٤ – ومن هذه العوامل أيضاً السياسة الداخلية للبلد المستورد . فالقيود التي وضعتها الولايات المتحدة على استيراد الزيت الخام ادت الى تبدلات عميقة في مناهج السحب ، كما ان سياسة فرنسا الرامية الى تشجيع الانتاج من مصادر منطقة الفرنك ومحاباة الزيت المستورد من تلك المنطقة منبثقة من هذا الاعتبار ذاته .

٥ – ويبدو ان المناخ السياسي في القطر المصدر ذو اثر كبير في اختيار مصدر تستمد منه الشركات الزيادة التي تحتاج اليها الأسواق من الزيت الخام . فاذا القينا نظرة على نسب الزيادة في صادرات المناطق المختلفة خلال السنوات القليلة الماضية لوجدنا ان أكثر الزيادات تعكس اعتبارات سياسية .

الفصل السابع

انشاء صناعات ذات قاعدة بترولية

١ – الاستفادة من المدخرات الغازية :

القسم الأكبر من الغاز الليبي ينبعث من الآبار مصاحباً للزيت الخام بصورة لا ارادية . ولكن هناك بئرين غازيتين مغلقتين في الوقت الحاضر ويمكن الاستفادة منهما في أي وقت في المستقبل . ويبدو ان احدى هاتين البئرين تقع في حقل غازي كبير ، تلك هي البئر رقم أ – ١ في عقد الامتياز رقم ٢٣ للشركة الفرنسية (توتال) . وتقع الطبقة المنتجة على عمق نحو ٣٣٧٠ قدماً . اما البئر الاخرى فأقل شأناً وهي تقع في عقد الامتياز رقم ١ في القسم البترولي الرابع لشركة اسّو ستاندرد ليبيا ويبلغ عمق الطبقة المنتجة حوالي ٢٦٣٥ قدماً .

تقوم كل من شركتي اسّو واويزس بحرق الغاز المرافق للبترول الخام. ولم تتيسر حتى الآن تقديرات بمقدار المدخرات الغازية الثابت وجودها في حقول هاتين الشركتين . اما الانتاج فيقدر شهرياً وترسل تقارير تبين تفاصيل الغاز المنتج الى وزارة البترول شهراً بشهر .

يظهر من الأرقام المزودة من قبل الشركات ان مجموع الغاز في درجة ٦٠ فهرنهايت وضغط ١٤٫٧ للأنج المربع المنتج من حقـــل زلطن منذ اغسطس ١٩٦١ (تاريخ بدء الانتاج) حتى نهاية ديسمبر ١٩٦٢ قد بلغ حوالي ٣٣٫٦ بليون قدم مكعب ، أي بمعدل ٦٧ مليون قدم مكعب في اليوم . فاذا قورنت هذه الأرقام بارقام انتاج الزيت الخام لوجد ان نسبة الغاز الى الزيت هي ٦٥٠ قدماً مكعباً من الغاز لكل برميل من زيت حقل زلطن .

أما في النصف الأول من سنة ١٩٦٣ فقد بلغ مجموع انتاج حقـلي زلطن والراقوبة من الغاز ٢٨ بليون قدم مكعب ، أي بمعدل حوالي ١٥٥ مليون قدم مكعب في اليوم . ومن هذه الكميات الضخمة التي انتجتها شركتا استو واستو سرت لم يُستعمل في العمليات سوى ١٦٦ مليون قدم مكعب أي أقل من نصف في المائة والباقي احرق .

وانتجت شركة اويزس خلال المدة من مايو ١٩٦٢ حتى يونيو ١٩٦٣ نحو ٢١٫٢٧ بليون قدم مكعب من الغاز . وبمقارنة هذه الكمية بانتاجها من الزيت الخام يظهر ان كل برميل من الزيت الخام يقابلة ٥٠٠ قـدم مكعب من الغاز . ولم تستعمل الشركة من الغاز المنتج سوى قـــدر يسير جداً واحرقت الباقي .

وبذلك يكون قد بلغ مجموع انتاج الغاز في ليبيا حتى منتصف ١٩٦٣ نحواً من ٧٢ بليون قدم مكعب مقابل حوالي ٧٥٠ بليون قدم مكعب سنوياً تنتجه اقطار الشرق الأوسط .

ويجد القارىء في الجدول المرافق التركيب النسبي لغاز زلطن والضهرة .

يبدو من التحاليل ان غاز الضهرة يحتوي على نسبة اعلى من الأجزاء

الجدول رقم (٩) تحاليل نماذج من الغاز الطبيعي الليبي

الأجزاء	النسب (زلطن)	النسب (الضهرة)
ميثين	٦٤,٥ ٪	٤٦,٦٢ ٪
ايثين	٢١,٠ ٪	١٩,٣٨ ٪
بروبين	٨,٤ ٪	١٦,٤٨ ٪
ايسو بوتين	١,٣ ٪	٣,٩٦ ٪
اين . بوتين	٢,٩ ٪	٦,٨٣ ٪
ايسو بنتين	٠,٨ ٪	١,٩٨ ٪
اين . بنتين	٠,٧ ٪	١,٦٢ ٪
هكسين	٠,٤ ٪	١,١١ ٪

الثقيلة لذلك فهو ينتج كمية اكبر من الغاز المسيّل (البوتاغاز) .

ولاجل مقارنة الغاز الليبي بغازات المناطق المنتجة الأخرى نثبت ادناه جدولاً يبين نسب الأجزاء المهمة في الغازات المختلفة .

نعود الآن الى استعمالات الغاز الطبيعي . يمكن استعمال هذا الغاز محلياً كوقود لتوليد القوة الكهربائية وصنع السمنت وفي صناعات الزجاج والألمنيوم والصناعات الأخرى التي تستهلك نسبة كبيرة من الوقود . ويمكن توزيع الغاز في الأنابيب لاستخدامه كوقود في المنازل وللأغراض الصناعية . وفي الامكان تسييل البروبين والبوتين وتعبئتهما في اسطوانات للأستهلاك المحلي . وتوصلت بعض الشركات مؤخراً الى اساليب جديدة لنقل الميثين الجزائري في سفن خاصة من معمل التسييل على الساحل الجزائري الى بريطانيا لغرض استعماله في زيادة الطاقة الحرارية للغاز المنتج من الفحم في بريطانيا وخفض كلفة الانتاج في آن واحد .

الجدول رقم (١٠) مقارنة التركيب النسبي للغازات المختلفة

	نسبة الميثين	نسبة الايثين	نسبة البوتين	نسبة البروبين
الجزائر				
حقل حاس رميل	٨١,٣	٦,٨	١,٥	٢,٣
فرنسا				
حقل لاك	٦٩,٦	٣,١	٠,٦	١,١
المكسيك				
حقل روزاريكا	٦٤,٥	٥,٤	٣,٨	٧,٨
السعودية				
حقل القطيف	٥٧,٤٨	١٣,٢٧	١,٨٢	٥,٩١
فنزويلا				
معدل الحقول	٨٠,٧٣	٥,٥١	٠,٨٠	٢,٣٣
الولايات المتحدة				
حقول تكساس	٥٨,٧	١٦,٥	٥,٠	٩,٩
باكستان				
حقل سوي	٨٩,٥	٠,٩	—	٠,٤

ولا تزال بعض الجهات تدرس امكانية نقل الغاز الجزائري والليبي في أنابيب تحت البحر الى فرنسا وايطاليا .

يستعمل الغاز الطبيعي أيضاً كمادة خام في صناعة البتروكمياويات لانتاج أنواع مختلفة من المنتجات كاللدائن (البلاستيك) واسود الكاربون والكبريت والأسمدة وغير ذلك .

ويستعمل الغاز أيضاً في صنع الغازولين الطبيعي وحقن الكميات الفائضة في الطبقات لسد حاجة المستقبل .

فاذا كانت كل هذه السبل ميسورة لاستخدام الغاز الطبيعي فلماذا اذن يحرق في ليبيا والشرق الأوسط ؟ لقد أثار هذا التساؤل كثيراً من النقاش الحاد والضغائن بين الشركات والأقطار المنتجة . وكثيراً ما دخلت في الموضوع ملابسات سياسية . من رأي المؤلف ان عناصر الجواب الصحيح موجودة في النقاط الآتية :

١ – ان انتاج الغاز في الشرق الأوسط وفي ليبيا لا يمكن السيطرة عليه وتنظيمه وفقاً لمستلزمات الطلب الحالي ، لذلك فلا بد من حرق الفائض .

٢ – ان البيئة الاقتصادية في الأقطار المنتجة للغاز لاتيسر المجال لاستخدام الغاز الطبيعي بمقياس واسع للأغراض المحلية ولا تشجع على قيام صناعات تستهدف التصدير .

٣ – ان الحكومات في الاقطار المنتجة لا تبدي نشاطاً كافياً في ملاحقة الدراسات الفنية والاقتصادية التي ترمي الى التغلب على المشاكل التي تعترض سبيل استثمار الثروة الغازية .

٤ – ان الأقطار المنتجة غير مستعدة فيما يبدو للجلوس على مائدة

واحدة ورسم برنامج موحد تتفق عليه جميع الأطراف المعنية لتنسيق المشاريع الهادفة الى استعمال الغاز الطبيعي ، منعاً لازدواج المشاريع أو تكررها في عدد من الأقطار وبغية تهيئة سوق أوسع للمنتجات النهائية .

مثال ذلك ان كل قطر يسعى لاقامة مصنع اسمدة بينما يكفي مصنع واحد متوسط الحجم لسد حاجة جميع الأقطار النامية . فلو تخصص كل بلد في صناعة غازية واحدة لما بلغت المشكلة حد الأعضال .

وفي ليبيا لم تبرز حتى الآن اي خطة عملية لاستعمال الغاز الطبيعي . والمفهوم ان شركة اويزس ، استجابة الى ضغط الحكومة ، تقوم باتصالات لغرض استخدام جزء من غازها . ولعل في الامكان توجيه ضغط مماثل الى شركة اسّو بغية حملها على دراسة امكانية انشاء صناعة اسمدة نايتروجينية في ليبيا على غرار المصانع التي اعلن المستر راثبون رئيس شركة جرزي ستاندرد ان شركته اعتزمت انشاءها في ست مناطق مختلفة وهي كولومبيا وكوستاريكا وسلفادور واروبا والفلبين واسبانيا .

يفترض اكثر الناس ان الأقطار الغنية بالثروة الغازية تتمتع بمزية تؤهلها لانتاج السلع التي يستهلك انتاجها وقوداً كثيراً بكلفة واطئة نسبياً . ان هذا القول لا يصدق بالضرورة على بلد نام ذي اقتصاد متخلف . فاقتصاديات الصناعات الواسعة الانتاج هي على درجة من التعقد ، وعناصر الكلفة هي من التعدد بحيث لا يستطيع شخص مسئول أن يوصي بسهولة باقامة مصنع فولاذ او المنيوم او سمنت دون القيام بدراسة عميقة وشاملة للنواحي الفنية والاقتصادية بما في ذلك كلفة الانتاج وتسلسل العمليات ونطاقها وتوفر الأسواق لاستيعاب الانتاج بأسعار مجزية وتهيؤ فرص بديلة لاستثمار رؤوس الأموال المنوي زجها في المشروع وتيسر

الكفايات الفنية والمواهب الادارية وما الى ذلك من عوامل متشعبة تؤدي في آخر المطاف إما الى نمو المشروع ورسوخه او ضموره فموته . ومزية الوقود الرخيص قد لا توفر اكثر من ١٠٪ او ١٥٪ من كلفة السلعة النهائية ، ولكن هناك من عناصر الكلفة الأخرى ما قد يمحو هذا الوفر المزعوم ويقلب المزية الى عبء مالي مرهق .

فالتكاليف الرأسمالية الاضافية الناجمة مثلاً عن ضرورة تجهيز سكن ومرافق صحية وترفيهية للعمال في الأقطار النامية قد تبتلع جزءاً كبيراً من الوفر الذي يحققه الوقود الرخيص . كذلك الزيادة في اجور الشحن والتأمين ونفقات الادارة والتشغيل وعدم وجود صناعات تكميلية قادرة على الاستفادة من المنتجات الفرعية او باستطاعتها تزويد مواد خام اضافية تحتاج اليها عملية الانتاج ، كل ذلك يبهظ المشروع ويضيق عليه سبل النجاح . ومن جهة أخرى قد يستطيع صاحب المشروع تحقيق وفر في اجور العمل بعد الاستغناء عن المستخدمين الأجانب . وقد يسد المشروع بعض الحاجة الى التنويع في الاقتصاد القومي او قد يخدم أهدافاً اخرى لا تدخل ضمن المفهوم الاقتصادي كتطمين احتياجات الدفاع الوطني او مصانعة الكبرياء القومية او تملق الرأي العام او ارضاء نزوة من نزوات الحكام .

ففي ظروف كهذه لا مفرّ من عقد موازنة دقيقة بين شتى العوامل قبل اتخاذ قرار حاسم يتعذر نقضه بعدئذ . ولعل في ملابسات مشروع الكيماويات الذي تعاقدت عليه حكومة الكويت مع شركة دينورا الايطالية حافزاً على التروي والتريث .

يبدو ان هناك فرصة حقيقية لاستعمال الغاز الليبي الموجود في عقد الامتياز رقم ٢٣ والذي سبقت الاشارة اليه ، وذلك بضخه الى طرابلس

وهي مركز استهلاك كبير نسبياً وتوزيعه هناك بشبكة انابيب على المنازل والمعامل . وتتولى شركة ايطالية في الوقت الحاضر انتاج الغاز من الفحم ولا شك ان الغاز الطبيعي المستمد من آبار عقد الامتياز رقم ٢٣ سيكلف أقل بكثير وقد يشجع قيام بعض الصناعات اذا توفرت الظروف الأخرى الملائمة لها .

لقد تقدمت عدة شركات بطلبات الى السلطات المختصة في طرابلس حول السماح لها بتنفيذ مشروع كهذا ولكنها لم تحظ بجواب قاطع سلباً او ايجاباً . وقد عرضت احدى الشركات القيام بما يلي :

١ – مد خط انابيب ذي قطر ١٠ بوصات وطول ٨٥ ميلاً من نقطة تجميع في عقد الامتياز رقم ٢٣ الى مركز توزيع في ضواحي مدينة طرابلس .

٢ – تأسيس نظام تجميع حقلي قرب مواقع الآبار واجهزة معالجة الغاز الضرورية لضمان وصول النوعية الصحيحة من الغاز الى مركز التوزيع في طرابلس .

٣ – التعاقد مع الشركة الفرنسية صاحبة عقد الامتياز رقم ٢٣ على الاذن بحفر ثلاث آبار على الأكثر في الحقل لعمق ٣٥٠٠ قدم لتأمين تجهيزات ثابتة ومضمونة من الغاز الطبيعي .

٢ – امكانيات التصفية :

يتساءل كثير من المواطنين الليبيين عن السبب في اكتفاء المملكة الليبية بتصدير زيتها خاماً بينما تتمتع الأقطار المنتجة الأخرى كفنزويلا وايران والكويت بمزية تكرير جزء كبير من انتاجها داخل حدودها . وهذا سؤال وجيه ، وما لم يظفر السائل بجواب مقنع فقد يخلق هو

الجواب بأن ينسب الى الشركات العاملة في البلاد بواعث خبيثة ويحض حكومته على اتباع سياسة عنيفة مع « المستغلين الأجانب » .

السبب في عدم تقدم اي من الشركات البترولية العاملة في ليبيا بطلب انشاء مصفاة كبيرة لفصل اجزاء الزيت الخام وتصدير المنتجات الى الأسواق الخارجية وفي عدم توقع وصول مثل هذا العرض من أي شركة في المستقبل هو سبب تجاري بحت . فقد تغيرت اقتصاديات التصفية تغيراً جذرياً خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مما أدى الى فقدان الأقطار المنتجة للزيت المزية الموقعية التي كانت تتمتع بها في وقت ما والى انتقال تلك المزية الى الأقطار المستهلكة . ومعامل التكرير الضخمة مثل عبادان والأحمدي لم تعد مربحة في الظروف الاقتصادية السائدة اليوم ، وهي انما تشغل حتى الآن لكون الكلف الثابتة للتصفية تؤلف نسبة عالية من مجموع الكلف بحيث يجد اصحابها مبرراً لتشغيلها حتى بخسارة تفادياً من تكبد خسارة اعظم بتركها عاطلة عن العمل أو اخراجها كلية عن الاستعمال .

وقد تضافر عدد من العوامل على سلب الأقطار المنتجة مزيتها الموقعية التي كانت تتمتع بها قبل الحرب في ميدان التكرير . فأول عامل مهد السبيل لهذا التغير هو ان اوربا خرجت من ويلات الحرب الماضية باقتصاد مهشم ، فكانت مضطرة الى استيراد مقادير ضخمة من السلع لم تقوَ معونة خطة مارشال على تسديد اثمانها كاملة . وهذه المستوردات كانت تحتاج طبعاً الى تحويل خارجي . ومن جهة أخرى فان الماكنة الاقتصادية التي ارهقتها سنو الحرب لم تستطع تهيئة فرص الاستخدام لملايين الجنود العائدين من ساحة الحرب الى الحياة المدنية . ففي ظروف كهذه كان من الطبيعي أن تعمد الأقطار الأوربية الى تشجيع بناء معامل التكرير المحلية اقتصاداً في التحويل الخارجي وتخفيفاً من وطأة البطالة .

ولكن هـــذا الاتجاه الجديد ما كان ليستمر ويثبت لولا حصول تطورات اقتصادية أخرى في صناعة البترول . وأهم هذه التطورات ما يلي:

١ – حصل تبدل اساسي في نموذج استهلاك المنتجات البترولية في اوربا خلال العقد المنصرم لمصلحة الزيوت الثقيلة . ومعنى ذلك ان الطلب الأوربي على المنتجات الخفيفة كالغازولين والكروسين والمنتجات الوسطى كزيت الديزل قد تقلص نسبياً (وان زادت الكمية المستهلكة فعلاً) ، بينما توسع الطلب بصورة مطردة على زيت الوقود . ففي وضع كهذا وجدت الشركات الكبرى التي تسيطر على مصادر شتى من زيوت ذات كثافات مختلفة ان من الأجدى اقتصادياً ان تؤسس طاقة التصفية في المواضع التي تتاح لها فيها فرص تكييف نسب الانتاج بشكل يلائم نموذج الطلب . ولايضاح هذه الناحية نستعين بمثال مادي : فلو قررت شركة استو انشاء مصفاة ضخمة في البريقة لتكرير الزيت الليبي الخفيف لوجدت تحت تصرفها كمية فائضة من الغازولين ليس من الهين تسويقها . وعندها تلجأ الشركة الى أحد أمرين ، فأما ان تحقن بعض المنتجات الخفيفة داخل الطبقات أو تستورد كمية من الزيت الفنزويلي الثقيل لموازنة الزيت الليبي . وفي كلتا الحالتين تتعرض الشركة الى مزيد من تكاليف الانتاج بحيث يصبح المشروع غير اقتصادي .

ان حقن المنتجات الخفيفة الفائضة في جوف الأرض اتخــذ مؤخراً ابعاداً خطيرة في المملكة العربية السعودية . فقد حُقــن مقدار ٤٫٣ مليون برميل من المنتجات البيضاء التي عجزت الشركة عن بيعها باسعار مجزية في حقل القطيف خلال عـــام ١٩٦٢ مقابل ٣ ملايين في سنة

١٩٦١ [١] . وليس من العسير التنبؤ بأن الزيت الخفيف سوف يفقد مكانته تدريجياً ، وهو سبب اضافي لتركيز الطاقة التكريرية في مراكز الاستهلاك .

ومما يعزز الرغبة في انشاء المصافي في أوربا واليابان ومراكز الاستهلاك الأخرى قدرة المكرر في تلك المراكز على التغلب على الخصائص غير المرغوب فيها التي تتصف بها بعض الزيوت عن طريق خلطها بزيوت اخرى غير مبتلاة بتلك الخصائص . مثال ذلك ان زيت الوقود الليبي عرضة للانجماد في أوربا نظراً لاحتوائه على نسبة عالية من الشمع . فللتغلب على هذه السيئة والحصول على منتج مقبول يخلط الزيت الليبي بزيت آخر ذي قاعدة اسفلتية ونسبة ضئيلة من الشمع . كذلك يستفاد من خصيصة انخفاض نسبة الكبريت في الزيت الليبي للتلطيف من حدة الزيوت الأخرى الحاوية على نسب عالية من الكبريت .

٢ — ومن التطورات المهمة التي حصلت بعد الحرب ظهور الناقلات الضخمة التي تستطيع نقل الزيت الخام بوفر كبير في اجور الشحن . فمن المعروف انه ، ضمن حدود معينة ، كلما زاد حجم الناقلة قلت تكاليف النقل للوحدة . وحيث ان مبيعات منتجات البترول لا تستدعي عادة استعمال ناقلات كبيرة لأن الصفقات لا تكون من الضخامة بحيث تشغل حيزاً يزيد عما هو ميسور في الناقلات الصغيرة لذلك فقد نشأ فرق بين اجور شحن المنتجات بسفن صغيرة من مصافي الشرق الأوسط وبين أجور شحن الزيت الخام في سفن ضخمة الى المصافي الأوربية . وهذا الفرق آخذ في الاتساع تدريجياً باستمرار الزيادة في متوسط

---

(١) بترليوم بريس سرفس ، يونيو ١٩٦٣ ، ص ٢٣١ .

حجم الناقلات وبتعميق قناة السويس .

٣ – ان كلفة تكرير البرميل الواحد من الزيت الخام في مصفاة منشأة في بلد متخلف هي في الغالب أعلى من كلفة تكريره في مصفاة كائنة في بلد متقدم صناعياً . واسباب هذا التفاوت في الكلفة هي نفس الأسباب التي أوردناها فيما يتعلق بتأسيس الصناعات التي تستهلك قدراً كبيراً من الوقود . فرأس المال الواجب توظيفه في المشروع قد يزيد كثيراً عما هو مطلوب لنفس المشروع في أوربا اذ لا بد من تهيئة مرافق صحية وطرق ومساكن ومياه عذبة وقوة كهربائية وعشرات من التسهيلات التي لا يُلزم صاحب المشروع بتهيئتها في البلدان المتقدمة .

٤ – ان المناخ الاستثماري في اكثر الأقطار المنتجة للزيت في ترد مستمر . فالاستقرار السياسي مفقود والحملات ضد الأجنبي في اوجها ، اضافة الى ظهور تيارات عقائدية عنيفة افزعت رؤوس الأموال الأجنبية وخلقت وضعاً لم يعد معه في الامكان اجتذاب الاستثمارات الأجنبية مهما كانت مغريات الكلفة والاعفاءات الضريبية .

فلهذه الأسباب مجتمعة يستحسن ان يقتصر نشاط الحكومة الليبية في حقل التصفية على السوق المحلية وعدم ارهاق الشركات بطلب تشييد مصاف لاغراض التصدير .

لقد حصلت اتصالات بين لجنة البترول وشركة استو منذ نوفمبر ١٩٥٨ بخصوص اقامة مصفاة صغيرة لسد الاحتياجات المحلية من منتجات البترول . وقد وافقت الشركة على تأسيس مصفاة ذات سعة ٨,٠٠٠ برميل في اليوم في مرسى البريقة وذلك على أساس بعض « المبادىء الأساسية » التي

اقترحتها الشركة ووافقت عليها لجنة البترول . ونظراً لاهمية هذه المبادىء فسوف نلم بها المامة قصيرة :

تنشىء الشركة مصفاة لانتاج المنتجات البترولية التي يحتاج اليها المستهلك الليبي من غازولين وكروسين وزيت ديزل وزيوت وقود ولكنها لا تتعهد بانتاج بنزين الطيارات أو الأنواع الخاصة من الوقود للأغراض العسكرية . تتعهد الحكومة الليبية اذا طلب اليها ذلك بالمساعدة في الحصول على موقع للمصفاة والمنشآت الأخرى بكلفة معقولة . يحق للشركة استيراد ما تحتاج اليه من اجهزة ومكائن ومواد لغرض انشاء المصفاة وتشغيلها معفاة من رسم الوارد الكمركي . كذلك يحق لها استيراد الزيوت الخام من الخارج لضمان مطابقة انتاج المصفاة لنموذج الطلب على المنتجات البترولية في ليبيا . وللشركة تصدير ما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي من المنتجات في السفن التي تختارها وبمقتضى الشروط المنصوص عليها في المادة ١٦ (٤) من قانون البترول لسنة ١٩٥٥ . تدار المصفاة على اسس تجارية تضمن نسبة معقولة من الأرباح . تخضع المصفاة لقوانين الضرائب الليبية باستثناء ما ذكر اعلاه . تتمتع الشركة بشروط لا تقل عما تتمتع به الصناعات الأخرى في ليبيا . تتمتع الشركة بنفس الحقوق وتخضع لنفس الواجبات المنصوص عليها في البند (١٥) والفقرة الأولى من البند (١٨) من الملحق الثاني لقانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ . وكل خلاف ينشأ بين الحكومة والشركة يسوّى بمقتضى البند (٢٨) من الملحق الثاني المذكور أي بالتحكيم .

لقد اصبحت المصفاة الآن مشروعاً منتجاً . وكانت قد بنيت في بلجيكا على منصة عائمة واقتيدت من هناك الى ميناء البريقة حيث ثبتت هي والمنصة في الميناء في أوائل صيف ١٩٦٣ . وتتألف المصفاة من برج التقطير واجهزة التصفية المعتادة الاخرى مع مختبر وصهاريج وشبكة

انابيب .

والمصفاة بطاقتها الانتاجية المصممة تستطيع سد احتياجات الاستهلاك المحلي خلال السنوات القليلة القادمة . وقد بلغ حجم منتجات البترول المستوردة خلال عام ١٩٦١ (ويمكن اعتباره مساوياً لحجم الاستهلاك على وجه التقريب) ١،٤٦٧،٠٠٠ برميل ، أي بمعدل حوالي ٤٠٠٠ برميل في اليوم [١] . وهذا يعني ان سعة المصفاة تساوي ضعف حجم الاستهلاك تقريباً لسنة ١٩٦١ . وبما ان الاقتصاد الليبي آخذ في النمو السريع ، اضافة الى تكاثر عدد السكان ، فمن المرغوب فيه الشروع منذ الآن باتخاذ الترتيبات لتوسيع الطاقة الانتاجية في تاريخ مبكر .

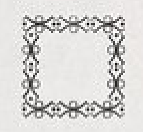
وكان نموذج الطلب خلال سنة ١٩٦١ ، كما يستدل عليه من حجم استيرادات منتجات البترول ، على الشكل الآتي بصورة تقريبية : ٣٥٪ بنزين ، ١١٪ كروسين ، ٤٨٪ زيت الغاز ، ٤٪ زيت الوقود ، ٢٪ زيوت تشحيم . من الواضح اذن ان نموذج الطلب في ليبيا متجه نحو المنتجات الخفيفة وقد يظل في هذا الاتجاه لمدة طويلة . أما التصنيع ، اذا جاء يوماً ما ، فلن يضيف كثيراً الى الطلب على زيت الوقود نظراً لوجود مصدر طاقة رخيصة على قيد مسافة قصيرة من طرابلس ، وهو الغاز الطبيعي . وكل فائض من زيت الوقود تنتجه المصفاة يمكن تصريفه بسهولة عبر البحر الأبيض المتوسط . فمصفاة البريقة اذن مشروع تجاري مربح اقيم على أسس اقتصادية سليمة .

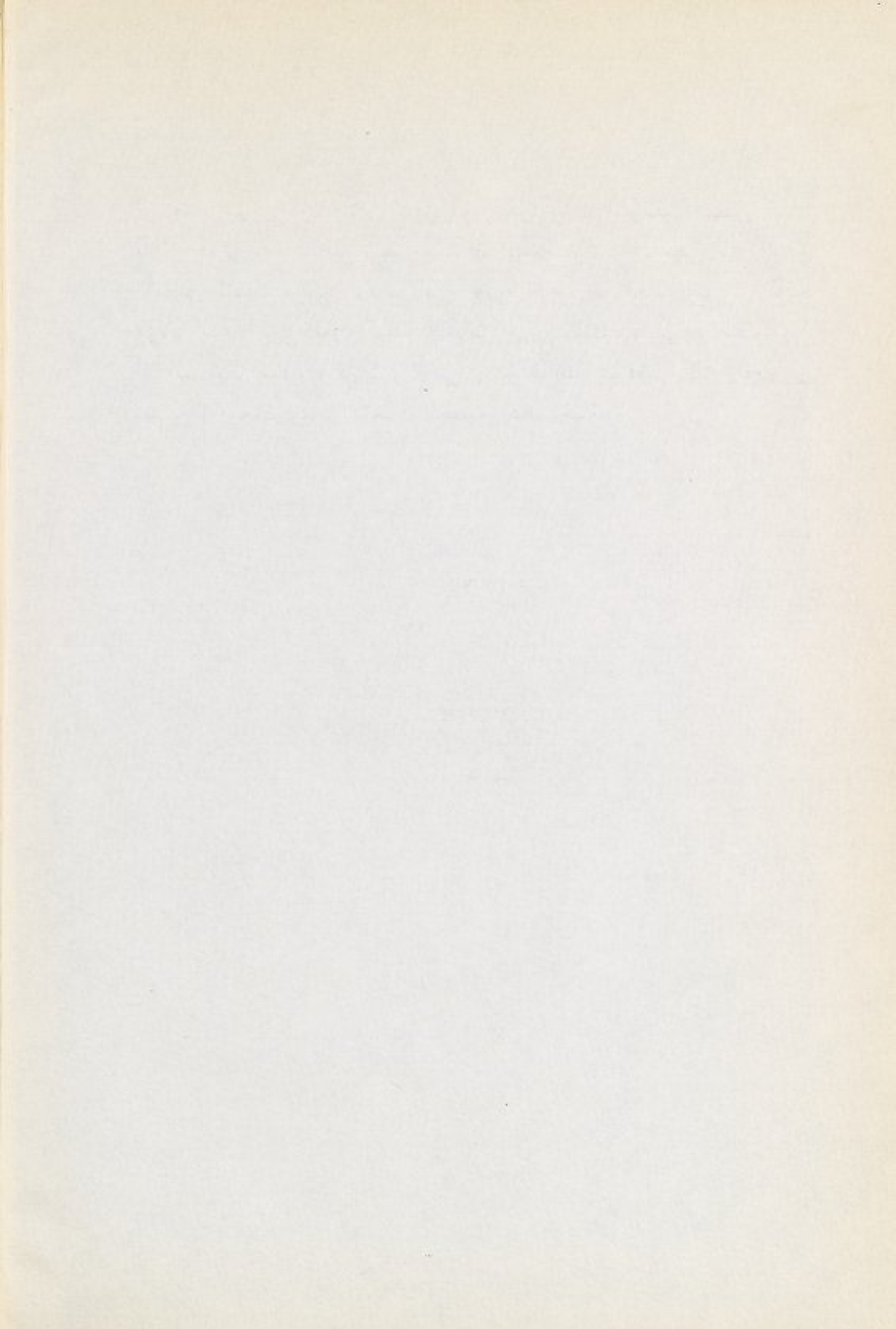
وقبل اختتام هذا الفصل لا بد من الاشارة الى النقاش الذي بدأ يدور مؤخراً في ليبيا حول امكانية تأسيس مراكز تموين في الموانىء الليبية لتجهيز البواخر بمنتجات البترول التي تحتاج اليها . ويقول الدعاة

---

(١) بترول انفورماسيون ، ٢٠٠ نوفمبر ١٩٦٢ ، ص ٧٢ (بالفرنسية) .

الى هذا المشروع ان اكثر السفن التي تمخر عباب المتوسط هـــي ذات مكائن ديزل ولذلك فلن تنشأ مشكلة المنتجــات الوسطى . والسفن الأخرى تتمون بزيت الوقود الذي يحويه البرميل من الخام الليبي . ولكن هؤلاء الدعاة لم يوضحوا كيفية التخلص من (النافثا) التي في البرميل ! أما المناوئون للمشروع فيركزون على زاوية الكلفة الباهظـة التي تقترن بضرورة التخلص من المنتجات الخفيفة باثمان بخسة .





الفصل الثامن

التعديلات القانونية المقترحة

اوضحنا في الفصل الثالث ان التعديلات التي ادخلت في سنة ١٩٦١ على قانون البترول لسنة ١٩٥٥ تمثل خطوة كبرى في اصلاح الأطار التشريعي الذي تعمل في نطاقه الصناعة البترولية في ليبيا . فقد قضت التعديلات على اكثر مساوىء القانون القديم كالاعانة التعويضية والنسبة المفرطة التي كانت تستهلك بموجبها المصروفات الرأسمالية المنفقة في فترة ما قبل الانتاج ومبدأ الاسبقية في منح عقود الامتياز وغير ذلك .

وقد قبلت اكثر الشركات العاملة في ليبيا طوعاً الشروط الجديدة وعدلت عقود امتيازها القائمة بمقتضى أحكام القانون المعدل ، وهذه الحقيقة في ذاتها تحمل الدليل على حكمة اولئك الذين وضعوا نصوص المرسومين الملكيين المؤرخين ٣ يوليو و٩ نوفمبر ١٩٦١ وبعد نظرهم . وشركات الزيت نفسها حقيقة بالثناء والاطراء نظراً لما اظهرته من المرونة والاستجابة في علاقاتها مع الحكومات المنتجة بخلاف مواقفها السلبية

السابقة وتشبثها العنيد بحقوقها التعاقدية ورطلها من اللحم .

غير ان احكام القانون الليبي ، ولا سيما ما يتعلق منها بتعريف الدخل، ما زالت اكثر سخاء من شروط الاتفاقيات المعقودة مع اقطار الشرق الأوسط . ولكن ذلك لا يعني ان المشرّع الليبي كان أقل حرصاً من زميله في الشرق الأوسط على احتلاب دولار اضافي من شركات البترول. انما يعني ذلك ان واضعي التعديلات ، عند تقييمهم ردود الفعل لدى الشركات ، شعروا انهم بمحاولة الحصول على ذلك الدولار الاضافي ربما جازفوا بخسران المزايا التي تقترن بقبول الشركات القائمة للشروط الجديدة. اذ لو جعلت الاعباء المالية الجديدة اكثر ارهاقاً لامتنعت الشركات من تعديل عقودها وانتفت الفائدة من المرسومين الملكيين .

غير ان جو العلاقات بين الحكومات والشركات يتطور بسرعة كبيرة، بسبب الضغط العظيم الذي تسلطه على الشركات منظمة الأقطار المصدرة للزيت الخام من جهة وبسبب الوعي العام الذي غمر شعوب تلك الأقطار. وغدت شركات البترول في كل مكان في مركز دفاعي . لذلك فالظرف ملائم كما يبدو لأن تسعى الحكومة الليبية للظفر بالمساواة مع أقطار منظمة (اوبك) الأخرى . ولعل الشركات العاملة في ليبيا أكثر استعداداً الآن لتقبل شروط عادلة مما كانت قبل سنتين .

فاذا بدا للحكومة ان الوقت ملائم الآن لتعديل القانون فمن رأي المؤلف استشارة منظمة (اوبك) قبل الاقدام على التعديل وذلك لتوحيد الأحكام التشريعية بقدر الامكان وللاسترشاد بالخِبَر التي اكتسبتها الأقطار الأخرى عبر سنين طويلة .

واضافة الى ذلك يقترح المؤلف دراسة امكانية ادخال التعديلات الآتية بشكل من الأشكال :

١ – ان الغاء لجنة البترول بمقتضى التعديل الصادر في ١٦ يوليو ١٩٦٣ كان يستوجب صياغة جديدة للقانون القديم بكامله ، لأن هناك مواضع عديدة لا ينسجم فيها القانون القديم مع النصوص الجديدة مثال ذلك ما يلي :

آ – تنص الفقرة الثالثة من المادة (٦) على ان للجنة منح تراخيص استطلاع . وقد عدل هذا النص بالاستعاضة عن اللجنة بالوزارة. غير ان منح التراخيص اصبح من اختصاص اللجنة العليا وخاضعاً لمصادقة مجلس الوزراء . لذلك فابقاء النص بشكله الحالي مضلّل .

ب – وتنص الفقرة الأولى من المادة نفسها ، بعد التعديل ، على وجوب تقديم الطلبات بثلاث نسخ الى الوزارة التي عليها تقديم نسخة منها الى الوزير . ان هذه الصياغة هزيلة لأن الوزير هو نفسه المسئول عن الوزارة ويستطيع أن يتصرف بالنسخ الثلاث ! وتنصرف نفس هذه الملاحظة الى الفقرة الخامسة من المادة (٧) .

ج – خلقت الفقرة الخامسة من المادة الثانية من قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ وظيفة « مدير شئون البترول » ، واسبغ المشرّع عليه صلاحيات معينة يستطيع ممارستها قانوناً على انفراد ودون مشاورة رئيس لجنة البترول . وكثيراً ما أدى ازدواج السلطة في لجنة البترول على هذا الشكل الى احتكاك بين « المدير » والرئيس . وكان يمكن ان يتأزم الموقف لولا ان المدير امتنع بمحض اختياره عن ممارسة صلاحياته القانونية . وقد جاءت تعديلات يوليو ١٩٦٣ بمحاولة لتصحيح الوضع بحذف هذا الشذوذ القانوني من صلب المادة الثانية إلا انها سهت فيما يظهر عن تقليم السلطات الواسعة الممنوحة للمدير في جملة مواد لاحقة . فالفقرة (١٢) مثلاً من المادة (٩) لا تجيز الحفر ضمن

مسافة ٥٠ متراً من أي مشروع عام دون موافقة سابقـة من المدير ووفقاً للشروط التي يفرضها . كما ان البند (١٢) من الملحق الثاني يمنع جميع الشركات من مباشرة أي عمل ذي صبغة دائمة الا اذا اقترنت التصاميم والمواقع بمصادقة المدير .

٢ – ان تطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٠ يؤدي في الواقع الى انقاص شهر واحد من المدة التي يلزم صاحب عقد الامتياز خلالها بتخفيض مساحة عقد امتيازه . فعندما يضطر صاحب العقد الى ابلاغ اللجنة قبل شهر من حلول الموعد بالمساحات التي ينوي التخلي عنها يكون قد فقد السيطرة على تلك المناطق منذ اللحظة التي أبلغ فيها اللجنة بنواياه . وعلى ذلك فمن المستحسن صياغة هذه الفقرة بحيث لا تتعارض مع الفقرة الأولى .

٣ – تتناول المادة ١٢ من القانون الشروط التي يجوز بمقتضاها لصاحب عقد امتياز استعمال الطاقة الفائضة في خط أنابيب صاحب عقد امتياز آخر . فإذا اتفق الفريقان على شروط الأستعمال فيجب ان توافق الوزارة على الشروط المتفق عليها . واذا عجز الفريقان عن الاتفاق أو إذا لم توافق الوزارة على الشروط فعلى الوزارة نفسها ان تقترح شروط الاستعمال . فإذا لم يقبل أحد الفريقين بمثل هذه الشروط تحيل الوزارة الخلاف الى لجنة ثلاثية تضم ممثلاً عن صاحب عقد الامتياز المالك للطاقة الفائضة وممثلا عن الوزارة وثالثاً يعينه رئيس المحكمة العليا في ليبيا .

ان هذا الترتيب لا يبدو عادلاً ولا منطقياً . فهو ليس بعادل لأن صاحب عقد الامتياز الراغب في استعمال الطاقة الفائضة غير ممثل في اللجنة الثلاثية . وهو ليس منطقيـاً لأن الوزارة هي الحاكم الذي

يقرر شروط الاستعمال وهي الحكم فيما إذا اعترض أحد الفريقين على الشروط .

٤ – ان الايجار السطحي المنصوص عليه في المادة (١٣) من القانون ، والبالغ عشرة جنيهات أو خمسة جنيهات لكل مائة كلو متر مربع سنوياً واطىء الى درجة لاتكاد تصدق ، وهو لا يؤلف قوة دافعة تستطيع دفع صاحب عقد الامتياز الى نشاط استطلاعي حثيث . فصاحب عقد الامتياز الذي منح مساحة ٥٠٠٠ كلومتر مربع لا يدفع بمقتضى القانون الحالي سوى ٥٠٠ جنيه أو ٢٥٠ جنيهاً (حسب الموقع) في السنة كايجار سطحي . وهذا المبلغ الزهيد تستطيع أصغر شركة بترولية دفعه وتجميد عقود الامتياز لسنوات طويلة بما لا يتفق ومصلحة الشعب الليبي . والتزامات العمل التي يفرضها القانون لا تحل هذا الاشكال لأن المصروفات الدنيا المفروضة في المادة (١١) تشمل جميع عقود الامتياز في القسم البترولي الواحد بحيث يستطيع من منح جملة عقود في قسم بترولي واحد ان يحصر فعالياته ضمن عقد امتياز واحد واهمال المناطق الأخرى . ولعل هذا هو السبب في كون أكثر من نصف عقود الامتياز في ليبيا مجمداً منذ سنوات . من رأي المؤلف ضرورة زيادة الايجار السطحي الى جنيه واحد على الأقل عن كل كلو متر مربع مع فرض التزامات عمل على كل عقد امتياز على انفراد .

٥ – تنص المادة (١٣) على استيفاء الحكومة أتاوة بنسبة ١٢٫٥٪ من قيمة انتاج الشركة من الزيت الخام . وتحسب هذه القيمة على أساس السعر السائد دون اقتطاع أي خصم منه ودون طرح تكاليف النقل من فم البئر الى المرفأ البحري أو أي تكاليف أخرى .

وهذا مشابه لما هو معمول به في الشرق الأوسط . ولكن بعض الشركات العاملة في ليبيا ملزمة حسب اتفاقات خاصة بدفع نسبة أعلى من الاتاوة (راجع الفصل الثالث تحت عنوان « اتجاه جديد في عقود الامتيازات ») . وبمقتضى القانون الليبي تسترد الشركة الأتاوة المدفوعة الى الحكومة من نصيفتها من الأرباح . وتعمل منظمة (اوبك) على حمل الشركات الكبرى على قبول مبدأ « تصريف » الأتاوات ، أي اعتبارها مصرفاً تتحمله الحكومة والشركات مناصفة كغيره من المصروفات . فاذا تكللت جهود (أوبك) بالنجاح فينبغي تعديل القانون على هذا الاساس .

ولايضاح الأثر الذي يحدثه « تصريف » الأتاوة في مجموع إيرادات الحكومة ندرج فيما يلي مثالاً عملياً :

لنفترض ان شركة اسو باعت مليون برميل من زيت البريقة بالسعر السائد وهو ٢٫٢١ دولاراً للبرميل وان كلفة الانتاج هي ٥٠ سنتاً للبرميل . عندئذ يكون الربح الصافي بعد استبعاد الكلفة ١٫٧١٠٫٠٠٠ دولار . وبقسمة هذا الرقم على اثنين تكون حصة الحكومة ٨٥٥٫٠٠٠ دولار حسب أحكام القانون الحالي . وتتألف هذه الحصة من ٢٧٦٫٢٥٠ دولاراً بصفة أتاوة و ٥٧٨٫٧٥٠ دولاراً بصفة ضرائب . أما في حالة اعتبار الأتاوة مصرفاً فتكون المحاسبة على الوجه التالي .

الربح الصافي بعد طرح كلفة الانتاج	١٫٧١٠٫٠٠٠	دولار
ناقصاً الأتاوة كمصرف	٢٧٦٫٢٥٠	»
الدخل الصافي	١٫٤٣٣٫٧٥٠	»
ضرائب الحكومة (نصف)	٧١٦٫٨٧٥	»

مجموع حصة الحكومة ٩٩٣,١٢٥ دولار

يظهر مما سبق ان اعتبار الاتاوة ضمن المصروفات يحدث الآثار الآتيـة :

١ – تتسلم الحكومة نفس قيمة الأتاوة ولكنها تستوفي مقداراً أكبر من الضرائب ، وهذا ملائم لظروف الشركات بالنسبة للضرائب التي تدفعها الى الدول التي تنتمي اليها .

٢ – تتسلم الحكومة في المثال الافتراضي السابق ١٣٨,١٢٥ دولاراً اكثر مما كانت تتسلمه حسب الترتيب المعمول به .

٣ – تصبح قاعدة المناصفة ٤٢/٥٨ تقريباً بدلاً من ٥٠/٥٠ أي ان الحكومة تحصل على نسبة ٥٨٪ بدلاً من النصف .

٦ – يحق للحكومة بمقتضى الفقرة (ﻫ) (٢) من المادة ١٣ أخذ جزء من الأتاوة اوكلها عيناً بدلاً من أخذ قيمتها نقداً . وهذا النص مقتبس من اتفاقيات الشرق الأوسط . وكان الهدف الأصلي من ادخاله في تلك الاتفاقيات تهيئة محك ترجع اليه الحكومات عندما يداخلها ريب من عدالة الأسعار السائدة . فاذا ارادت أي حكومة التأكد من سلامة السعر الذي يباع به زيتها اخطرت الشركة بعزمها على اخذ أتاوتها عيناً وحاولت بيع ذلك الزيت بسعر أعلى . فان وفقت الى ذلك رجعت على الشركة وطالبتها بزيادة سعرها . وان لم توافق اطمأنت الى ذمة الشركة وحسن تقديرها .

غير ان ظروف السوق سرعان ما تغيّرت بحيث فقد هذا النص فاعليته تماماً وغدا جثة هامدة . فقد نشأت فجوة بين الأسعار السائدة

واسعار السوق تعذر معها بيع زيت الأتاوة بالسعر السائد وما زالت هذه الفجوة باتساع .

وتحاول الحكومة العراقية كل سنة بيع زيت الأتاوة عن طريق الاعلان في الصحف العالمية ولكنها لم تستطع فيما يظهر بيع قطرة واحدة بالسعر السائد .

ففي ظروف كهذه ليس من السهل على المؤلف تبين وجه الحكمة في استعارة شجرة ميتة من جنينة قديمة وغرسها في بيئة جديدة دون بذل جهد على الأقل لبعث نسمة من الحياة فيها .

ولبعث الفاعلية في هذا النص وفسح المجال لممارسة الحكومة الليبية حق الخيار الذي حاول القانون منحه يجب تعديل الفقرة المذكورة بشكل يضمن عدم خسارة الحكومة أي شيء بنتيجة أخذ الأتاوة عيناً وتسويقها بصورة مستقلة . ويمكن تحقيق هذه الغاية بان يشترط القانون ان أي زيت تختار الحكومة اخذه عيناً يجب ان يحسب بسعر مساوٍ لمعدل السعر الذي تبيع به الشركة نفس الزيت لعملاء غير مرتبطين بها . والفرق بين هذا السعر الفعلي والسعر السائد يؤول الى الحكومة . لنفرض مثلا ان الحكومة اختارت أخذ مليون برميل من زيت الضهره الخام عيناً ، وان السعر هو ٢٫٢١ دولاراً للبرميل إلا ان معدل ما تحققه الشركة فعلاً هو ١٫٨٠ دولاراً للبرميل . ففي مثل هذه الحالة تتسلّم الحكومة في ميناء السدرة المليون برميل محسوباً بسعر ١٫٨٠ دولاراً للبرميل ، وتتسلّم اضافة الى ذلك دفعة تكميلية بمبلغ ٤١٠٫٠٠٠ دولار لتغطية الفرق بين السعر السائد ومعدّل السعر المتحقق .

أليس من الأصوب حذف هذا النص كلية وتفادي هذه التعقيدات ؟ الجواب كلا قطعاً . فهناك عدة مزايا تقترن باخذ زيت الأتاوة عيناً نكتفي بذكر ما يلي منها :

أ - ان تسويق الزيت من قبل الحكومة مباشرة يتيح لها مجال الخبرة في ميدان حيوي من صناعة البترول . فاذا تسلحت بهذه الخبرة فسوف تكون أقدر على تطبيق المادة (١٥) من اللائحة البترولية رقم (٦) المتعلقة بعدالة الخصوم ومعقوليتها . وتتجه اليوم اكثر حكومات الأقطار المنتجة الى المشاركة في عمليات الشركات بقدر ما يتيسر لها ذلك .

ب - عند عقد اتفاقات تجارية مع الأقطار الصديقة تستطيع ليبيا تقديم الزيت الخام كفقرة هامة في قائمة السلع التي يجري تبادلها .

ج - قد يؤدي اخذ الأتاوة عيناً الى زيادة صادرات ليبيا من الزيت الخام لأن الشركة التي تضطر الى تسليم زيت الأتاوة ستحاول التعويض عنه بزيادة الانتاج لمجابهة التزاماتها التعاقدية في تجهيز كمية معينة من الزيت الخام .

د - ان قدرة الحكومة الليبية على المتاجرة بالزيت الخام على اساس تجاري سليم سوف يفتح امامها امكانية هامة اخرى ، وهي امكانية شحن الزيت الى اوربا بناقلاتها الخاصة . لقد حاولت جملة اقطار منتجة الدخول في ميدان النقل البحري ببناء اسطول صغير من الناقلات بغية زيادة مشاركتها في العمليات البترولية . ولعل الحكومة الليبية في مركز افضل لممارسة هذه الفعالية حتى إذا لم يكن هناك زيت اتاوة لأن في ليبيا عدداً من الشركات التي لا تملك ناقلات .

٧ - ان قانون البترول الليبي وتعديلاته لا تحتوي على نص يسمح للحكومة بتعيين ممثل عنها في مجالس مديري شركات البترول العاملة في بلادها . وهذا نقص خطير لا بد من تلافيه في

التعديلات المقبلة ، فكل حكومات الأقطار المصدرة للزيت ممثلة في مجالس ادارات الشركات بمدير او مديرين من مواطنيها . ويتمتع ممثلو الحكومة بنفس الحقوق والامتيازات ويتلقون نفس المكافآت من الشركات كباقي المديرين . فالمادة ٤٤ مثلاً من اتفاقية شركة نفط البصرة المؤرخة ٢٩ يوليو ١٩٣٨ والمادة ٣٥ من اتفاقية شركة النفط العراقية المؤرخة ٢٤ مارس ١٩٣١ تنصان على تمثيل الحكومة بمدير واحد . غير ان الحكومة لم تكتف بذلك بل تطالب بتعيين مدير تنفيذي اضافة الى المدير الأول للمشاركة في رسم السياسة العامة للشركات . وفي الكويت تنص المادة السادسة من اتفاقية شركة نفط الكويت على تمثيل الحكومة الكويتية بمدير يحضر جلسات مجلس المديرين في لندن . وهناك نصوص مشابهة في اتفاقية السعودية مع أرامكو وغيرها .

ان من حق الحكومة الليبية ان تُسمِع صوتها عن طريق مجلس مديري الشركات وان تساهم في رسم السياسة البترولية التي تقرر رفاه وسعادة هذا الجيل واجيال كثيرة قادمة .

٨ — تنص الفقرة (١) (ب) من المادة ١٣ على وجوب دفع الشركة الايجار العالي بمعدل ٢٥٠٠ جنيه في السنة لكل ١٠٠ كلومتر مربع من مساحة العقد عند العثور على البترول بكميات تجارية . ولكن ما هي المقاييس التجارية ؟ تحاول المادة الرابعة من اللائحة البترولية رقم ٦ الاجابة عن هذا السؤال ، ولكن المادة صيغت بشكل مطاط بحيث يتعذر في الغالب اتفاق وجهات النظر بين الحكومة والشركات حول بلوغ هذه المرحلة . لقد عثر على عدد من الحقول البترولية التي تبدو كبيرة في ليبيا ولكن لم يتسم إلا قليل منها بميسم التجارية . وعليه فلا بد من تعريف التجارية

بشكل اوضح لتفادي الخلافات مع الشركات ولحفظ حقوق البلاد من الضياع في حومة النزاع والأخذ والرد .

وينبغي ان يأخذ التعريف بنظر الاعتبار احتمال تغيّر الظروف . فقد يُحكم على حقل بكونه تجارياً على اساس قربه من خط انابيب ذي طاقة نقل فائضة يمكن استخدامها لنقل الزيت الخام الى ساحل البحر . ولكن هذه الطاقة الفائضة قد لا تكون ميسورة بعدئـــذ وليس تحت تصرف صاحب عقد الامتياز وسيلة اخرى لنقل زيتـــه على اساس اقتصادي . فالقانون الحالي يقضي باستمرار صاحب عقد الأمتياز بدفع الايجار العالي رغم عدم تيسر وسيلة لنقل زيته ، وفي هذا اجحاف بين .

٩ – ان الفقرة التاسعة من المادة (١٤) تؤدي الى تقليص نصيفــة الحكومة من الأرباح بتأجيل دفع الضرائب الى ما بعد انتهاء السنة المختصة باربعة شهور . فالضرائب المستحقة عـن مبيعات الزيت الخام المعقودة في يناير ١٩٦٣ لا تدفع إلا في ابريل ١٩٦٤ . والفائدة المستحقة على هذه المبالغ (لقاء بقائها في حوزة الشركة تتصرف فيها كما تشاء) لا تصل الخزينة الليبية . فعلى اساس فائدة ٥٪ فقط سوف تخسر الحكومة الليبية في عام ١٩٦٤ ما لا يقل عن مليون جنيه ليبي . ان الضرائب تدفـع في الشرق الأوسط على اساس ربع سنوي ، حيث تصدر الشركات بيانات موقتة بعدد الأطنان المصدرة كل ثلاثة اشهر وتدفع الضرائب على ذلك الأساس . وفي نهاية السنة تصدر الشركات الأرقام النهائية وتجري التسوية اللازمة بمقتضاها . وعلى ذلك يوصي المؤلـــف بتعديل القانون لازالة هذا الغبن وضمان مساواة في المنافع بـين ليبيا واقطار الشرق الأوسط .

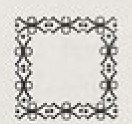
١٠ – تخول الفقرة الثالثة من المادة (١٤) شركات البترول حق اعتبار

بعض عناصر الكلفة مصرفاً اعتيادياً يستقطع من الدخل السنوي بدلاً من اعتبارها مصرفاً رأسمالياً يستقطع خـلال سنوات . فجميع نفقات الاستطلاع والتنقيب وتكاليف الحفر غير المادية ونفقات حفر الآبار غير المنتجة للزيت الخام بكميات تجارية لفترة ما بعد بدء الانتاج يجوز اعتبارها مصروفات جارية . ان طريقة الحساب المذكورة تلحق غبناً بالحكومة الليبية لأنها تقطع جزءاً كبيراً من دخلها بينما تضيف كثيراً الى الوارد النقدي للشركات . والمنافع التي يحققها الاستطلاع وتطوير الحقول يمتد اثرها الى سنوات طويلة لذلك فمن العدل والمنطق ان تعتبر مثل تلك المصروفات رأسمالية يقسط استردادها على سنوات بدلاً من استيفائها صفقة واحدة من دخل سنة واحدة . وقد افلحت السعودية مؤخراً في انتزاع هذا الحق من شركة أرامكو ولا مبرر لعدم محاولة ليبيا الحصول على نفس المزية من الشركات العاملة في اراضيها .

١١ – ان تعريف الأسعار السائدة الوارد في الفقرة الخامسة من المادة ١٤ تعريف غير موفق ، وهو مأخوذ من الاتفاقيات العراقية التي لا تخلو من اللف والدوران . فمن لم تطأ قدماه الدروب المظلمة التي تسلكها الشركات في تعابيرها القانونية لا يفهم من عبارة « يتوصل اليها بالرجوع الى اسعار السوق الحرة ... وفقاً للطريقة التي يتفق عليها بين صاحب عقد الامتياز ولجنة البترول ... » إلا ان للحكومة صوتاً محترماً في تقرير الأسعار السائدة . ولكن الحقيقة هي على النقيض من ذلك . ففي العراق هناك « مذكرة عمل » تقول ما معناه ان الطريقة التي يتفق عليها بين الحكومة والشركة هي السعر الذي يختاره صاحب عقد الامتياز ! أما في ليبيا فهناك نص في المادة (١٤)

من اللائحة البترولية رقم ٦ يعرّف « الطريقة » بكونها السعر الذي يقرر ويعلن من وقت لآخر من قبل صاحب عقد الامتياز . ان هذا التناقض بين احكام القانون واحكام اللائحة يجب ان يزول لتنزيه التشريع الليبي من اللف والدوران .

والله المستعان



محتويات الكتاب

•

انجزت مطابع دار الأندلس
في بيروت طبــع كتاب
« المملكة الليبية » في الخامس
عشر من شهر كانون الأول
سنة ١٩٦٣